المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم العلاقات الدولية

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب: دراسة في الأدوار

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

مريم طلحي **د. حسام حمزة**

أعضاء لجنة مناقشة

إسم ولقب الاستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
فتحي بولعراس	أستاذ التعليم العالي	مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
حسام حمزة	أستاذ محاضر"أ"	مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
هشام داود غنجة	أستاذ محاضر"ب"	مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم العلاقات الدولية

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب: دراسة في الأدوار

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

مريم طلحي **د. حسام حمزة**

أعضاء لجنة مناقشة

إسم ولقب الاستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
فتحي بولعراس	أستاذ التعليم العالي	مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
حسام حمزة	أستاذ محاضر"أ"	مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
هشام داود غنجة	أستاذ محاضر"ب"	مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

«إذا أردت السيطرة على شعب ما، اصنع لهم العدو وساعدهم في التخلص منه »

مقتبس من أفكار نيكولا ميكافيلي

إهداء

أهدي تخرجي ونجاحي لذاتي التي صبرت مرات وفقدت أملها مرات كثيرة.

إلى هبة الرحمان وجنته في الأرض، إلى القلب الدافئ والنعمة الكبرى في حياتي والدتي **"رانيا"**

إلى جيشي وسندي ولغة الحب التي أتقنها إلى الرجل الأول في حياتي والدي **"العلمي"**

إلى ملاكي الطاهر والايثار الدائم والحب الثابت الذي لا يزول إلى أختي الوسطى **"بيان"**

إلى صغيرتي ومدللتي ومن كانت تهديني قطع الحلوى أيام تحضير للمذكرة صغيرتي **"إكرام"**

إلى رفيقة الدرب وخليلة القلب إلى صديقة الروح **"خولة زبيش"**

شكر وعرفان

الحمد لله الذي جعل الوصول خاتمة السعي، الحمد لله أن وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

في البداية أود أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والاحترام إلى أستاذي المشرف الدكتور **"حسام حمزة"** لإشرافه على هذا العمل وتقييمه وتوجيهيه، وحرصه الدائم على احترام آرائي وتقدير مجهوداتي، واستحق بذلك أن يكون المرشد والمعلم فله مني جزيل الشكر والاحترام مع تمنياتي له بدوام التألق والنجاح.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي.

كما لا أغفل على ان اشكر أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كل باسمه.

إلى كل اساتذتي في مراحلي التعلمية كل باسمه ومقامه.

الشكر والتقدير لكل من دعمني وشجعني على هذا العمل المتواضع.

الملخص

تتنـاول هـذه الدراسـة موضـوع الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة ودوهـا فـي حالـة الحـرب حصـرا دون السـلم. وذلـك في إطـار مـا يعـرف بخصخصـة الحـرب، ولقـد أضـحت هاتـه الشركات أحد أهم الفواعل التنافسية مع الجيوش النظامية في تقديم الخدمات الحربية.

قصـد الفهـم والتفصـيل في الأدوار التي تقـوم بهـا الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـروب تنطلـق الدراسـة مـن التأسـيس لإطـار المفـاهيمي للشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة وتعريـف بخصخصـة الحـرب وذلـك لتوضـيح العلاقـة بينهمـا ونفهـم مـن خـلال هـذه العلاقـة كيـف أضـحت الحـرب سـوقا تخضـع لقـانون العـرض والطلـب ، ثـم قمنـا بالتفصـيل في فهـم أدوار الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـروب التقليديـة باعتبـار ان نشـاط الصـناعة العسـكرية الخاصـة عـرف بداياتـه منـذ الحـرب البـاردة وكانـت بـذلك هاتـه الفترة أحـد اكثر الفترات التي أسسـت لأرضـية خصـبة لنشـاط العسـكري الخـاص ، ثـم قمنـا بدراسـة أدوار هاتـه الشـركات في الحـروب الجديـدة وكيـف سـاهم تطـور التقنيـة في تطـوير الشـركات مـن أدائهـا الأمني والعسـكري الخـاص وان هـذا التطـور يجعـل مـن الحـروب المسـتقبلية في معادلـة المصـالح الخاصـة التي قـد تفرضها هاته الشركات

الكلمـات المفتاحيـة: الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة، خصخصـة الحـروب، الأدوار الحربيـة، الأسواق الأمنية.

Abstract

. This study explores the role of private military and security companies (PMSCs) specifically in the context of armed conflict, rather than in times of peace. It examines this phenomenon within the broader framework of the privatization of war, where these companies have emerged as key actors, increasingly competing with regular armed forces in delivering military services.

To provide a clearer understanding of the functions these companies perform during wartime, the study begins by establishing a conceptual framework that defines PMSCs and the notion of war privatization. This allows for an analysis of how warfare has been transformed into a market governed by the dynamics of supply and demand.

The study then investigates the role of PMSCs in traditional warfare, noting that the origins of the private military industry can be traced back to the Cold War—a period that laid a fertile foundation for the expansion of private military activity. It further examines the evolving role of these companies in modern conflicts, highlighting how technological advancements have enhanced their capabilities. This evolution suggests that future wars may increasingly be shaped by the strategic and commercial interests of private actors.

Keywords : Private military and security companies, privatization of war, wartime roles, security markets.

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية الكاملة باللغة الاصلية	الترجمة ال العربية
PSCs	Private Security Companies	الشركات الأمنية الخاصة
PMc	Private Military Companies	الشركات العسكرية الخاصة
PMSCs	Private Military and Security Companies	الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة
ICoCA	International Code of Conduct for Private Security Service Provider	مدونة قواعد السلوك الدولي
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
SL	Sandline International	شركة سندلاين الدولية -خط الرمل بين الفوضى والنظام-
EO	Executive Outcomes	شركة المخرجات النظامية الأمنية الخاصة
MPRI	Military Professional Resources Inc.	شركة الموارد المهنية العسكرية الأمنية الخاصة
UNITA	National Union for the Total Independence of Angola	اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا
FNLA	National Liberation Front of Angola	الجبهة الثورية لأنغولا

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: مدخل مفاهيمي

المبحث الأول: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية الخاصة

المطلب الثاني: نشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والدولة القومية: أي علاقة؟

المبحث الثاني: مفهوم الحرب

المطلب الأول: تعريف الحرب

المطلب الثاني: أشكال الحرب

المطلب الثالث: خصخصة الحرب

المبحث الثالث: أدوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حالة السلام

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في عملية حفظ السلام

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحماية

الفصل الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية

المبحث الأول: دور التدريب العسكري لشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية

المطلب الأول: تعريف بدور التدريب العسكري

المطلب الثاني: التدريب العسكري امتداد لدور الجيوش النظامية أم بناء لدور جديد؟

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أنغولا

المبحث الثاني: المشاركة المباشرة في القتال

المطلب الأول: تعريف بالمشاركة المباشرة في القتال

المطلب الثاني: تداعيات المشاركة المباشرة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في القتال

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في سيراليون

المبحث الثالث: الدور الاستخباراتي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب

المطلب الأول: تعريف بالدور الاستخباراتي

المطلب الثاني: الاستخبارات من وظيفة سيادية الى سوق تجارية

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في يوغسلافيا

الفصل الثالث: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة

المبحث الأول: إدارة الحرب بالوكالة

المطلب الأول: تعريف الحرب بالوكالة

المطلب الثاني: الحروب بالوكالة لماذا الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة؟

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وإدارة الحروب بالوكالة

المبحث الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب الإعلامية

المطلب الأول: تعريف الحروب الاعلامية

المطلب الثاني: استراتيجية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الإعلامية

المطلب الثالث: شركة فاغنر (Wagner) النموذج الرائد في الحروب الإعلامية

المبحث الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وحفظ امن الكيان الصهيوني

المطلب الأول: بناء الدولة والتأسيس للسوق الأمنية الخاصة

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حفظ امن الكيان الصهيوني

الخاتمة

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة وسيطرة النموذج الليبرالي، ظهرت موجة الخصخصة التي أدت الى اتجاه الدول نحو خوصصة القطاعات أبرزها أكثر القطاعات خصوصية وهو القطاع الأمني، هذا التوجه الذي نتج عنه تخفيض في نفقاتها العسكرية وتعداد الجيوش، لوم تعد بذلك الدولة هي الوحدة المسيطرة على العنف والقدرة على ممارسة الاكراه المشروع، وظهرت نتيجة لذلك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أحد أبرز اشكال الامن الخاص، وأضحت الأخيرة الفاعل الذي ينافس الدولة في وظائفها السيادية في حالتي الحرب والسلم.

إنّ خصخصة الأمن أنتجت أحد أعقد الظواهر في النظام الدولي، وهي خصخصة الحرب أين أصبحت الحرب سلعة أكثر من انها الطبيعة في العلاقات الدولية، سوقا تخضع لقانوني العرض والطلب، وهو الأمر الذي رات فيه الدول والمنظمات الدولية تهديدا للأمن والسلم الدوليين، حيث حاولت وضع مواثيق وقوانين تضبط نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، الا أن هذا لم يمنع من الاعتماد عليها وتعاقد معها لتقديم خدماتها الخاصة، وقد تميز شركاء الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بتنوع اذ لم تكن الخدمات موجهة فقط لدول بل تجاوزتها لتعرض أدوارها على المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، والجماعات المتمردة. سواء كان ذلك في إطار تقديم خدمات التدريب والاستشارات او عمليات حفظ السلام.

غيرت احداث 11سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، هرمية الاستراتيجية الدولية في التعامل مع التهديدات الأمنية، برز التعامل مع الشركات الأمنية والعسكرية بشكل علني على الساحة الدولية، اذ أضحت الدول الكبرى تعتمد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في مجال دعم القوات النظامية وتحقيق مصالحها الحيوية، سواء داخل الدولة او خارجها، وتنوعت أدوارها ما بين الدعم اللوجستي والاستشارات الأمنية، والمشاركة الفعلية للقتال على غرار حفظ السلم، وقد عكس هذا التنوع تركيبة مختلفة من الشركاء الذين تتعاقد معهم هاته الشركات، وقد أحدث التعاقد مع هذه الشركات مسائل عديدة ابرزها الانتهاكات الإنسانية التي تقوم بها في مناطق نشاطها، وتداعيات هذا الاعتماد على السيادة الوطنية للدول.

I. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في تأثير في طبيعة الحروب، خاصة في ظل تنامي دورها في النزاعات المسلحة، ذلك انها لم تعد

مجـرد فواعـل ثانويـة، بـل أصـبحت أحـد أبـرز الشـركاء الـذين يـتم الاعتمـاد علـيهم لتقـديم الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة.

عـلاوة على ذلـك فـان دراسـة وتحليـل الأدوار التي تقـوم بهـا الشـركات في الحـروب، يسـاعد في كشـف العلاقـة الحيويـة بـين السياسـة والاقتصـاد، فالصـراعات تصـبح فضـاء للأربـاح والمصـالح الحيويـة، خاصـة وأنهـا تعمـل في بيئـات تتصـف بالانهيـار سـواء على مسـتوى النظـام او الدولـة بصـفة عامـة، الامـر الـذي يثير إشـكالات قانونيـة تتعلـق بمسـالة الرقابـة الدوليـة وحمايـة حقـوق الانسـان، كـون ان هاتـه الشـركات أصـبحت فـاعلا مـؤثرا في الحروب مسارها ونتائجها.

II. أسباب اختيار الموضوع:

يرجـع اختيـار البحـث في أدوار الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـرب على جملة من الأسباب الذاتية وأخرى موضوعية، ويمكن توضيحها كما يلي:

الدو افع الذاتية:

_ الاهتمـام الشخصـي بالبحـث فـي مجـال الدراسـات الأمنيـة والاسـتراتيجيات الحربية، وكذا فم حركية الفواعل الأمنية في ميدان الحرب.

_ الرغبـة في فهـم آليـات الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في مجـال الحـرب، خاصة وأنها تلك الفواعل الأمنية التي لها خصائصها وتركيبتها.

الدو افع الموضوعية:

_ تقـديم مـادة علميـة تـدرس الأدوار التي تقـوم بهـا الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في حالـة الحـرب حصـرا دون السـلام، خاصـة في ظـل مـا يصـاحبها مـن الغمـوض المعرفي والقانوني والترابط المعقد مع الكيانات والفواعل المشابهة.

_ تفسـير دور الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في صـناعة الحـرب وادارتهـا، وإبـراز أدوارهـا الخدماتيـة في عـدد مـن الأقـاليم التي تنشـط فيهـا، خاصـة وان هاتـه الشركات تعزز نشاطها بعد هجومات 11سبتمبر. 2001

III. ادبيات الدراسة:

ارتكز البحث في دراستنا وبناء خطتها على ثلاث دراسات أساسية:

1. كتـاب **بعنـوان « Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Militaty Indsustry »**، للكاتـب **بيتروران سـينغر Peter Warren (Singer)**، اصـدر سـنة 2008، يعتبر خـذا الكتـاب مـن المراجـع الاصـيلة في البحـث في مجـال الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة، تنـاول فيـه الكاتـب، السـياق التـاريخي

الـدولي، الـذي انـتج الصـناعة العسـكرية الخاصـة، والـدوافع التي تحفـز الـدول على اللجـوء الى التعاقـد مـع هاتـه الكيانـات، والادوار التي تعمـل هاتـه الأخيرة على تقـديمها، كمـا قـدم نمـاذج عـن تـدخلات الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في أقـاليم معينـة، وذكـر أيضـا صـعوبة محاسـبة هاتـه الشـركات وموظفيهـا في ظـل الانتهاكـات المحتملـة، وخلـص في الأخير الى فكـرة ان الحـروب الجديـدة لـن تخلـو مـن تواجـد الشـركات الأمنيـة والعسكرية الخاصة.

2. كتـاب بعنـوان **« The Privatization of Warfare Violence and Private Militarty Security Companies: Human rights abuses by PMSC in Iraq »**،**مـن إعـداد جـوردي بـالاو-لوفرديس،ولاتيسـيا ارميندارس (Jordi Palou-Loverdos& Leticia Aemendariz)** نشـر سـنة 2011، وقـدم كجـزء مـن مشـروع بحثـي الـى فريـق الأمـم المتحـدة العامـل المعنـي باسـتخدام المرتزقـة، خـلال جلساته في جنيف في أكتوبر 2011،تنـاول الكـاتبين الخلفيـة التاريخيـة لظـاهرة الخصخصـة العسـكرية، وناقشـا التطـور الـذي مـس القطـاع بعـد الغـزو الأمريكـي للعـراق2003، وقـد عرضـا حـالات محـددة لانتهاكـات حقـوق الانسـان مثـل اسـتخدام القـوة المفرطـة، التعـذيب، وقـد قـدم هـذا الكاتـب دمجـا متوازنـا بـين القـانون الـدولي والوقائع الميدانية.

3. مـذكرة دكتـوراه بعنـوان**" دورالشـركات الأمنيـة الخاصـة فـي إدارة النزاعـات المسـحة في افريقيـا بعـد الحـرب البـاردة"**، اعـدها الباحـث **محمـد صـالح جمـال** في جامعـة 08مـاي 1945 قالمـة، تمـت مناقشـتها يـوم16مـاي2019، تنـاول الباحـث تصـاعد الصـناعة العسـكرية الخاصـة، وخـص بالـذكر افريقيـا وتحـدث عـن التغيـرات الجذريـة للنزاعـات المسـلحة وتراجـع التـدخلات الرسـمية، وقـد سـلط الضـوء عـن غيـاب المسـاءة الدوليـة لأدوار الشـركات، وذكـر مجموعـة مـن نمـاذج عـن تـدخلات الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في عـدد مـن الأقـاليم الافريقيـة، وكيـف تـؤثر هاته الأخيرة على سيادة الدول.

IV. إشكالية الدراسة:

ان الحـديث عـن دور الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـروب، يقودنـا الـى مسـالة مهمـة جـدا وهـي كيفيـة قيـام هاتـه الكيانـات بأدوارهـا الأمنيـة والعسـكرية الخاصة في الحرب، الامر الذي يعكس الإشكالية الاتية:

كيف تؤسس الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إطار خصخصة الحروب، لأدوارها الحربية؟

V. الأسئلة الفرعية:

1- ماهي الأسباب التي أسست لبروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتداعيتها على الدول القومية؟

2- هل اثرت الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على الاستراتيجيات التي تقوم عليها الحروب التقليدية؟

3- كيف أثر تطور التقنيات في الأدوار التي تناط للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة؟

VI. الفرضيات:

للإجابة على إشكالية دراستنا ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما ارتفع التوجه نحو خصخصة الحروب والحاجة الى تعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، ارتفع مستوى الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إطار تحقيق الامن

الفرضية الثانية: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فواعل انتجها الامن الخاص، تعمل في إطار التعاون مع الحكومات المتعاقدة لا منطق التنافس.

الفرضية الثالثة: ان التطورات الدولية وتعقد التهديدات الأمنية، حوّل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من كيانات تجارية تسعى الى تحقيق الربح الى أدوات لتحقيق مصالح الدول الام.

VII. الإطار النظري للدراسة:

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على إطار نظري مركب من:

- **النظرية الليبرالية الجديدة Newlibiralism (المؤسساتية):** ظهرت فترة سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، وهي أحد فروع النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، ويعتبر كل من روبرت كيوهان(Robert Keohan) وجوزيف ناي (Joseph Nye) من ابرز المفكرين الذين اسسوا لهذه النظرية، تركز على بشكل خاص على دور المؤسسات الدولية في تقليل من الصراعات وتعزيز التعاون، ذلك انهم ينطلقون من مسلمة التشكيك في قدرة الدولة لوحدها على تحقيق الامن، خاصة وان الامن اصبح موسعا على ابعاد عديدة، وهو ما يعزز لديهم منطلق ضرورة تقسيم وسائل العنف والاكراه بين الدولة والسوق، وان الاعتماد على

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في اطار التعاون والشراكة يساهم في تحقيق الامن.

- **مدرسة باريس للدراسّات الأمنية:** مع بداية التسعينات برزت المدرسة الفرنسية للدراسات الأمنية في اطار صعود النظريات النقدية في الامن، تقدم مساهمة فكرية عميقة من خلال مسلمتها في ان الامن ليس مجرد استجابة موضوعية لتهديدات الخارجية بل هو بناء متكامل من خطابات اجتماعية التي تشكل هي مفهوم التهديد، أي يصبح الحقل الأمني مجالا يتقاطع فيه فاعلون التقليديون(الجيش، الشرطة) وفاعلون جدد غير الدولة(الشركات الأمنية الخاصة، المنظمات الدولية)، ويقوض ذلك جزءا من وظيفة الحماية التي تؤسس لها الدولة، خاصة وان هاته الشركات تقوم بدور المراقبة الخاصة في البيئات المدنية مثل المطارات، المنشآت الحيوية وغيرها، ما يفسر رؤيتها للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفواعل تشارك في انتاج مجال الامن وليست مجرد أدوات تنفيذ تنفيذية فقط.

VIII. الإطار المنهجي للدراسة:

بحكم طبيعة الدراسة فقد اعتمدنا على تركيبة مختلفو من المقاربات ومناهج حيث اعتمدنا على:

- **المقاربة التاريخية:** ترتكز المقاربة على دراسة السياقات التاريخية لظواهر، بغية فهم تكوين الظاهرة والقدرة على التنبؤ، واعتمدنا عليها لتأسيس لفهم الخلفيات التاريخية لظاهرة نشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وفهم مسار تطور الصناعة العسكرية والحربية الخاصة.

- **منهج دراسة حالة:** يتجه الى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة أو ظاهرة معينة، ويقوم أساسا على التعمق في دراسة تركيبة الوحدات وتفكيك وفهم الجوانب والاسس سواء كانت هاته الوحدة دولة او مؤسسات او نظاما معين، وقد تم استخدام هذا المنهج في دراستنا كوننا تطرقنا للدراسة الأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حالة الحرب حصرا.

- **المنهج المقارن:** باعتبار ان هذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة من خلال ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين وحدتين او ظاهرتين، ولقد ارتئينا الاعتماد على هذا المهج لفهم ورصد أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فيما بينها، او بينها كفواعل غير دولاتية والجيوش النظامية.

IX. هيكلة البحث:

قصد معالجة الإشكالية والاحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم الاعتماد على تقسيم خطة الدراسة الى ثلاث فصول:

في الفصل الأول، تم التركيز على الإطار المفاهيمي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، اين تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، أدرجنا في المبحث الأول تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتفكيك علاقتها بالمفاهيم المشابهة لها، وفهم السياق التاريخي الذي أسس لبروزها ،وتداعيات تأسيسها ونشاتها على الدولة القومية، اما المبحث الثاني فقد تمحورت دراسته حول الحرب وفهم تركيبتها وتطورها عبر الأجيال ، وتأثيرات الخصخصة على طبيعتها وفواعلها، اما المبحث الثالث فقد تم دراسة الخدمات التي تعرضها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حالة السلم، وذكر دورها في عمليات حفظ السلام وتأمين المنشآت الاقتصادية.

في الفصل الثاني، تمحور حول دراسة الأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية، حيث تم التفصيل في المبحث الأول في دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في التدريب العسكري، وفهم امتداد الدور من الجيوش النظامية الى الشركات الامينة والعسكرية الخاصة، ومن ثم التطرق الى دورها في المشاركة المباشرة في القتال اين ترتبت عنه مجموعة و من التداعيات على مستويين الدولي والمحلي، وخصصنا المبحث الثالث في دراسة الدور الاستخباراتي الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب، وكيف نقلت حولت الشركات الأمنية والعسكرية هذا الدور من وظيفة سيادية الى سوق تجارية.

في الفصل الثالث، جرى العمل على فهم الأدوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة حيث تناولنا في المبحث الأول دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب بالوكالة، وفهم الأسباب التي تدفع الدول للجوء لهاته الشركات لإدارة الحروب بالوكالة، اما المبحث الثاني فقد تم دراسة الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الإعلامية، تعريفها وأساليب التي تعتمد عليها، وأيضا التطرق الى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها هاته الشركات في الحروب بالوكالة، وذكر نماذج عنها، وفي المبحث الثالث تم التطرق الى احد الأدوار الحديثة التي انيطت للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وهو دورها في الحفاظ على امن الكيان الصهيوني، وذكرنا كيف تم بناء الدولة واعتماد السوق الأمنية والخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة للكيان الصهيوني في الأراضي

الفلسطينية، وتحدثنا عن مستقبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وعلاقتها بالكيان الصهيوني بعد طوفان الأقصى

X. صعوبات الدراسة:

إنّ أبرز ما وجهنا من صعوبات، هو السرية التي تعمل بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الأقاليم التي تنشط فيها، كما ان غموض الذي يتصف به النشاط الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحرب يعقد فهمها والذي قد يجعلها تأخذ وجها مغايرا عن كونه مجرد كيانات تجارية، تداخل الأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يصعب من عملية تفكيكها وفهمها.

الفصل الأول: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: مدخل مفاهيمي

تمهيـــــد:

يعتبر ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفواعل أمنية جديدة من غير الدول، أحد أهم النتائج التي انبثقت عن صناعة الأمن وبناء العقيدة حيث اعتبرت الشركات الأمنية فواعل تتشارك مع الدول في بعض أهم وظائفها السيادية نخص بالذكر وظيفة حماية مواقع الحيوية وتدريب الافراد في الجيش النظامي. وفي ظل التطورات التي شهدتها ظاهرة الحرب وبروز ما يعرف بخصخصة الحرب، تزايد وارتفع الاعتماد على متعاقدي الأمن الخاص في المجالين الأمني والعسكري.

انطلاقا من هذا، نتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل لموضوع ماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة عبر تعريف هذه الفواعل وتوضيح العلاقة بينها وبين بعض الكيانات المشابهة لها، ثم سنعرج إلى الحديث عن نشأتها وعلاقتها بالدولة القومية. أما في المبحث الثاني فسيجري الحديث عن مفهوم الحرب ومكانتها في القانون الدولي وكذا تطورها، ومن ثم ضبط خصخصة الحرب. في المبحث الثالث ستتم دراسة الأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حالة السلم، من خلال فهم كيف تشارك في عملية بناء وحفظ السلام وكذا حماية الأفراد والمواقع الاقتصادية.

المبحث الأول: الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة

تعدّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة واحدة من أبرز الظواهر التي أنتجها السياق الدولي لما بعد الحرب الباردة، ذلك أن هذا الأخير ساعد على انتشار أوسع لما عرف بالخصخصة الأمنية التي أعطت أدوارا واسعة مهمة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ميدان الحرب والسلم.

المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية الخاصة

يعتبر مفهوم الشركات الأمنية الخاصة من المفاهيم المعقدة التي لم يوضع لها تعريف خاص ومحدّد، وذلك راجع إلى طبيعة نشاطاتها، أسباب نشأتها، والكيانات التي تتشابه وتتشابك معها في الأدوار.

أولا: تعريف الشركات الأمنية الخاصة:

لم يتفق الباحثون والمفكرون على تعريف واحد وشامل لهذه الشركات. والجدير بالذكر أن لهذه الشركات مسميات عديدة أبرزها على الإطلاق اسم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (Private Military and Security Campanies)، بيد أن هناك مسمّيات أخرى كثيرة أبرزها:

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	Private Military and Security Companies
الشركات الأمنية الخاصة	Private Security Campanies
الشركات العسكرية الخاصة	Private Military Campanies
المتعاقدون الأمنيون الخواص	Private Security Contrctors
المجمع الصناعي العسكري الخاص	Private Military Industrial Complex
المرتزقة/ المرتزقة الجدد	Mercenaries/ New Mercenaries

ومن التعاريف التي تقدم للشركات الأمنية الخاصة نجد تعريف الباحث بيتر سينغر (Peter Warren Singer) الذي يعتبرها "منظمات تجارية دافعها الأساسي هو الربح المادي وليس لديها أي طموح سياسي تعمل على مستوى قطاعين هما القطاع الأمني في توفير

الحماية الشخصية والقطاع العسكري من خلال تدريب الأفراد وتقديم الدعم اللوجيستي. تقوم بدورها في مرحلتي الحرب والسلم على حد سواء"[1].

واضح في هذا التعريف تركيزه على كون الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هي مؤسسات تجارية تفعل أدوارها سواء في حالات الحرب التي تعتبر إحدى أبرز مظاهر العلاقات بين الدول، أو في حالات السلم أين يمكن أن تقدم هذه الشركات خدمات من طبيعة أمنية.

أما الأستاذة ماري لويس توغاس (Marie -Louis Tougas) فتعرف الشركات الأمنية الخاصة "بأنها شركات تقدم مجموعة من الخدمات التي ترتبط بالأمن والميدان العسكري، مثل حماية الأفراد وخدمات الاستشارة الأمنية والتدريب والدعم للعمليات العسكرية، ويتنوع تعاملها من حيث الحكومات، المنظمات الدولية، وحتى الميليشيات"[2]. ويركز هذا التعريف على نوع الخدمة وعلى نوع الزبون الذي تتعاقد معه الشركة الأمنية الخاصة، إذ يؤكّد على أنّ هذه الشركات هي كيانات ربحية

في الأدبيات العربية، يشير الاستاذ حسن علي أحمد الحاج إلى كون الشركات الأمنية الخاصة " كيانات تقدم خدمات عسكرية وأمنية للعملاء تسعى من خلالها إما إلى الحماية أو التأثير العسكري"[3]. والجدير بالاهتمام في هذا التعريف اهتمامه بالدور الذي تناط به الشركات الأمنية الخاصّة، فقد تقدم خدمات أمنية في إطار الحماية أو خدمات تصبو إلى التأثير الذي يقصد به الدعم والتزويد بالسلاح في إطار الدور العسكري الذي يمكنها أداؤه.

وأورد تقرير جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفا للشركات الأمنية الخاصة جاء فيه: "تعتبر هذه الشركات العسكرية شركات

---

[1] P. W. Singer ،«**Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security**» ،**International Security** ،**Vol. 26** ،**No.** 3 ،(Winter 2001-2002) ،p. 186.

[2] Katia Boustany, Olivier Delas, Marie - Louis Tougas, **Quelques réflexions entourant la participation des compagnies militaires privées aux conflits armés, Revue québécoise de droit international**, hors-série, Canada, (2007), p 50.

[3] حسن علي أحمد حاج، **خصخصة الامن: الدور المتنامي للشركات الأمنية، (مجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد 123)** ص30.

تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات بما فيها العمليات القتالية والاستراتيجية دافعها الأساسي هو الربح وليس لها أهداف سياسية[1].

ومما يستفاد به من هذا التعريف ذكره الميدان الأول الذي يجب أن توجد فيه الشركات الأمنية الخاصة وهو الحرب، وأن الهدف الحقيقي لهذه الشركات هو تحقيق الربح المادي وليس الوصول إلى السلطة السياسية.

في سياق غير بعيد عما سبق، ذكر تقرير الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول "مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان وإعاقة ممارسة حقّ الشعوب في تقرير المصير" الصادر في 2012/08/12 الشركات الأمنية والعسكرية بأنها "كيان اعتباري يقدم خدمات عسكرية وأمنية عن طريق استخدام الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات القانونية مقابل عائد مالي"[2]. وقد أسس هذا التعريف لطبيعة موظفي الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ففصل في كونهم إمّا اشخاصا طبعيين أو كيانات ومؤسسات قانونية تسعى لتحقيق الأهداف الأمنية والعسكرية على حد سواء مقابل العائد المالي.

عموما، ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أهم خصائص وميّزات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة:

1. أن الطابع الخاص لعمل لهذه الشركات هو العمل في القطاعين الأمني والعسكري، وهذه الخصائص هي في الأصل حكر على الجيوش النظامية[3].
2. منظمات تجارية جديدة تتاجر في الخدمات احترافية لها علاقة بالنزاعات والحروب، هي هياكل متكاملة تختص بتوفير مهارات العسكرية[4].

[1] نسيمة حسن، **"المرتزقة في القانون الدولي الإنساني"**، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، (سنة 2016)، ص 422.

[2] عز الدين غالية، أمينة شريف، "**صفة المرتزقة لموظفي الشركات العسكرية والأمنية**"، مجلة **الدراسات القانونية**، العدد01 ،(2023) ,ص 1176.

[3] جمال محمد صالح، **دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة** ،(جامعة08 ماي1945 قالمة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2019)، ص84.

[4] صباح بالة، "**الشركات الأمنية الخاصة**"، 22-03-2020، على الرابط: https://political-encyclopedia. Org ، تاريخ الاطلاع :04/12/2024

3. شركات لها تنظيم يمتاز بالانضباط العالي لعناصرها وهي مملوكة لأفراد وليست ملكا للحكومات[1].

4. شركات تجارية شأنها شأن الشركات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح المادي، تعمل وفق عقود قانونية تسعى من خلالها إلى تقديم الدعم العسكري واللوجيستي، تدريب الأفراد، وكذا الحماية الشخصية لرجال الأعمال أو مواقع الشركات الاقتصادية[2].

تتعدد الآراء وتعريفات الاكاديمية وكذا النقاشات القانونية ومما سبق طرحه يمكن القول بان الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هي:

كيانات تجارية تقدم خدمات أمنية وعسكرية متخصصة للحكومات، المنظمات الدولية، الشركات، أو الأفراد، وتشمل مهامها تأمين المنشآت، حماية الشخصيات، التدريب العسكري، الاستشارات الأمنية، والدعم اللوجستي في مناطق النزاع ,تعمل هذه الشركات وفق عقود قانونية، لكنها غالبًا ما تثير جدلًا قانونيًا وأخلاقيًا بسبب طبيعة أنشطتها، التي قد تشمل العمل في العمليات القتالية، جمع المعلومات الاستخباراتية، أو حتى المشاركة في النزاعات المسلحة.

ثانيا: الشركات الأمنية الخاصة والكيانات المشابهة لها

تتشابه الشركات الأمنية الخاصة مع مجموعة من الكيانات الأخرى التي تندرج في هانة الفواعل من غير الدولة في المجالين الأمني والعسكري، ونذكر من بينها: الشركات العسكرية الخاصّة، المرتزقة، الميليشيات والجماعات الإرهابية.

1. الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) والشركات العسكرية الخاصة(PMCs)

ليس هناك فصل ولا اختلاف واضح بين الشركات العسكرية الخاصة، فنجد أنّ العديد من الدراسات تشير الى إحداهما أو كليهما بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

[1] ياسين طالب، "**الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية**"، مجلة حوليات جامعة جزائر 1 ، العدد 32، (ديسمبر 2018) ص44-45 .

[2] سابرينا شولتر، كريستينا يونج،" **النوع الاجتماعي و أثره في الشركات العسكرية وامنية الخاصة**"، ترجمة انتصار أبو خلف (مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة 2005) ص10.

(PSMCs). ومع ذلك، هناك من يرى بوجود اختلاف بينهما يكمن أساسا في نوع الأنشطة والخدمات التي تقدمها كل فئة.

فالشركات الأمنية الخاصة هي على الأغلب شركات تعمل على توفير الأمن لعملائها من الأشخاص والشركات الخاصة وحماية المواقع الاقتصادية للشركات وكذا تطوير مختلف الأنظمة الأمنية في المجال السبراني، مثل شركة فالكون بمصر التي تقدّم الحماية لرجال الاعمال وأصحاب رؤوس الأموال[1]. أما الشركات العسكرية الخاصة فتختص أكثر بتقديم خدمات متنوّعة مرتبطة أساسا بالقطاع العسكري، مثل التدريب العسكري والعمليات الاستخباراتية وخطط الحروب، وهي الأدوار التي تقوم بها مثلا شركة Academiسابقا Balck watter في العراق[2].

مما تم طرحه سابقا يمكن القول بصعوبة التمييز بين الأدوار بالنظر إلى تشاركهما آداء جملة من الوظائف والأدوار، مثل الدعم اللوجيستي للقوى المسلحة والحراسة المسلحة، فكلاهما شركة تجارية ذات كيان قانوني تعمل بمقابل مادي.

2. الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة

منذ نشأة وظهور الشركات الأمنية الخاصة وإلى يومنا هذا، يستمر طرح السؤال حول علاقتها بظاهرة الارتزاق، فهل هذه الشركات هي نفسها المرتزقة أم هناك أوجه اختلاف بينهما؟

يعرف المرتزقة على أنهم جنود يعملون لحساب دولة أجنبية، ويعدّ البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف 1949 أول وثيقة عرفت المرتزقة وذلك في المادة 47 حيث ترى أن المرتزق هو شخص يجنّد خصيصا محليا أو خارجيا ليقاتل في نزاع مسلح يكون له دور في الاعمال العدائية ويشارك فيه لتحقيق مكاسب مادية، ليس عضوا في القوات المسلحة لأي

[1] - Faite, Alexander, "**Involvement of Private Contractors in Armed Conflict : Implications Under International Humanitarian Law**", Defence Studies (London : Rutledge, Vol.4, No.2, June 2004) P.16

[2] عبد الحليم غازلي، "**الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في افريقيا: الخلفيات والمحاذر**"، **مجلة حوليات الجزائر1** ، العدد 01(2020) ص604

طرف في النزاع. ولا يجوز اعتبار المرتزق مقاتلا ولا أسير حرب لأن دافعه الحقيقي والأساسي هو تحقيق مغنم شخصي يجري تحفيزه بمكافأة مادية[1].

وفي المعاهدة الأفريقية حول القضاء على ظاهرة المرتزقة في أفريقيا لسنة 1972 يعرف الاتحاد الأفريقي المرتزق بأنّه "كل فرد لا يحمل جنسية البلد الذي يمارس فيه أعمال العنف والعداء ويكون مرتبطا بمجموعة أو منظمة ترعى له مصلحته الشخصية وهي الربح المادي"[2].

بناءً على هذا، يرى كثيرون أن الشركات الأمنية هي امتداد للمرتزقة كونهما يهدفان إلى تحقيق الربح المادي ورعاية مصالحهما. إلا أن اختلافا موجدا هنا، فالشركات الأمنية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بعالم الأعمال، أي الاقتصاد والتجارة وتعمل وفق عقود واتفاقيات قانونية دائمة، في حين يختص نشاط المرتزقة بالحرب أو النزاعات التي يكون ظهورها مؤقتا، فيكون متصلا ببروز الأعمال العدائية.

3. الشركات الأمنية الخاصة والميليشيات

إن تطوّر الأحداث الدولية وتطور ظاهرة الحرب أساسا أظهر تشابكا بين الشركات الأمنية الخاصّة والميليشيات، حيث ينظر للأخيرة على أنها امتداد للأولى.

تعرف الميليشيات على أنها مجموعة مسلّحة ومنظّمة ومتدرّبة وموجهة تعبويا لتحقيق مصلحة حزبية أو طائفية، وهي الأداة العسكرية لفئة معينة. واقترن ظهور الميليشيات بظهور الأنظمة الاستبدادية وهي أداة غير شرعية تستخدمها الأنظمة أو الأحزاب بغية الوصول إلى تحقيق هدف سياسي[3].

---

[1] ياسين طالب، "**المركز القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اثناء النزاعات المسلحة الدولية**"، مجلة الحوليات الجزائر1، العدد2(2021) ص 860.

[2] Schreier, Fred and Caparini, Marina, "**Privatizing Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies**", Occasional Paper (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), No.6, March 2005) P.30

[3] أبو بكر أسامة عبد الرحمان، "**الميليشيات المسلحة ومعضلة التحول الديموقراطي في السودان** "،مركز ومبادرة الإصلاح العربي، (ديسمبر2022)

انطلاقا من هذا، وكي نجيب عن سؤال هل المليشيات هي نفسها الشركات الأمنية الخاصة؟ سنجد اختلافا بينهما، ذلك أن الشركات الأمنية الخاصة هي شركات تجارية تنشأ وفق قوانين خاصة ببعض الدول لا تهدف إلى تحقيق هدف سياسي، صحيح أن الحرب ميدان لكليها ولكن الهدف والمحفز ليس نفسه. إن الفرق الأساسي يكمن في كون أفراد الميليشيات هم من المتطوعين والمنظوين تحت راية حزبية واحدة يسعون من أجل تحرير أرض استولت عليها السلطة بالقوة مثال ميليشيا "عيسى ابن مريم" في العراق سنة 2014وميليشيا "العقارب" في يوغسلافيا التي ظهرت في حرب كوسوفو سنة 1999، أما الشركات الأمنية الخاصة فتقوم بأعمال عسكرية بدافع الربح، ولا يعني لها الإقليم سوى مكان للعمل مثل شركة فاغنر الروسية في ليبيا سنة2019[1].

4. الشركات الأمنية الخاصة والجماعات الارهابية

إن التطوّرات الحاصلة في التنظيم الدولي، وتشابك بنية الحروب أدى إلى تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كجماعات إرهابية خاصة بعد الأعمال التي فُضِحت بسببها هذه الشركات، مثل ما حدث في فضيحة سجن غريب.

ومعلوم أن تعريفا موحدا للجماعات للإرهابية غير موجود، وبالتالي فإن كل دولة وكل باحث يعرفها وفقا لتصوراته والرؤى التي يطمح إلى التأثير بها. بالنسبة لنا، فإن المقصود بالجماعة هي تلك الجماعات التي ـ نتيجة للتطرف في قضية ـ تلجأ إلى القيام بأعمال عنف وتخريب باستخدام السلاح بطريقة غير مشروعة بهدف الوصول إلى سلطة سياسية[2].

أما الشركات الأمنية الخاصة فتعرف على أنها كيانات تجارية تعمل وفق عقود قانونية تقدم خدمات أمنية أو عسكرية أو كليهما بمقابل مادي[3].

---

[1] محمد بركات صعايدة، "**دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية**،" مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، العدد 01, (2022) ص, 2518

[2] ليندة عكروم، "**مقاربة مفاهيمي لظاهرة الإرهاب عبر الدول بين المنطق الإرهابي والجهادي**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13 (2020) ص 81-84

[3] عبد الحليم غازلي، **مرجع سابق**، ص 12.

وتختلف الجماعات الإرهابية عن الشركات الأمنية الخاصة في كون الأخيرة فاعلا تجاريا لا يسعى للوصول الى سلطة سياسية ولا تربطه بدولة المقر إلا المصالح المادية، وهي تتشابه في هيكلتها مع الجيوش النظامية، في حين تعتبر الجماعات الإرهابية جماعات متطرفة تقوم بأعمال عنف وقتال تسعى إلى الوصول إلى منصب سياسي أو تحقيق هدف ديني. قد تعمل الشركات الأمنية الخاصة إلى جانب دولة المقر على محاربة الجماعات الإرهابية مثل ما حدث مع شركة (Balckwater) الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها في أفغانستان سنة 2011.

المطلب الثاني: نشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

تعتبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ظاهرة يتزايد حضورها على الساحة الدولية، ومنذ التسعينات ونتيجة لبروز النزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم برزت هذه الشركات ككيان يقدم مجموعة من الخدمات الأمنية والعسكرية. وأحدثت مسألة نشأتها وبروزها جدلا واسعا عند الباحثين في الاستراتيجية والدراسات الأمنية، فهناك من يقر بكونها ليست سوى امتدادا للمرتزقة معرفا إياها بوصفها "مرتزقة جدد"، وهناك من رأى بأنها شركات تجارية تقدم نشاطات عسكرية وأمنية متطورة- ما يعني أن نشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كانت عبارة عن مرحلتين أساسيتين هما:

أولا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: المرتزقة الجدد؟

إنّ ظاهرة الارتزاق قديمة، وكانت بدايتها مع حروب جرت في العصر القديم كمعركة قادش بين مصر والحثيين في سوريا عام 1280 قبل ميلاد، وقد كانت هذه المعركة أول تجربة لجنود يقاتلون مقابل أجور في قضايا لا تعنيهم. كما اعتمدت الإمبراطورية الرومانية على الجنود برابرة من الجرمان في حروبها، وكذا استأجرت الإمبراطورية البيزنطية أفرادا من المرتزقة لقتال الأتراك، وأطلقت عليهم تسميات مثل "كلاب الحرب" أو "جنود الثروة". كما أن أهمّ ما ميّز حرب الثلاثين عام بين الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية (1618م-1648م) هو توظيف الجنود الأجانب, وهذا ما اعتمدت عليه الدويلات الإيطالية في حروبها في تلك الفترة . وبالرغم من بروز الدولة القومية، إلا أنّ الاعتماد على جنود بجنسية أجنبية هو ما ميز العمل البريطاني في الثورة ضدّ أمريكا، حيث قامت الأخيرة باستئجار أكثر من 30 ألف من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين باسم "الهيسيانز" (Hessians) بغية القضاء على الثورة[1]. وقد عرف المرتزقة في تلك المرحلة بوصفهم متعاقدين أو متعاهدين.

وقد جند نابليون بونابرت أكثر من 1000 مرتزق في محاولته لغزو روسيا عام 1812[2]. وتوسعت ظاهرة الارتزاق وتنوعت خاصة بعد الاستعمار الأوروبي الغربي لأفريقيا وآسيا، وظهر هنا مصطلح "وكلاء المستعمر". وتعتبر شركة الهند الشرقية إنجليزية الأصل أول مجمع للمرتزقة، حيث جنّدت عددا من البريطانيين والألمان والسويسريين. والجدير بالذكر

[1] باسل يوسف النيرب، **المرتزقة: جيوش الظل**. (الرياض: الكعبان للنشر، 2008) ص16.

[2] مصطفى أبو الخير, **مستقبل الحروب: دراسات ووثائق**،(القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع,2009)ص 72-73.

أنّ عـددهم كـان يفـوق تعـداد الجـيش البريطـاني.[1] واعتمـدت علـيهم فرنسـا في احتلالهـا للجزائـر من خلال تجنيد أفرادٍ من السنغال وتشاد ومالي لمحاربة الثورة الجزائرية.

مـع نهايـة الحـرب البـاردة ونتيجـة لتطـوّرات تكنولوجيـا الأمـن بـدأ يتآكـل مفهـوم الدولـة القوميـة نظـرا لتعقّـد تركيبـة النـزاع وعـدم قـدرة الدولـة علـى التعامـل معـه، وأدّى إلى تصـاعد جهـات فاعلـة مسـلحة غيـر حكوميـة مثـل مـا حـدث في الـيمن سـنة2011 ونتيجتـا للعوامـل اقتصـادية وسياسـية تصـاعدت هاتـه الفواعـل ممـا أحـدث عجـزا بالنسـبة للدولـة علـى مجابهتهـا وهو ما سمح بالتدخل الأجنبي منذ 2014[2].

ثانيا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فاعل في العلاقات الدولية

يـرى العديـد مـن البـاحثين والدارسـين في الشـأن الأمني مـن بيـنهم بنجـامين بيـران (Benjamin Perrin) أن البدايـة الفعليـة لظهـور الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في التنظـيم الـدولي، كـان سـنة 1946م، وذلـك بعـد الإعـلان عـن قيـام شـركة "دايـن كـروب" (Dyn Corp) بتأسـيس مـن جماعـة جنـود متقاعـدين في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. في البدايـة، كـان ظهـور هـذه الشـركة يقتصـر علـى تقـديم مجموعـة مـن الخـدمات البسـيطة خاصـة في مجـال الحماية الشخصية[3].

نتيجـةً لبـروز موجـة الخصخصـة فـي القطـاع الأمنـي، ظهـرت الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة كأحـد نتـائج موجـة الخصخصـة وأصـحبت الأخيـرة جـزءا مـن منظومـة الاقتصـاد العـالمي، إذ تـوفّر سـوقا للعمـل يسـاعد علـى القضـاء علـى إشـكالية البطالـة بالنسـبة للدول.

[1] أمينـة بـوعلام طواولـة، "**مسـؤولية الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة عـن انتهاكـات القـانون الـدولي الإنسـاني**"، (رسـالة ماجستير, جامعة موتة, كلية القانون2011) ص 10-11.

[2] Nihal El Mquimi,"**Private Military and Security Companies: A New Form of Mercenarism**?, "(Policy Brife,N 08,February 2022), p. 04- 08

[3] رشـاد سـوزي، "**إعـادة هيكلـة الأمـن: دورالشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة في أفريقيـا. مـا بـين المهـام العسـكرية والعمليات الأمنية الإنمائية**"، مجلة العلوم السياسية والاقتصاد، العدد09(جانفي2021)، ص 123.

إنّ العجز الذي سجلته هيئة الأمم المتحدة في دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين سمح للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بأن تشارك في عمليات حفظ السلام، ويعد نموذج البوسنة والهرسك النموذج الأبرز لمشاركة هذه الشركات.

إنّ الانخفاض الذي مسّ ميزانية الدول عزّز مشاركة هذه الشركات في شنّ الحروب من جهة وصناعة النزاعات الطائفية كما حدث في كل من أنغولا وزائير سابقا (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) أين استخدمت الشركة الأفريقية (Executive Outcomes) حيث تعاقدت مع الحكومة الانغولية 1993 خلال الحرب الاهلية ضد متمردي يونيتا وقدمت تدريبا عسكريا للقوات الحكومية اما في زائير فقد عملت لفترة قصيرة قبل سقوط نظام موبوتو سيسي سيكو عام 1997 حيث كانت تفاوض لدعم نظام موبوتو ضد المتمردين لكن انهيار النظام حل دون تنفيذ عمليات واسعة .[1]

ولقد تطوّرت هذه الشركات فبرزت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، تركيا، إسرائيل، إضافة إلى جنوب أفريقيا. وتقدم هذه الشركات خدماتها وفقا لما تناله من أرباح مادية، ويناط بها دور محفّز على قلب النظام مثل ما عملت عليه شركة (Wagner Group) الروسية مع مجموعة خليفة حفتر المنقلبة على حكومة السراج في ليبيا، كما أصبحت تدعم الشركات الاقتصادية وتحمي مواقعها الحيوية خاصة ما تعلّق بحماية الآبار البترولية ومناجم الألماس.[2]

واليوم، تشكل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أكثر من 70%من الخدمات الأمنية والعسكرية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وتعتبر دول الخليج وأمريكا اللاتينية أسواقا بالنسبة للشركات من الدولتين. ويحفز عامل الطائفية وعدم الاستقرار وانتشار الجماعات الإرهابية اللجوء إلى استخدام الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة[3].

---

[1] Joel AC Baun and Anita MC Gahan, "**Outsourcing war: the Evolution of the Private Military Industry after the cold war**", Ratman School of Management. Canda(2009) .pp04-11

[2] محمود مجدي عبد الظاهر سمان، "**دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط: دراسة حالة شركة بلاك وو اتر في العراق**"، مجلة العلمية للدراسات الاقتصادية، عدد06 (جويلية 2023)، ص ص947-948

[3] مرجع نفسه، ص948

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والدولة القومية: أي علاقة؟

إنّ القول بأنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة هي فواعل دولية مردّه بروز أدوارها في مرحلتين أساسيتين في العلاقات الدولية هما الحرب والسلم. وقد أدى هذا ببعض الباحثين في الدراسات الأمنية والاستراتيجية إلى اعتبارها كيانات تهدد بقاء سيادة الدولة القومية، خاصة وأنها تسمح له بالتحرك في مجالين هما من مجالات سيادة الدولة. في المقابل، يرى آخرون أن الشركات والأمنية والعسكرية الخاصة تساعد الدولة في أداء وظائفها خاصة في ظل التطورات الحاصلة في المنظومة الدولية.

أولا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كتهديد لمفهوم السيادة

1. بروز حالة من الاعتمادية (أي أن تعتمد الدول على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في القيام بوظائفها وبالتالي خلق حالة من عجز في قطاعها الأمني المحلي)، كما أن هذه الشركات تصبح وجهة للراغبين في الانخراط في القطاع الأمني أو العسكري خاصة وأنها تحقق أرباحا للمستثمرين فيها وهو الأمر الذي يحفز على الانخراط فيها بدلا من الانضمام إلى الجيوش النظامية. وبحكم أن الرأسمالية المادية استولت على تفكير الفردي، وبما أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تقدم رواتبا أعلى من الدولة، تصبح هي الوجهة الرئيسة للكثيرين بدلا من الاتجاه للمؤسسات التابعة للدولة[1].
2. التحفيز على الصراعات وعدم الاستقرار في الدول: حيث تحاول هذه الشركات دائما أن تجد لنفسها بيئة للعمل، وهو ما حدث مع شركة "بلاك شيلد للخدمات الأمنية" (Black Shield Security Services) في ليبيا من خلال دعم جماعات حفتر. وكما أشرنا سابقا في تعريف ماري توغاس، فإنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لا يهمها مع أي طرف تتعامل، المهم هو من يدفع أكثر[2].

[1] لينا خطيب وآخرون، "**الشركات الأمنية الخاصة تقتات من فوضى الشرق الأوسط**"، جريدة العربي العدد 9996، (جويلية 2015).

[2] بسمة خليل توم، "**الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي 2011-2020**"، مجلة الأبحاث والدراسات، العدد10 (2021) ص200-206.

3. إنّ تراجع الإنفاق العسكري على الميدان العسكري الذي يعدّ مجالا حصريا من مجالات السيادة بالنسبة للدولة، يؤدي إلى ضعف البنية التأسيسية للجيش النظامي ما يفسر لجوء بعض الدول الى طلب الدعم الخارجي والذي غالبا ما يكون من طرف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وهو ما أدى إلى تأجيج الحروب الأهلية[1].

4. تكرس الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فكرة الامبريالية الجديدة، فوجودها يعني الولاء لدولتها الأم مثل ما جرى مع شركة "أكاديمي" (Acadmi) الأمريكية، إذ اتضح في أكثر من مرّة أن الأخيرة تحمي المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وتعمل على الإطاحة بالأنظمة السياسية المعادية لها، مثلما حدث مع نظام صدام حسين بالعراق سنة 2003. كما تعمل هذه الشركات على انتهاك الثقافات المحلية المتواجدة في الدولة مقر العمل[2].

ثانيا: الشركات الأمنة والعسكرية الخاصة كيانات تخدم الدولة

1. تساعد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بعض الدول، أو بالأحرى الأنظمة السياسية المنقلب ضدها، على حماية بقائها وضمان استقرارها، مثلما عملت مجموعة فاغنر (Wagner Group) الروسية مع نظام بشار الأسد في سوريا 2014[3].

2. تدعم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة المجمع الصناعي العسكري، خاصة في الدول الكبرى، ذلك أنها تعتبر سوقا لشراء الأسلحة توفر الطلب عليه أو عرضه في الأسواق مقر العمل، مثل أفغانستان حيث أصبحت سوقا أمريكية خاصة وذلك بسبب الأعمال التي تقدمها (Academi) فتتيح وتسهل عملية بيع السلاح لكل الفصائل 2001 أي منذ بداية الغزو.

3. تعتمد الدول على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في عملية استجواب أسرى الحرب لأنها ترى أن الأخيرة تمتاز بالاحترافية والانضباط في هذا المجال. وإلى جانب

[1] حسن علي الحاج، **مرجع سابق**، ص36.

[2] فهيم رملي، "**الشركات الأمنية الخاصة واستخداماتها: رؤية من منظار نظريات العلاقات الدولية** "، **المجلة** الجزائرية للأمن والتنمية عدد1 جانفي 2022) ص192.

[3] بدر حسن شافعي، "**دور الشركات العسكرية الخاصة في الصراعات الافريقية: قوات فاغنر نموذجا**"، مركز الجزيرة للدراسات، (نوفمبر 2022).

هـذا الـدور، يمكـن لهـذه الشـركات أن تسـاعد الـدول في تـدريب قـوات الشـرطة مثـل شـركة "Military Professional" تدريب عناصر الشرطة في العراق سنة 2003[1].

4. تعتبـر الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة أداةً لخدمـة السياسـة الخارجيـة للدولـة الأم تحفـظ مصـالحها وتحقـق توجهاتهـا. في هـذا الصـدد، تبـرز الأدوار التي قامـت بهـا شـركة (Wagner Group) الروسـية في حفـظ مصـالح دولـة روسـيا الاتحاديـة في أوكرانيـا سـنة 2014 كمثال جيد عن هذا الدور.

5. تعتبـر الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة مؤسسـة تـزود الـدول مقـر العمـل بأحـدث التكنولوجيـات في المجـال الأمنـي والعسـكري، كمـا تقـدم خـدمات في التـدريب العسكري والأمني مثل شركة (Aerispatiale) في فرنسا[2].

[1] حسن علي الحاج، **مرجع سابق**، ص76.

[2] رضـوى عمـار، "**خصخصـة الأمـن: تصـاعد دور الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الإقلـيم**"، المركـز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، (2015)

المبحث الثاني: الحرب

سجل تاريخ العلاقات الدولية حالات لا تعد من الحرب، ما يثبت أن الحرب متغيّر ثابت في العلاقات الدولية وأن طبيعة ظاهرة الحرب المعقدة جعلت منها اهتماما أساسيا لدى دارسي علم علاقات الدولية، وكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى، بحكم ارتباطها الشديد بمختلف ظواهر الحياة الدولية الأخرى. ولكن ماذا إن تدخلت فواعل جديدة تتحكم في حركية الحرب؟ كيف تؤسس لها وتبني فيها فرضية الأرباح والخسائر؟

المطلب الأول: تعريف الحرب

يعد مفهوم الحرب واحدا من المفاهيم المركبة في التنظيم الدولي وفي الدراسات الاكاديمية بالنظر إلى ديناميكية الظاهرة في الأساس وتعقد شبكة الفاعلين فيها، وقد دُرس هذا المفهوم في جميع العلوم كل حسب رؤيته وتصوره له.

يعد تعريف الجنرال كلاوزفيتز(Carl VON Clausewitz) التعريف الأشهر في مجال البحث في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية إذ يعرّف الحرب بأنها "استمرار للسياسة بوسائل أخرى"[1]، وهو تعريف يركّز على أنّ الحرب هي الوجه الآخر للسياسة ومخرجاتها، باعتبارها إحدى الأدوات التي قد يستعين بها صانع القرار لتحقيق أهدافه.

أما برونيسلاو مالينوسكي (Bronisław Kasper Malinowski)؛ العالم في الانثروبولوجيا، فيعرف الحرب على أنها "مسابقة مسلحة بين وحدتين سياسيتين مستقلتين عن طريق جيش منظم لتحقيق مصلحة قومية" [2]. يتعلّق هذا التعريف بالوحدات المتضاربة، وهي الدول التي تتمتع بالاستقلالية، عن طريق الجيوش النظامية والتي تهدف إلى حماية أو بلوغ مصلحة قومية حيوية.

[1] كارل فون كلاوزفيتز، "**في الحرب**"، ترجمة أكرم ديري، هيثم الأيوبي (اقاهرة: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع) ص80.

[2] رغدة محمود، "**الحرب من منظورات العلاقات الدولية: الحرب الروسية في القوقاز**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية،2014)، ص56.

ويعرف ماو تسيتونغ (Mao Zedong) الحرب بقوله "الحرب هي أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات، الأمم، الدول، أو المجموعات السياسية عندما تتطور التناقضات إلى درجة أعلى"[1].

وتعتبر الحرب حسب هذا التعريف شكلا من أشكال الصراع الذي يقام أساسا على تناقضات وتتعدد فواعله التي قد تكون دولا أو أمما وحتى مجموعات سياسية دونها.

هكذا إذا، يمكن اعتبار الحرب قتالا مسلحا تستخدم فيه جميع أنواع الأدوات الاقتصادية والعسكرية، ليس بالضرورة أن يكون طرفاه وحدات سياسية مستقلة، فقد تكون جماعات سياسية أو منظمات وكيانات تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية، أو تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية.

ثانيا: الحرب في القانون الدولي الإنساني:

القانون الدولي الإنساني هو تلك الضوابط التي تحكم حركة الافراد والجماعات المسلحة وحتى الدول المتنازعة ويتضمن اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتكولين الإضافيين. ويواجه القانون الدولي الإنساني تحديات كثيرة لعل أعقدها هي مسألة كيف يقنن الحرب؟ وقد حاولت المؤسسات الدولية ومنذ ظهور عصبة الأمم أن تحكم الحرب وتجعلها خاضعة للقواعد والأسس القانونية، وذلك راجع إلى تلك الجرائم الفظيعة التي تنتجها الحروب على المدنيين.

إتفاقيات جنيف الأربعة 1949

تجدر الإشارة إلى أن القواعد التي طرحتها اتفاقيات جنيف الأربعة هي القواعد الأساسية التي تحكم الحالات التي تصنف على أساس أنها حرب، وحتى التعريف لم تتضمن تعريف خاصا بالحرب بل، تناولت النزاعات المسلحة من خلال مفاهيم مثل النزاع الدولي المسلح ويشمل حسبها أي اشتباك مسلح بين دولتين او أكثر حتى لو لم تعلن أي منهما حالة الحرب رسميا، وأيضا النزاع المسلح غير دولي ويشير الى الصراعات المسلحة التي تدور داخل

[1] منير شفيق، "**علم الحرب**،" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص10.

حـدود الدولـة بـين القـوات المسـلحة الحكوميـة والجماعـات المسـلحة او بـين مجموعـات مسـلحة فيما بينها [1].

- أولا: اتفاقيـــة جنيـــف لعـــام 1946و 1906 اختصـــت هاتـــه الاتفاقيـــة بتحسين حالة الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان
- ثانيـــا: اتفاقيـــة جنيـــف لعـــام 1929 واهتمـــت هـــذه الاتفاقيـــة بوضـــعية أسرى الحرب.

تعتبر الاتفاقيـات في تلـك المرحلـة المحاولـة الأولى لوضـع أسـس قانونيـة للحـرب بـالرغم من أنه ميدان لا يمكن فيه السيطرة على سلوكيات الأطراف داخله.

البرتوكول الإضافي لعام 1977

يشـكل البروتوكـولان الإضـافيان لعـام 1977 لاتفاقيـات جنيـف لعـام 1949 تطـورًا هامًـا فـي القـانون الـدولي الإنسـاني، حيـث عـززا حمايـة المـدنيين والمقـاتلين فـي النزاعـات المسـلحة الدوليـة وغيـر الدوليـة. فقـد أكـد البروتوكـول الأول على ضـرورة التمييـز بـين الأهـداف العسـكرية والمدنيـة، وحظـر الأسـلحة والأسـاليب غيـر الإنسـانية، كمـا وسّـع نطـاق الحمايـة ليشـمل حـروب التحريـر الـوطني. أمـا البروتوكـول الثـاني، فقـد ركّـز على النزاعـات المسـلحة الداخليـة، حيـث شـدد على حمايـة المـدنيين، ومنـع اسـتهدافهم أو اسـتخدام أسـاليب قاسـية ضـدهم. وعلى الـرغم مـن أن بعـض الـدول لـم تصـادق عليهمـا، إلا أن أحكامهمـا أصـبحت مرجعًـا أساسـيًا في القـانون الـدولي الإنسـاني لحمايـة الضـحايا في الحـروب. كمـا عـزز مـن وجـود الاتفاقيـات الدوليـة التي تقضـي بإزالـة الألغـام وحظـر الأسـلحة الكيمياويـة وضـرورة حمايـة الأشـخاص مـن الاختفـاء القسري ورعاية حقوق الطفل[2].

[1] عـامر الزمـاني، "**مـدخل إلى القـانون الـدولي الإنسـاني**"، منشـورات المعهـد العربـي لحقـوق الانسـان واللجنـة الدوليـة لصـليب الأحمر، (1997)، ص08.

[2] محمـد صـدارة، "**محاضـرات في القـانون الـدولي الإنسـاني**"، (محاضـرات في القـانون العـام، كليـة الحقـوق جامعـة الجلفـة الجزائر ،2020)، ص56-100.

المطلب الثاني: أشكال الحروب

ارتبط تطور ظاهرة الحرب بتطور الأحداث الدولية وتعقد مصالح الدول وبروز فواعل أخرى أهم متغيرين أثرا في ديناميكية الحرب وسيرها. هذا التأثير غير في ملامحها وحتى في أدواتها التي تستخدم وأصبحت قائمتا أساسا على تعريف بنية التهديد والمصلحة التي تسعى الفواعل الى تحقيقها. برز هذا التطور في الأجيال التي طرحت الحرب عبر مراحل مختلفة.

أولا: الحروب التقليدية

يقصد بالحروب التقليدية تلك التي كانت تحدث نتاجا لخلاف سياسي بين الدول والامبراطوريات قديما وتسعى بها الوحدات إلى القضاء على عدوها وتحقيق مصالحها.

1. حروب الجيل الأول: تقوم هذه الحروب على استراتيجية أساسها القضاء على العدو. ظهرت في العصور القديمة والوسطى، تميزت بالاعتماد على القوة البشرية ذات الكفاءة البدنية العالية. كانت الغاية من خوض الحرب من أجل البقاء والانتصارُ فيها يعني القضاء تماما على العدو. اعتمدت على أسلحة القتال المتلاحم مثل السيوف والعربات الحربية المجرورة[1].
2. حروب الجيل الثاني: تعمل الوحدات في هذه المرحلة من الحرب على استنزاف الموارد، تعتبر الثورة الصناعية واكتشاف القوة المحركة هي البداية الأولى لهذا النوع من الحروب، وقد عزّز بروز الآلة التي ترتكز على الطاقة الخارجية في تشغيلها وليس على الفرد ظهور ما يعرف بالمنظومات الحربية الخاصة السبب الذي ساهم في قيام الحرب العالمية الأولى[2].
3. حروب الجيل الثالث: وتعرف أيضا بحروب الحسم، برزت بشكل أساسي في الحرب العالمية الثانية اعتمدت على عنصرين هما: عنصر التطور التكنولوجي للقوة العسكرية وظهر جليا في محاولة الأطراف المتنازعة تطوير الترسانة

[1] عبد الوهاب شادي، "**حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غيرتقليدية في العالم**"، مجلة دراسات المستقبل، العدد01 (2018) ص11.

[2] **مرجع نفسه**، ص19.

العسكرية في المجال التكنولوجي، والعنصر الثاني هو الاهتمام بالتكتيكات الاستخباراتية الجديدة في جمع وتبويب المعلومات واستخدامها[1].

ثانيا: الحروب الجديدة

إنّ نهاية الحربين العالميتين وبروز الثنائية القطبية والرغبة في تصدير الأيديولوجية غيّر تركيبة الحرب وذلك راجع إلى بروز عامل آخر غير القوة العسكرية هو العامل الاقتصادي وانتشار خطابات الهوية.

1. حروب الجيل الرابع: تتميز الحروب في هذه المرحلة بعنصر عدم التناظر بين الأطراف، ما يعني أن الحرب هنا لا تخاض بالضرورة بين جيشين نظاميين، فقد تكون بين جيش نظامي وجماعات فصائلية. يطلق عليها أيضا بحروب الأدمغة لكونها ترتكز على عنصرين: الأول هو العقيدة التي تتكون من مجموعة الأسس الدينية والثقافية التي تحفز المقاتل على الحرب، والثاني هو الاعتماد على الخروج من مبدأ النمطية في القتال القائم على المبادرة والإبداع. تعتبر الوسائل الإعلامية الأداة الأبرز للسيطرة على مقاليد الحرب في هذا النمط[2].
2. حروب الجيل الخامس: يقوم هذا النوع من الحروب على تأسيس تحالفات شبكية تضم الدول والفواعل المسلحة من غير الدول يربط بينهما المصالح وليس الأيديولوجية أو الوطنية. تتسم بتراجع الطابع المؤسساتي وانتشار المناطق الرمادية، تتبع أسلوب التلاعب النفسي ونشر الإحباط بين أفراد المجتمع داخل الدولة العدو بغية الدفع نحو انهيار البنية المجتمعية[3].
3. حروب الجيل السادس: عرفت هذه الحروب بأنها الحروب التي تدار عن بعد عبر استخدام الأسلحة الذكية ويتم ذلك عبر التجنيد الكامل للمجتمع في شبكات الأنترنت، ما يعني أنها تضرب أعماق الدولة وتزرع الانهيار داخلها، تتنوع الوسائل فيها مثل الوسائل التقنية واستخدام الطيور والحيوانات كأدوات للتجسس وذلك لإلحاق الضرر عن بعد. يتميز هذا النوع من الحروب بالسرعة والصدمة حيث

[1] أمحمد علي رزق، "**الحرب الناعمة وأجيال الحروب: استراتيجيات السيطرة**" (لبنان: دار بيروت للنشر، 2020) ص18.

[2] **مرجع نفسه**، ص27.

[3] عبد الوهاب **شادي**، **مرجع سابق**. ص15.

تعتبر الوسائل فيه غير مرئية، قابلة للانتشار وتروع المجتمعات. تعتبر جائحة كوفيد 19 أبرز نموذج على هذا النوع من الحروب في وقتنا الحالي[1].

[1] احمد أغلو، "**هل أصبحنا في الجيل السادس؟**"، مجلة الجيش اللبناني، العدد05(2019) ص50.

المطلب الثالث: خصخصة الحروب

ان بـروز الأحاديـة القطبيـة وهيمنـة النمـوذج الليبرالـي الغربـي فعـل مـن تسـارع وتيـرة العولمـة ,الأخيـرة التي عرفـت انتشـارا واسـعا عبـر العديـد مـن مظـاهر أهمهـا خصخصـة السـوق الاقتصـادية والخـروج مـن تبعيـة للدولـة ونتيجتـا لهـذا التسـارع وتقلـص الـدور المنـاط للدولـة بـرزت جليـا ظـاهرة خوصصـة في السـوق لامنيـة وهـي السـوق الأكثـر تعقيـدا ذلـك انهـا تمس بالأدوار الفعالة بالنسبة للدولة القومية.

والخصخصـة مـن حيـث المبـدأ (Privatization) تعني تحويـل مـا هـو مـن القطـاع العـام إلى القطـاع الخـاص، وفي مجـال الحـرب تعني إسـناد الخـدمات العسـكرية المناطـة بالدولـة إلى الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة، ويفهـم هـذا مـن خـلال تزايـد دور الفواعـل مـن غيـر الـدول التي تـوفر الأمـن، وبـذلك تجعـل الحـرب مرتبطـة أساسـا بالسـباقات الاقتصـادية الربحيـة وليس السياقات السياسية الدولية فقط[1].

يعـد خطـاب وزيـر الـدفاع الأمريكي السـابق دونالـد رامسـفيلد (Donald Rumsfeld) في 10 سـبتمبر 2001 البدايـة الفعليـة لمفهـوم خصخصـة الحـرب , ويعتبـر الخطـاب الإعـلان الرسـمي للاسـتراتيجية الجديـدة في الحـروب وعـن نـوع الـذي تتبنـاه الـدول في إدارة مصـالحها في حالـة الحـرب . ويـدل مفهـوم الشـريك الصـامت علـى الفواعـل المشـاركة في هـذا النـوع مـن الحروب.

بـرزت خصخصـة الحـرب قـديما مـن خـلال الاعتمـاد علـى المرتزقـة، وتعتبـر الحـرب في الـدويلات الإيطاليـة نموذجـا علـى ذلـك، ومـع بدايـة عولمـة السـوق والنظـام الـدولي الجديـد تنوعـت ظـاهرة الحـرب، حيـث تزايـد وجـود الانقلابـات وكـذا الرغبـة الغربيـة في الإطاحـة بالأنظمـة التي تعرقـل مسـار مصـالحها الحيويـة، وقـد تعتمـدها حكومـات مـن أجـل التغلـب علـى الجماعـات منفصـلة مثـل مـا حـدث في ليبريـا. وأصـبحت الحـرب بهـذا المفهـوم سـوقا قائمـا علـى قـانون العـرض والطلـب وتحقيـق المنـافع الربحيـة، وتعتبـر خصخصـة الحـرب نهجـا جديـدا لإدارة النزاعـات المسـلحة خاصـة وأنهـا لـم تعـد قائمـة علـى وجـود فواعـل متنـاظرة (متماثلـة)، بـل تعتمـد

[1] محسـن بـن عيسـى، "**المؤسسـات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة**" ، مجلـة الأمانـة العامـة لمجلـس وزراء الداخليـة العرب،العدد24 (2008)

على الاختلاف بين الفواعل المتنازعة وكذا الأدوات المستخدمة. يعتبر الاعتماد على وكلاء الأمن الخواص أحد الاستراتيجيات المميزة في هذه الظاهرة[1].

في إطار خصخصة الحرب، يتم الاستعانة بمصادر خارجية للحرب External Sources In War ، وتعني توظيف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من قبل الحكومات الوطنية لأداء وظائف كانت في سابق من مهام أفراد القوات العسكرية الوطنية. ونذكر مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية مع شركات الأمنية والعسكرية الخاصة كقوة لحفظ السلام في كوسوفو سنة 1998[2].

تعتبر الحروب بالوكالة والاعتماد على الجيوش الخاصة أحد أهم التقنيات التي أنتجتها ظاهرة الخصخصة في ميدان الحرب، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز الدول التي تعتمد على استراتيجية حرب الوكالة، وهذا من خلال الاعتماد على e127[3]وهو أحد البرامج الحربية السرية في منطقة الشرق الأوسط منذ 2003، ومنطقة آسيا سنة 2020. أما فيما يخص تقنية الجيش الخاص فقد تبنتها إسرائيل في الضفة الغربية من فلسطين وذلك من خلال الأعمال التي تقدمها شركة G4S [4] التي تعتبر أكبر شركة أمنية متعددة الجنسيات، وبالتالي لم تعد الجيوش النظامية وحتى المؤسسات الوطنية هي فقط من يرعى مصالح الدولة الأم بل تعدى الامر إلى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة[5].

---

[1] شيان ماكفيت، **"المرتزقة والحرب: فهم الجيوش الخاصة اليوم"**، ترجمة أحمد عيشة، (جامعة الدفاع الوطني، واشنطن ديسمبر 2019)، ص 24-37.

[2] الحامدي عيدون، "**دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حوكمة الامن العالمي**"، رسالة دكتوراة تخصص العلاقات الدولية (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2022)ص 157

[3] **برنامج "e127"** السري التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، والذي يُستخدم لشن حروب بالوكالة في عدة دول، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. يُتيح هذا البرنامج لقوات العمليات الخاصة الأمريكية تدريب وتجهيز قوات محلية في دول مختلفة لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدف جماعات إرهابية أو تهديدات أمنية أخرى.

[4] **G4S** هي شركة أمنية بريطانية تأسست عام 2004 بعد اندماج شركتي Group 4 Falck الدنماركية وSecuricor البريطانية. يقع مقرها الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة، وهي واحدة من أكبر الشركات الأمنية في العالم، حيث تعمل في أكثر من 90 دولة. تقدم خدمات الأمن، الحماية، نقل الأموال، وإدارة المخاطر للحكومات والشركات. في 2021، استحوذت عليها مجموعة Allied Universal الأمريكية، لكنها لا تزال تعمل تحت اسم G4S في العديد من الدول.

[5] عبد الفتاح بشير،"**خصخصة الحرب**"، 03/جويلية 2023، على الرابط: .Shorouknews Com https://www، تاريخ الاطلاع : 2024/12/12

إن ضعف الدولة ومحدودية قدراتها الوطنية بمختلف مستوياتها أدت إلى ظهور مشكلات لم تستطع الجيوش المحلية التعامل معها، خاصة فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية والدعوات الانفصالية، مثل ما حدث في نيجريا سنة 2015 بعد الهجومات الإرهابية لبوكو حرام، حيث استأجرت الحكومة النيجرية آنذاك خدمات الشركة البريطانية الخاصة Conella Services Limited، كما أدى التطور التكنولوجي الى ارتفاع معدل التعاون بين مجمعات صناعة السلاح والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة [1].

[1] رضوى عمار، مرجع سابق.

المبحث الثالث: أدوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حالة السلام

ظهرت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في فترة رفض فيها النظام الدولي وجود فواعل تعزز ظاهرة الحرب وهو ما جعل هذه الشركات في الفترة الأولى تتبنى الأدوار في حالة السلم وتحاول البروز كشريك للمنظمات الدولية في عمليات حفظ وبناء السلام والدول في أدوار مثل حماية المواقع الاقتصادية ذات الأهمية الجيواستراتيجية وكذا ضمان سلامة القيادات .

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في عملية حفظ السلام

أصبحت العديد من الدول تتردد في إرسال جنودها في مهمة حفظ السلام لذا اعتمد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. ووفقا لوثيقة مونترو[1] ، يسمح للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أن تقدم خدماتها في عمليات بناء السلام ومرحلة إعمار ما بعد النزاع، وذلك من خلال القيام بالحماية والدفاع عن الوكالات المشاركة في إعادة الإعمار.

ويؤكد ميثاق منظمة الأمم المتحدة الأساس القانوني للنظام الدولي الذي يحدد الإطار العام الذي تجري فيه عمليات السلام الدولية، وفي حالة استعانت الدول الأعضاء في مساهتمها في عمليات بناء السلام بأفراد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فإن هؤلاء الأفراد يعملون في هذا السياق تحت علم الدولة العضو[2].

فقد وفرت الشركات طواقم مروحيات ووسائل لنقل قوات حفظ السلام في دارفور(السودان) كما ساهمت في تقديم خدمات إنسانية لعل أهمها إزالة حقول الألغام حيث تم تعاقد شركة (DynCorp International) مع عدة دول أفريقية في هذا الشأن مثل أنغولا، وقد قامت هناك أيضا بخدمة تنقية المياه وجعلها صالحة للشرب كي تتفادى الوقوع في كوراث طبيعية.

---

[1] **وثيقة مونترو (Montreux Document)**

وثيقة مونترو هي اتفاق دولي غير ملزم تم اعتماده في 17 سبتمبر 2008، يحدد الإطار القانوني الذي يحكم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) في النزاعات المسلحة. تم تطويرها بمبادرة من سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووقعتها أكثر من 50 دولة ومنظمة دولي

[2] رضوى عمار، **المسؤولية الدولية للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خلال عمليات السلام**، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد72(2015) ص 211-217.

تقدم الشركات بشكل متزايد وظيفة مهمة وهي مساعدة الحكومة المحلية على تهيئة بيئة أكثر انفتاحا للديمقراطية والحكم الرشيد وتوفير التدريب على إنفاذ القانون والمبادرة في إصلاح القطاع الأمني المحلي للدول مثل ما قدمته شركة (Executive Outcomes) التي ساهمت في توطيد العلاقات بين الفصائل في أنغولا وذلك بغية المساهمة في رفع مستوى الحوكمة داخل الدولة وبناء دولة قائمة على النزاهة والشفافية وسيادة الحقّ والقانون[1].

ساهمت منظمة الأمم المتحدة في تطوير الوظائف بالنسبة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من خلال رؤيتها لوجوب وضع ممارساتها الأمنية والعسكرية في إطار القانون الدولي، حيث استأجرت هيئة الأمم المتحدة شركة (DynCrop) الأمريكية لتوفير النقل عن طريق الغواصات والتزويد بخدمة الاتصالات عن طريق شبكة الأقمار الصناعية وكان ذلك في منطقة تيمور الشرقية سنة 1999. كما تقدم أيضا مهمة الدعم اللوجيستي مثل ما جرى في سيراليون وجمهورية الكونغو الديموقراطية في سنة 2000 حيث وكلت الأمم المتحدة شركة (Pacific Engineers &Archtects) بذلك[2]، ما يعني أنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تقوم بمهام هيئة الأمم في مرحلة بناء السلام بعد النزاعات المسلحة، مثل حماية موظفي الهيئة أثناء تنقّلاتهم وكذلك حماية قوافل المساعدات الإنسانية في العديد من مناطق النزاع في العالم مثل ما جرى في السودان.

[1] نصر الدين بوسماحة، "**الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: الوجه الآخر لعودة المرتزقة**"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 02(2018) ص441.

[2] محمد جلول زعادي، "**اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في اطار عمليات حفظ السلام الأممية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد03 (2023) ص328-330.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحماية

تضطلع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بأدوار الحماية بكل أشكالها، فهي لا تقتصر على الحماية الشخصية للأفراد بل تتعدّاها إلى حماية المواقع الاقتصادية والمنشآت الدولية.

أولا: الحماية الشخصية

إنّ بروز البعد الشخصيّ في المجال الأمني يعدّ حديثا فهو نتاج لتطوّر وتوسّع مفهوم الأمن الذي يعرّف على أنّه تحرّر الأفراد من التهديد المادي والمعنوي على حدّ سواء. تعتبر الشركات الأمنية الخاصة أنّ مهمّة الحماية الشخصية هو ما يتوجّب عليها فعله خاصة إذا تعلق الأمر بشخصيات دولية أو اقتصادية. وتعتمد الصين على هذا الأسلوب في العديد من الدول الأفريقية لحماية المسؤولين، وبعد التفجيرات الإرهابية في الصومال 2017 ارتفع الوعي لدى الشركات الصينية هناك واصبحت تعتمد على الشركات الأمنية الخاصة في مجال الحماية الشخصية، في سنة 2018جرى العقد بين كل من الدولة الصينية وشركة Hua Xin Zhong An لتقديم خدمات الحماية والمراقبة في منطقة غرب افريقيا [1]

وتعمد الولايات المتحدة الامريكية على شركة أرنست للخدمات الأمنية في تأمين وحماية مسؤولين كبار والسفارات الأمريكية حول العالم، خاصة بعد أزمة اختطاف الرهائن الأمريكيين في سفارتها في إيران.

كما تقدّم الشركات أيضا خدمة الاستشارات الأمنية ويظهر هذا في تعاقد الحكومة العراقية مع شركةRex Group Cintrol المختصة في تقديم الاستشارات الأمنية وخدمة الحراسة المدنية في العراق2003.[2]

[1] Cullen S. Hendrix, "**Chinese nationals have become targets for violence as China deepens its international reach**", Peterson Institute for International Economics (PIIE), 15 June 2022 12,In, https://bit.ly/3AfwzBn, Accessed : 12/12/2024

[2] بسمة خليل توم، **مرجع سابق**، ص204-206.

كما تبرز الخدمات الأمنية والاستشارية التي تقدمها شركة SADAT International Defense Consultancy التركية في سوريا فهي تقدم الحماية للجماعات الإرهابية وتدريب والأفراد ومن ثم إرسالهم إلى مناطق النزاع في سوريا[1].

ثانيا: حماية المو اقع الاقتصادية والمنشآت الدولية

تعمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على حماية مصالح الأطراف المتعاقدة لديها خاصة منها الاقتصادية، وتبرز في حماية المواقع والمنشآت وتتولى مسؤولية حراسة آبار النفط في الدول المنتجة للنفط ومناجم المعادن على اختلاف أنواعها مثل الدور الذي قامت به شركة (Wagner Group) مع شركتين الاقتصاديتين (Infest Infest&Im) في السودان سنة 2017، وقد يكون لحماية المصالح الحيوية للدولة الأم مثل ما قامت به الشركة نفسها مع دولة الام وهي روسيا الاتحادية من خلال حماية مصالحها في الحقول البترولية في سوريا وكدا ضمان منفذ للمياه الدافئة وهو ما تسعى اليه روسيا[2].

كما تقوم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بحماية المنشآت الدولية وتأمين المطارات وتتعداها إلى حماية طرق النقل التجارية للدول مثل ما حدث بعد تعاقد الجكومة العراقية سنة 2017 مع شركة أمنية لتأمين ممر "قناة الجافة" الذي يربط بين بغداد والعاصمة الأردنية عمان. وتعتمدها الشركات الاقتصادية لتأمين مواقعها وعملياتها، وتعد شركة بريتش بتروليوم (Britsh Petroleuom) نموذجا رائدا في الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، حيث استأجرت الشركة الأمنية الخاصة (Defense Systems Limited) لحماية خطوط الأنابيب النفطية في كولومبيا[3].

[1] ماري ماهر، " **الشركات العسكرية الخاصة تحدي جديد للعلاقات الدولية: شركة صادات التركية في الإقليم**"، المركز المصري للفكر الاستراتيجي، (2021).

[2] باريش منهل، " **الشركات الأمنية والعسكرية في سوريا: وكلاء جدد في خدمة النظام**"، مجلة اتجاهات الشرق الأوسط،(2020) ص22.

[3] Deborah D. Avant, "**The Privatization of Security and Change in the Control of Force**", International Studies Prespectives, , No. 2, (May.2004)pp.154

كما ترتكز الشركات الأمنية والعسكرية على حماية أصول الدولة المتعاقد معها في دول أجنبية، وتعتمدها الدولة الصينية في أفريقيا من خلال التعاقد مع شركة (Beijing Dewe Security Service) في أثيوبيا لحماية مشروع الغاز، بينما تؤمن مجموعة "الصين للأمن والتكنولوجيا" طرق النقل البري والبحري التي تضم خليج غينيا وعدن وممر ميناء لامو الكيني[1].

[1] Paul Nantulya, "**Chinese Security Contractors in Africa",** Carnegie Endowment for International Peace, 4 February 2021 , IN: https://bit.ly/3PAgAmR, Accessd On: 06/12/2024

ملخص الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل نستخلص أن بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هو حتمية وضرورة فرضتها الأحداث الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وتراجع دور الدولة الوطنية وضعف البنى التحتية الأمنية في كثير من الدول التي تعرضت إلى هزات داخلية عنيفة كان من بين تداعياتها العجز في ميزانيتها. وقد شكل هذا دافعا قويا لموجة الخصخصة الأمنية التي ظهرت جليا في مجال الحرب باعتبارها ميدان التطبيق المناسب أكثر لعمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

ومنذ ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لا يزال النقاش قائما حول سؤال: هل هم مرتزقة أم تجار حرب؟ ولا تزال هذه المسألة محل غموض وتساؤل عند الباحثين خاصة أنها في تعريفها تخضع أساسا لمنطق تصور التهديد وتحصيل المنافع.

إنّ ظاهرة خصخصة الحرب ظاهرة جديدة في التنظيم الدولي برزت نتيجة لتطوّر المنظومة العالمية والانفتاح على العولمة في جميع المجالات، خاصة منها مجال الأمن. وقد كان لخصخصة الحرب والأمن تداعيات أحدثت ثورة في الأوساط الاستراتيجية ذلك أنها غيرت من طبيعة الحرب كيف تدار أسبابها ومن يقوم بها.

إنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة هي كيانات تجارية ظهرت تعملان في الحالتين الرئيستين في العلاقات الدولية؛ الحرب والسلم. وتختلف أدوارها في السلم فتتعداها من المشاركة والمساهمة في بناء السلم بعد مرحلة النزاع إلى الحماية الشخصية وتأمين المواقع والمنشآت الاقتصادية.

الفصل الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية

تمهيـــــد:

بعـد الحـرب البـاردة بـرزت الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصّـة كفاعـل في العلاقـات الدوليـة، وذلـك مـن خـلال أدوارهـا والخـدمات التي قـدمتها للعديـد مـن الـدول خاصـة في كـل مـن أوروبـا وأفريقيـا أيـن أسـهمت بشـكل كبيـر عبـر أدوارهـا التقليديـة في تغييـر بنيـة الحـرب في تلـك الفتـرة، إذ أنهـا تعاقـدت مـع حكومـات لإشـراكها في حروبهـا الخاصـة رغبـة في تحقيـق مصـالح تلـك الحكومات بواسطة خدماتها.

ضـمن هـذا السـياق، نتطـرق في المبحـث الأول لـدور التـدريب العسـكري الـذي تقـوم بـه الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصّـة في الحـروب التقليديـة. سـنركز في المطلـب الأول على تعريـف التـدريب العسـكري والمفـاهيم المشـابهة لـه، ثـم ننتقـل في المطلـب الثـاني إلى مناقشـة هـل دور التـدريب العسـكري الـذي تقـوم بـه الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة هـو امتـداد لـدور الجيـوش النظاميـة أم أنـه بنـاء لـدور جديـد، كمـا سـندرج حالـة أنغـولا كنمـوذج حـرب تخلّـت فيهـا الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة. أمـا في المبحـث الثـاني فسـنعرج إلى الحـديث عـن المشـاركة المباشـرة للشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـروب التقليديـة وذلـك عبـر محاولـة ضـبط المفهـوم وكـذا دراسـة تـداعيات المشـاركة المباشـرة للشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـروب. في المبحـث الثالـث نجـد تفصـيلا للـدور الاسـتخباراتي الـذي تقدمـه الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في الحـروب ومحاولـة فهـم كيـف انتقـل الـدور الاسـتخباراتي مـن دور سـيادي إلى سوق تجارية ثم الاعتماد على نموذج الحرب في يوغسلافيا لفهم كيف تم الانتقال.

المبحث الأول: دور التدريب العسكري للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية

بعد بروز الأسواق الأمنية وظهور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة في الساحة الدولية ككيانات وهياكل تجارية تقدّم خدمات أمنية وعسكرية عبر العديد من أدوراها، أبرزها دور التدريب العسكري للجيوش والجماعات اعتمدتها الحكومات بغية تطوير من الأداء العسكري والحسّ الأمني للجيوش النظامية.

المطلب الأول: تعريف بدور التدريب العسكري

إنّ الدور الذي تقدمه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة في مجال التدريب العسكري يعتبر أوّل المسارات التي برزت من خلاله، إذ أسهم نظام التكوين فيها (تتكون الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من ضباط سامين متقاعدين من الجيوش النظامية) في إعطاء فعالية لهذا الدور وهو ما حفز الحكومات على التعاقد معها لتدريب جيوشها.

أولا: تعريف التدريب العسكري

يعدّ التدريب العسكري واحدا من أبرز الوظائف التقليدية للجيوش القومية وواحدا من أهم الخدمات التقليدية التي سعت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلى بيعها للحكومات.

يعرف التدريب العسكري على أنه كلّ الجهود الحركية المبذولة لتطوير وتحسين القدرات القتالية والمهارات ذات العلاقة بالمهنة العسكرية حتّى يتسنّى للمتدرّب العسكري الاستحواذ على ما يجعله مؤّهلا للميدان العسكري[1]. يركز هذا التعريف على القدرة الجسدية والحركية للجندي ويجعل استمرارية تحسينها هي معيار التأهيل للميدان العسكري.

يقصد بالتدريب العسكري أيضا جملة التدابير العملية التي تهدف إلى إعداد مقاتلي القوات المسلحة وقياداتها وتشكيلاتها للحفاظ على جاهزيتها القتالية لخوض الأعمال القتالية.[2]

---

[1] عبد الحق فرشيش وحنان دريسي، **التكوين العسكري في الجيش الوطني الشعبي**، (مجلة السياسة العالمية، العدد2 2022) ص479.

[2] "**التدريب العسكري "training Military"**"، الموسوعة العربية، على الرابط:https://www.arab-ency.com.sy، اطلع عليه يوم 12مارس 2025

يهتم هذا التعريف بجملة التدريبات القتالية التي يتلقاها الجنود وتسهم في بناء منظومة من القوات المسلحة الجاهزة على مستويي الدفاع والهجوم.

تعرف وزارة الدفاع الأمريكية التدريب العسكري على أنه عملية تعليم الأفراد المهارات العسكرية اللازمة لأداء المهام في أدوار القتال والدعم تحت ظروف تحاكي البيئة العملياتية[1]. يشير هذا التعريف إلى أن عملية تدريب العسكري عملية يجب أن تحاكي البيئة التي تبرز فيها المهارات القتالية للأفراد المجندين.

والتدريب العسكري في فقه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يرتبط بالقدرة على تهيئة الجنود للميدان العسكري، كما تتميز خدمة التدريب العسكري للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة باعتمادها على تقنية الاستشارات العسكرية الأخيرة التي تعتمد بدورها على عنصري الخبرة والتجربة، وقد أشار بيتر وران سينغر إلى وجود نوع محدّد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يقدم خدمات التدريب العسكري[2]. حسب هذا التعريف، فإن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وبناءً على عنصر الخبرة والتجربة الذي يتمتع به الضباط المؤسسون لها، تقوم بتقديم خدمة التدريب العسكري.

مما سبق يمكن استخلاص أنّ التدريب العسكري هو عملية دقيقة تهدف إلى بناء القدرات القتالية ومهارات الدفاع للجنود وذلك للاستفادة منهم في ميدان الحرب.

ثانيا: المفاهيم المشابهة

عادة ما يرتبط مفهوم التدريب العسكري بمفاهيم عديدة وقد يشار إليهم على أنهم يحملون نفس المعنى وأبرز هاته المفاهيم:

1. التكوين العسكري والتدريب العسكري: يقصد بالتكوين العسكري عملية متجدّدة ومستمرة لا ترتبط فقط بالمراحل الأولية للجنود وإنما هي نمط الحياة المهنية للجنود تعمل على

[1] U.S Department of Defense ,**"Dictionary of Military and Associated Terms"**,2020,IN:https://www.jcs.mil/portals/36/Document/Doctrine/pubs/dictionaey.pdf ,Acessed on :04/04/2025

[2] P.W.Singer ,**corporte warries :the Rise of the privatized Military Industry,** (cornell universty perss 2008)p 97-92

رفع كفاءتهم الإنتاجية والمهنية.[1] في حين يشار إلى التدريب العسكري على أنه الاستعمال الكافي للسلاح من طرف الجنود بالطريقة الأمثل وكذا تهيئة قدراتهم القتالية، ما يعني أن التكوين العسكري هو مفهوم اشمل التدريب العسكري.

2. التعليم العسكري والتدريب العسكري: يعرف التعليم العسكري بكونه كل ما يتعلق بالمعرفة العلمية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمهنة السلاح والجيوش الوطنية، سواء من ناحية الفهم الدقيق للسلاح الذي يستعمله أو مختلف المناهج والعلوم التي لها علاقة بالعمل العسكري[2]، ومن الصعب التمييز بين التعليم والتدريب العسكري فالأخير نعني به بناء مادة العمل من خلال تحول المعرفة النظرية الى إتقان عملي ما يفسر أن التعليم والتدريب العسكري هما قلب مهنة التحكم بالسلاح لما لهما من ترابط في التطبيقات العميقة على قدرات القتال.

[1] سمراء غريبة، **البرامج والطرائق التعليمية في التكوين العسكري للافراد والقوات المسلحة**، (مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد1) ص 30.

[2] عبد الحق فرشيش, حنان دريسي ،**مرجع سابق**، ص 481.

المطلب الثاني: التدريب العسكري امتداد للدور الجيوش النظامية أم بناء لدور جديد؟

إنّ البدايات الأولى للشركات الأمينة والعسكرية الخاصة كانت ككيانات تجارية برزت في البداية بتقديم الخدمات التدريبية والاستشارية وذلك وفقا لعقد قانوني يتم بين الشركات والحكومات. فيما يلي جدول يوضح بعض الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة التي قدمت دور التدريب والدول التي قدم فيها الدور.

اسم الشركة واختصارها	الدول التي قدمت فيها خدمة التدريب
Executive Outcomes (EO)	انغولا- سيروراليون
Science Applications International Corp (SAIC)	البوسنة
Military Professional Resources Inc(MPRI	نيجيريا

توجد اليوم العديد من الشركات إلا أن هذا الجدول يقصتر على أهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي برز دورها في الحروب التقليدية.

أولا: التدريب العسكري امتداد لدور الجيوش النظامية

تعتبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة أحد أهمّ الهياكل التي تتشابه في تكوينها ووظائفها بالجيوش النظامية، ذلك أنّ مؤسّسيها لهم من الخبرة العسكرية ما يؤهّلهم إلى صناعة منظومة قتالية عالية المستوى[1]. وقد سعت الشركات الأمينة والعسكرية الخاصّة في البداية إلى تقديم أدوار تدريبية واستشارية تعتمد عليها الحكومات كآلية لمساندة الجيوش وتطوير مهاراتهم القتالية وقدرتهم إما على الدفاع أو الهجوم[2].

[1] صباح بالة، **مرجع سابق**، تاريخ الاطلاع:26أفريل 2025

[2] Tarapoom Panpin , "**The rise of private Military Companies in Modern Conflict** ". 03/05/2024,IN:http://www.thenewglobalorder ; Accessed on :16/03/2025.

تسعى الدول الحاصلة على استقلالها إلى الاستفادة من الخبرات والأدوار التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ذلك أن مقدّمي الخدمات الأمينة والعسكرية الخاصة يخضعون للوائح تنظيمية تقوم بتنظيم كيف يتم التعاقد معها وصيغة التي يبنى عليها العقد[1].

تقدم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة دورها التدريبي في إطار الخدمات الوقائية الداعمة لأجهزة القوات الأمنية المحلية ذلك ان ظهورها في البداية كانت تحاول تقديم خدمات شراطية [2].

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تكتسب المرونة في التعامل مع الظروف المحيطة بها، كما لديها القابلية للتعامل مع الجماعات التي قد يعجز الجيش النظامي على مواجهتها، وبذلك فهي تعمل على تدريب الجيش على مواجهة مثل تلك الجماعات وفقا لسلسة تدريبات ذات فعالية عالية[3].

لماذا هذا الجزء جاء في شكل قائمة؟

ثانيا: بناء لدور جديد

تقدم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة 17,40% من خدماتها في مجال التدريب والاستشارات العسكرية وتعتمد عليها الدول والحكومات خاصة تلك التي تحظى بالاستقلال الحديث[4]. (المصدر؟)

تحاول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من خلال تقديمها لدور التدريب العسكري للدول والجيوش النظامية فرض نموذج جديد من الاستعمار وذلك نتيجةً لضعف

---

[1] عادل عبد الله مسدي، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي: دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسؤولية عن تصرفاتهم** ، (المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد65، 2009) ص35-36

[2] عبد الوهاب شادي، **خصخصة الأمن: أبعاد تزايد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم** (مجلة الاتجاهات الاحداث العدد 5، 2014)، ص52.

[3] المرجع نفسه.

[4] علي جوشار، "**الشركات العسكرية الخاصة كعنصر من عناصر خدمات الصناعة الدفاعية بالتعاون مع الدول الإسلامية**"،22مارس2022، على الرابط: https://www.assam.org، تاريخ الاطلاع: 19ماي 2025

الحكومات، وبالتالي خلق جيوش تتشابه في أنظمة القتال، ما يؤكّد تبعية جديدة وهي التبعية العسكرية وما يعرف بالإمبريالية الجديدة[1].

تسمح الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لنفسها بعيدا عن نص العقد القانوني الذي تم بينها وبين الدولة أثناء تقديمها لخدمة التدريب العسكري أن تصبح شريكا اقتصاديا يؤثر في مبيعات السلاح وكذا عملية نقله في مناطق حيوية في البلاد[2].

خصخصة الأمن في مناطق النزاعات المسلحة كانت السبب الأول لنشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وهو ما سمح لها وأثناء تقديمها لدور التدريب في النزاعات أن تعمل على إيجاد بؤر توتر جدية وذلك أنها تعمل بمنطق تجاري[3].

الاحترافية والتنظيم الاستراتيجي الذي تتمتع به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يخول لها ككيانات تجارية أن تطرح نفسها كبدائل عن الجيوش النظامية خاصة بالنسبة للحكومات التي تفتقر إلى القدرة على بناء جيش خاص بها[4].

أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الطرف الثالث في العقد بين الدولة والجيش النظامي، ما يعني أنها أصبحت جزءا من صناعة العلاقة بين المدني والعسكري في الدولة المنعقد معها مثل ما حدث في نيجريا، حيث أدت الاستعانة بالشركة الأمنية الخاصة (MPRI) إلى توتر العلاقة بين القيادة العسكرية ومؤسسة الرئاسة[5].

---

[1] مصطفى احمد ابو خير، "**الابعاد القانونية للشركات الامنية والعسكرية الخاصة**"، 19سبتمبر2023، على الرابط: https://www.irajournal.academy ، تاريخ الاطلاع:31مارس 2025

[2] Fahim Remli ,Rafik Boubchiche , **Private Security and Military Companies in the African Continent : A Study on the Justifications for Presence and Areas of Concentration**, (Journal of Science and Knowledge Horizons,No2 ,2024)p690-691 .

[3] رقية العاقل, **توظيف الشركات العسكرية والامنية في النزاعات المسلحة** ،(مجلة السياسة العالمية,العدد 2,2023)184

[4] Leomard Coufal, **More tham Mercemaries ? Mercemares Siirraleone,and the Rise of private Military Campanies**(MAThesies university of British Columbia ,2007)p

[5] عبد الحليم غزالي، **مرجع سابق**، ص618

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أنغولا

تعتبر قارة أفريقيا مصنعا للتجارب العسكرية ولطالما عانت من ويلات الاستعمار ثم بعد ذلك عاد التاريخ الدولي ليكتب للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تاريخا جديدا تصبح فيه هي صانعة نزاعات في افريقيا.

أولا: لمحة عن النزاع في أنغولا

في البداية كانت انغولا مستعمرة برتغالية لأكثر من 400عام ثم وبعد خروج الاستعمار سنة 1979 أعلنت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا سيطرتها على العاصمة لواندا، وهو الأمر الذي لم تتقبله كل من الفصيلتين فصيلة التحالف الوطني لتحرير انغولا(UNITA) وفصيلة الجبهة الثورية(FNLA)حيث سعى كل من الأطراف إلى الوصول للسلطة والحصول على الدعم الخارجي وكسب التأييد الدولي، وبذلك بدأ أطول نزاع في أفريقيا واشتعلت في أنغولا حرب أهلية بين الفصائل.

وتعود جذور الحرب الأهلية في أنغولا إلى أن البرتغاليين لم يؤهلوا أنغولا لفترة انتقالية أو حتى القضاء على الانقسامات الداخلية، بل ذهبوا لفكرة أبعد من ذلك وهي تجريد أنغولا من كل الطاقم البشري المتعلم الذي كان جلّه من البرتغال المستوطنين. أخذ النزاع بعدا أكبر حين أصبحت أنغولا مسرحا لصراع الشرق والغرب في فترة الحرب الباردة، إذا سعى كل طرف إلى الحصول على مناطق نفوذ في المنطق، واستمرّ الحال في أنغولا على هذا المنوال حيث أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حاول فرض نموذجه الأيدولوجي من خلال دعم الفصائل الموالية له[1].

إن أهم ما ميّز النزاع في أنغولا هو الدور الذي لعبته الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، حيث غيرت الأخيرة من البنية الجيوسياسية للنزاع، إذ تعتبر أنغولا أول دولة اعتمدت على الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة حيث تعاقدت مع كل من شركة (Exeutive Outcomes) وشركة (Millitary Professional Resources Inc)، وجلّ الخدمات التي كانت تطلبها تتمحور حول دور التدريب العسكري والاستشارات العسكرية، وهي

[1] فريدة حموم، عبد العزيز طهراوي، " **دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزعات الداخلية: أنغولا أنموذجا**"،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد1، (2020) ص ص 606-607.

خدمات تقوم أساسا على تقديم المعلومات المتوفرة عن الطرف الآخر ومحاولة مساعدة القوّات العسكرية للدولة من خلال إعطائها الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة التي تلائم البيئة المتنازع داخلها[1].

ثانيا: استراتيجية شركة (Executive Outcomes) في النزاع الأنغولي

على الرغم من أنه يوجد أكثر من 80 شركة في أنغولا، إلا أنها استفادت من خدمات شركة (EO) بشكل كبير حيث أحدثت الأخيرة الفارق في النزاع الداخلي الأنغولي.

يتم تعاقد مع هاته الشركات الأمنية والعسكرية وفقا لعقود سرية وشبه سرية ممولة من شركات النفط أو الحكومة، وبالمقابل تتحصل الشركة على امتيازات اقتصادية[2].

تعاقدت الحكومة الأنغولية، والتي مثلتها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا سنة 1993 عبر شركة النفط (Heritageoil) مع شركة (EO) لتقديم الدعم العسكري وتدريب الأفراد لمواجهة قوات (UNITA) المتمردة. وتعتبر شركة (EO) مميزة عن باقي الشركات في كونها تبني عقودها على أساس مصالح اقتصادية وامتيازات داخل الدولة .

في البداية كان الأمر متعلقا بتقديم خدمات (EO) للشركة النفطية، وكان التعاقد على تجنيد مقاتلين ليسترجعوا أصول الشركة النفطية في مدينة "سويو" خاصة وأن تلك المنطقة كانت تحتوي على معدات تصل قيمتها الى 30مليون دولار. وبعد النجاح الذي حققته عرض مسؤول الشركة النفطية على الحكومة ضرورة التعاقد مع الشركة بحكم أن الظروف التي كانت تمر بها الدولة تستدعي ذلك. [3]

[1] فيصل إياد فرج الله، **مسؤولية الدولة عن انتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**،(بيروت، دار منشورات الحلبية، ط1، 2013)، ص26-27.

[2] P .W.Singer,idip, p103

[3] فريدة حموم،عبد العزيز طهرواي،**مرجع سابق**، ص608

تميز الظرف باستفحال خطر الجماعات المتمرّدة في البلاد، كما أنّ الجيش الوطني الأنغولي كان يفتقر للقدرات التدريبية. وبالنظر إلى هاته الظروف قبلت الحكومة التعاقد مع الشركة وذلك مقابل الحصول على حيازات نفطية بقيمة 30 مليون دولار قابلة للتجديد[1].

بعد أن جرى التعاقد سنة 1993، قامت الشركة بتوفير 550 مقاتل من كل من جنوب أفريقيا وناميبيا وتوزيعهم مع أفراد من الجيش الأنغولي في المناطق التي سيطر عليها المتمردون، وقد نجح هذا في إعادة السيطرة على تلك المناطق. كما تم تدريب 5000 جندي في الجيش الأنغولي وفق برامج ذات كفاءة عالية تعتمد على طواقم بشرية محترفة وتجهيزات أمنية حديثة، كما عمدت إلى تدريب 30 طيارا على أساليب القتال وصيانة الأسلحة والهندسة الجيواستراتيجية وهذا من خلال تدريبهم على طائرات Mi-24 الروسية وتكوينهم في فهم برامج الاستطلاع، كما أقنعت الشركة الحكومة الأنغولية بضرورة شراء معدات أمنية وعسكرية جديدة ومتطورة، وهو ما جرى فعلا إذ قدرت قيمتها بنحو 2مليار دولار كما ساهمت من خلال دعمها اللوجستي في فرض نوع من الجودة في الأنظمة القتالية للجيش، كما وفرت أسلحة متطورة ومعدات للاتصالات الحديثة. وتنوعت تدريباتها بين البرية القائمة على التحكم في المدفعية وآلية المشاة وكذا التدريبات الاستخباراتية بإعادة تأهيل القدرات الاستطلاعية والتخريبية في آن واحد كما عملت على تطوير المنظومة الطبية[2].

اعتمدت الشركة أيضا على تقنية الحماية وتأمين الموارد، مثل آبار النفط والبنية التحتية، وفي هاته المسألة اعتمدت على مروحيات عالية الجودة وجنود من الشركة للتأمين المكثف، كما ساهمت في حماية المستثمرين وأصولهم الاقتصادية خاصة أنها كانت على علاقة مع شركة التنقيب (Branch Energy) والتي حصلت على امتيازات تنقيب في مناطق النزاع، كما

---

[1] وليد عباس, **الشركات العسكرية والامنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام**، (مجلة حوليات الجزائر1, العدد3, 2020)، ص143.

Executive Outcomes

تأسست في 1989في جنوب افريقيا على يد العقيد المتقاعد في جنوب افريقيا ايين بارلو تقدم خدمات عسكرية وامنية خاصة مثل تدريب الجيش والمشاركة الفعلية في القتال وكذا حماية المنشآت والبنى التحتية

[2] مصطفى أبو خير، **مستقبل الحروب: الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة** ،(القاهرة: دار ايتراك للنشر والتوزيع، 2008)، ص272

تبنت الشركة استراتيجية الحوار والتنسيق بين أعضاء الجيش والنظام الحاكم حتى تضمن فعالية نشاطاتها التدريبية.

إن للشركة دور فعال في إجبار الجماعات المتمرّدة على الجلوس على طاولة المفاوضات، ولكنها أيضا عملت على إطالة أمد الحرب للاستفادة أكثر من المزايا التي منحتها إياها الحكومة واستغلت تلك الفترة لصنع جيش يحمل سمات الاحترافية والوحشية في القتال وهي الأبرز في مقاتليها[1].

[1] Brayton ,**Outsoureimg War :Mercemaries and the Privatization of Peace Keeping** ,(journal of Interntional Affairs,N2,2003),pp.314

المبحث الثاني: المشاركة المباشرة في القتال

توسّع الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة بشكل كبير إلى أن طال أهمّ ركن في الحرب وهو القتال المباشر، فقد باتت الشركات ووفقا للنصّ القانوني الحاكم لعلاقتها بالحكومات تدخل كطرف في الحرب وليس كمجرد كيان يوفر الخدمات التقنية والفنية فقط.

المطلب الأول: تعريف بالمشاركة المباشرة في القتال

يعدّ القتال جزءا أساسيا من الحرب، إذ أن الكفاءة فيه والتمكّن منه هما اللذان يرجحان كفة الانتصار للطرف المتحكم فيهما. هذا، وإن التحكم في آليات القتال يدعم الطرف الفائز في الحرب.

أولا: تعريف المشاركة المباشرة

يشير مفهوم المشاركة المباشرة في القتال إلى السلوك الذي يعلق حماية حياة المدني من الاخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ما ان قام بالمشاركة فيها ، ويجوز طوال مدة المشاركة المباشرة في القتال مهاجمة المدني كما لو كان مقاتلا. يركز هذا التعريف على أنّ الأعمال العدائية والقتال تسقط الحصانة عن المدني ما إن قام بها[1].

ويقصد بالمشاركة المباشرة في القتال وفق تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر تلك الأفعال المحدّدة والعدوانية التي يقوم بها الأفراد أو الكيانات في إطار القتال كجزء من إدارة الأعمال العدائية. ذكر هذا التعريف أن الأفعال العدوانية قد تنتج أيضا عن كيانات ولم يحدد طبيعتها مؤكدا مرّة أخرى فكرة أن الشركات الأمنية والعسكرية تندرج ضمن هذه الكيانات[2].

تعرف المشاركة المباشرة أيضا على انها تلك المشاركة في التدابير والعمليات التي تتضمن التكتيك والتخطيط للقتال بكل أنواعه؛ البر والبحر والجو، وتضمن هذه العمليات القدرة على إلحاق الضرر بالعدو واستعمال كافة المعلومات المتاحة والمقترنة بالأسلحة والحركة

[1] "**How Does Low protect in war: Direct participation in hostilities**", 2011.IN: https://www.casebook.rcrc ,Accessed on;22/03/2025.

[2] نيلس مليزر, **المشاركة المباشرة في العمليات العدائية: بموجب القانون الدولي الانساني**(دليل تفسيري للمفهوم, اللجنة الدولية للصليب الاحمر, الطبعة العربية, المركز الاقليمي للاعلام القاهرة, 2010) ص42

المفاجئة للعدو[1]. يهتم هذا التعريف بذلك الانضمام في الخطط والتدابير للقتال مع خلفية عن تحركات العدو وأساليبه في القتال.

مما سبق، يمكن استنتاج أنّ المشاركة المباشرة في القتال مفهوم غامض في الأبحاث الأكاديمية، إلا أنه يمكن القول بأنها كل الأفعال والأعمال التي من شأنها إلحاق الضرر بالعدو القائمة أساسا على التخطيط للقتال والقدرة على تثبيط التكتيكات القتالية للخصم.

ثانيا: المشاركة المباشرة في نزاعات من منظور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

حسب بيتروران سينغر Petter.w. Singer

تعتبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أحد الفاعلين غير التقليدين في النزاعات المسلّحة، حيث تقدم أعمالا قتالية مباشرة في العديد من النزاعات خاصة منها الداخلية، كما يوجد نوع خاص يقوم بتقديم المهام القتالية ويعتمد هذا النوع على عنصر مهمّ وهو عنصر المرونة والقدرة على التكيّف مع البيئات المختلفة، ويؤكّد بيتر وران سينغر فكرة أساسية مفادها أنّ أحد أسباب نشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة قام أساسا على خصخصة المهام القتالية وصناعة سوق لبيع القوة القتالية، وبالتالي تصبح المشاركة المباشرة التي تقدّمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أمرا يقوم على العقود القانونية بين الحكومات أو الجماعات وليس عنصر الانتماء ومدى الارتباط بالقضية محلّ النزاع[2].

حسب كريستوفر كينزي Kinesy Christopher

إنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة أصبحت جزءا من صناعة الحرب، كما أنّ توسّع الاعتماد عليها من طرف الدول جعل الشركات ككيانات تجارية بالأساس تعمل على تطوير وظائفها وتنتقل إلى وظيفة أعلى مستوى تعرضها في الأسواق الأمنية، ولعل دور المشاركة المباشرة في الحروب هو الدور الذي جعلها تنتشر بسرعة أكبر خاصة وأنّ المشاركة المباشرة للشركات الأمنية في الفترات الأولى لم تكن لها لوائح تنظيمية أو قواعد تضبطها[3].

---

[1] نعيم هادي, مصطفى سالم عيد, **أساليب القتال في القانون الدولي الإنساني**، (المجلة الاكاديمية للبحث القانوني, العدد3 2019)ص 243

[2] Petter.w. Singer. **Op.cit**,p 90

[3] Kinesy Christopher,**Corporate Soldiers and International Securirty : The Rise of rivate military companies**(U,S,A/Canada Routledge2006)p96

حسب ديبورا افونت Deborh Avant

ان تصـــاعد الشـــركات الأمنيـــة والعســـكرية الخاصّـــة لـــم يكـــن عبـــر دور التـــدريب والاستشـارات العسـكرية بـل كـان نتيجـة لتغيـر اسـتخدام القـوّة، أي أنّ القـوّة لـم تصـبح حكـرا على الدولــة وحــدها بــل هنــاك كيانــات تجاريــة تبيــع هــذا الــدور إمّــا للحكومــات أو الجماعــات، إذ أن المشــاركة المباشــرة للشــركات الأمنيــة والعســكرية الخاصــة غيـرت مـن اسـتراتيجية النزاعـات خاصـة منها الداخلية إذ تقدّم الأخيرة أدوارا قتالية عالية المستوى قد يفتقر إليها الجيش النظامي[1].

[1] Deborh Avant, **The Market Force : the consequences of Privatizing Securty** (Cambridge University Press, 2005) p93

المطلب الثاني: تداعيات المشاركة المباشرة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب

تعتبر الحروب أعقد الظواهر البارزة في الساحة الدولية ويرجع ذلك أساسا الى تلك المعادلة المتشابكة من الأبعاد المختلفة (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، الثقافية) والتي تنشط فيها غالبا فواعل عديدة فتكون اما وحدات سياسية او جماعات انفصالية إلا أنّ بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة كشريك في الحرب، وبالنظر الى طبيعته التجارية، غيّر من مسارات الحرب خاصّة في ظل تنوع الخدمات التي تقدمها هاته الهياكل، ويتعلق الأمر تحديدا بدور المشاركة المباشرة في القتال، إذ تؤثّر على مستويين مهمّين هما الأمن الدولي والأمن القومي.

أولا: على مستوى الأمن الدولي

يعتبر الأمن الدولي مطلب كل الهيئات التي وضعت في الساحة الدولية، على غرار الدول كوحدات تتحكم في رسم خارطة الأمن. وبالرغم من أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لها دور في عملية صنع السلام وبنائه وأنها قد تفصل في النزاع عند دخولها إلا أنها تعتمد لاستمرارها على صناعة الحرب أو بيع القوّة القتالية، وهو ما ينعكس على الأمن الدولي خاصّة من خلال مشاركتها المباشرة في القتال. وتتمثل تداعيات مشاركتها في:

- انتهاكات حقوق الانسان، إذ أن المشاركة المباشرة في القتال بالنسبة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تغيب فيها الأطر التنظيمية والقانونية، ما يجعل معدّل جرائم الحرب يرتفع بشكل غير طبيعي، حيث يقوم نشاطها القتالي أساسا على الوحشية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وكذا أعمال التخريب، كما أنها قد تهاجم المدنيين أثناء مشاركتها المباشرة خاصة أن الوثائق التي تدرس دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة غير ملزمتين قانونيا أي انهما تفقدان القدرة على المراقبة المستمرة للاعمال التي تقوم بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وحتى حق المساءلة القانونية عن انتهاكات التي تقوم بها الاخيرة[1].
- تعتمد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في دورها القائم على المشاركة المباشرة في الحروب على استراتيجية ارتفاع حصيلة القتلى بين صفوف

[1] ياسين طالب، **مرجع سابق**، ص53

المنضمّين للشركة، أي موظفي الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة، حيث ترى أنّ هذه الاستراتيجية هي الطريقة الأمثل للتسويق[1].

- إنّ انضمام الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة للحروب من خلال دورها القتالي يجعلها تعمل على إطالة أمد الحرب، حتى لو كانت تحقق انتصارات ميدانية، فطبيعتها التجارية هي من تتحكم في ممارستها وبالتالي تعمل على تحقيق أكبر معدل من الأرباح فتساهم عمليا في نشر اللاستقرار في العالم[2].

- الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تنتج جيوشا بلا دولة، بمعنى جيوش لا تربطها المشاعر الوطنية بل الفوائد المادية، كما أنها قد تتنج مستقبلا حروبا ترعاها هذه الكيانات وتغير بذلك خارطة استراتيجيا الحرب ومنه تغير البنية الدولية[3].

- إنّ القتال المباشر للشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة في النزاعات، سواء الدولية أو المحلية يؤثّر في صناعة القرار العالمي، كما أنها قد تصبح ومع توسّع الأنشطة وتزايد الاعتماد عليها مجمّعات الأمن العالمي أي تلك الهياكل التي تتحكم في الممارسات الأمنية وتجمع بين القاعات الخاصة والعامة[4].

- إنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة وأثناء تقديمها لأدوارها القتالية قد تبيع منظومة الدفاع القومية لإحدى الدول التي ينضم إليها مؤسسي الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وبالتالي خلق حالة من التبعية العسكرية بالنسبة للدول العقود وحالة من فشل المنظومات بالنسبة للدول التي قد يؤخذ من خبرتها العسكرية والفنية [5]

ثانيا: على مستوى الأمن القومي

[1] مصطفى احمد أبو الخير، الابعاد القانونية للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. **مرجع سابق**

[2] رقية العاقل، **مرجع سابق** ،ص191

[3] Robert Mandel," **Armies Without States : the Privatisations of Securty",** (Americz,Lynne Rienner Publisher ,2002), p5-21

[4] Abrahamsen Rita, Michael Williams, "**Security Beyond the state :Private Security in International Politis",**(Cambridg, Cambridg university press,2011)p30

[5] Alen bryden, H einer Hanggi**, "UN Use of Privvate Military and Securty Companies : Practices and Policies",** (Geneva, DCAF,2011)p36-40

يعد الأمن غاية الدول الأساسية، إذ يعني الأخير بقاءها واستمراريتها، ولكن ومع تحوّلات التي فرضها النظام الدولي وظهور نزاعات مركبة قد تعجز الأنظمة الحاكمة على السيطرة عليها من خلال الجيوش النظامية ذلك ان الأطراف فيها هم في الأساس جزء من الدولة أبرز الحاجة إلى الاعتماد على خدمات الفاعل الدولي الجديد، وهو الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة، وبشكل خاصّ خدمة القتال المباشر في النزاعات الأهلية بشكل محدّد. وبالرغم من أنّ الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة قد تحقّق النصر للدولة وتضمن فضّ النزاع، بل وقد تساهم في عملية المفاوضات، إلا أنّ لهاته المشاركة تبعات عديدة على الأمن القومي للوحدة السياسية بشكل كبير:

- إن الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في دورها القتالي يجعل الدولة تعاني ما يعرف بالانكشاف الأمني ما قد يجعلها مستقبلا سوقا لمبيعات السلاح، وقد تنتقل إلى مستوى أعلى أي أنها قد تصبح منطقة تجارة حرب[1].
- إنّ تدخّل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الدول وان كان بعقد شراكة الا ان الأنشطة التي تقوم بها الشركات داخل الدولة تعد انتهاكا للسيادة كما انها قد تتدخل في صناعة القرار السياسي على المستوى المحلي[2].
- إنّ الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من قبل الدول يؤثر على بنيتها السياسية ويجعلها دولا فاشلة، كما ينعكس بالسلب على المنظومة العسكرية للدولة، ذلك أن المشاركة المباشرة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في النزاعات تقوّض من القدرات العسكرية والفنية للجيوش النظامية وتسبب بذلك عجزا في هياكلها خاصّة في ظلّ امتلاكها للتقنيات المتطوّرة التي قد لا تكون متاحة للدولة[3].
- استنزاف موارد دول العقود، فالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تحصل على امتيازات اقتصادية عديدة مثل حقّ استخراج النفط المعادن واستغلال

[1] Erika Calazans, **"Private Military and Security Companies : the Implications Under International Low of Doing Business in War",** Cambridge, scholars Publishing,2016,pp.18-21

[2] حسن الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص37

[3] Samar Mahdi Jabbar,"**Effectiveness of private Militry Companiesin International Political"**,Journal of the college of low and political science,N26,2024,pp.277

مناجم الذهب والألماس مقابل خدماتها، وكلما ارتفعت قيمة الدور مثل المشاركة المباشرة في القتال، ارتفع معها معدّل الامتيازات الاقتصادية والصفقات التجارية[1].

- إنّ تدخّل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة في الدول خاصّة منها الهشّة قد يحدث هشاشة في غطائها الأمني والسياسي والاقتصادي على حدّ سواء ممّا قد يتسبّب في موجات انقلابات عسكرية أو سياسية[2].

[1] سامية بن حجاز، "**حوكمة عملية بناء السلام :دور الشركات الامنية الخاصة"**، رسالة دكتوراة ،(قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 2020)ص 350-361

[2] Yasmin Arshad, Sehrish Qayyum,"**The Nexus Between Rul and Private Military and Securty Campanies in the Sahl and its Impact on Terrorism**",journal of Central and Eastern European African Studies, N2 , 2024,pp.70- 71

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في سيراليون

تسجل القارة الأفريقية حوالي 100 نزاع أهلي في التاريخ الدولي، حيث تختار كل دولة كيفية التعامل مع النزاع الخاصّ بها ومشاكلها الداخلية وتعتبر دولة سيراليون من بين اكثر الدول التي عانت من ويلات الحروب الاهلية والتجربة الرائدة في الاستفادة من دور المشاركة المباشرة في القتال التي تقدمها الشركات الأمنية ولعسكرية الخاصة

أولا: لمحة عن النزاع

شهدت سراليون حربا أهلية عميقة وطويلة استمرت من 1991إلى 2002، ويعرف على أنه أعنف نزاع عاشته أفريقيا الغربية. تعود جذور النزاع عندما هاجمت جماعة مسلحة تعرف باسم الجبهة الثورية المتحدة (RUF) مناطق في جنوب البلاد بهدف إسقاط الحكومة زعمت في البداية أن رغبتها الأساسية تكمن في التخلّص من تبعات الفساد ومحاربة كل أشكال البيروقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية. إلا أنها سرعان ما تحوّلت إلى جماعة قوّة عنيفة ترتكب انتهاكات خطيرة ضدّ الجيش والمدنيين على حدّ سواء. ومن أبرز الأسباب التي أجّجت الحرب الرغبة في السيطرة على الثروات، وخاصة مناجم الألماس، فقد استخدمت الجبهة الألماس كمورد ومصدر تمويل عسكري وهو ما جعل الحرب آنذاك تعرف بمصطلح "حرب الألماس الدموي"[1].

في منتصف التسعينات زادت حدة العنف فالوتيرة التي كانت تعمل بها الجماعة المسلحة لم يستطع الجيش النظامي آنذاك التعامل معها، وهو الأمر الذي اضطر الحكومة في سيراليون إلى التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، إلا أنّ الأخيرة لم تهتمّ بشكل كبير بحماية وتأمين المنشآت العسكرية بل ركزت على فرض الحصار في المناطق التي تحوز على موارد ثمينة. وقد سار العقد بين الحكومة والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على نمط المصالح التي يفرضها السوق، وهو ما يفسر لاحقا عدم رغبة الشركات في إنهاء النزاع بل كانت

[1] بدر بديوي, صلاح فقير، "**الصراعات الاثنية في افريقيا: سيراليون انوذجا**"،مجلة العلوم الانسانية والطبيعية العدد2 (2025) ص321-324

تعمل على إطالة أمده ورفع نسبة استفادتها من مدته، حيث أصبحت فيما بعد المسؤولة عن استخراج في مناجم الألماس[1].

جرى التعاقد في سيراليون مع ثلاث شركات أمنية وعسكرية، كانت البداية مع (GSG) (Ghura Security Gards) والشركة الأمنية الخاصة (Executive Outcomes) وأيضا شركة (Sandline International).

بالنسبة لشركة (GSG) لم تحرز أي تقدم في الميدان العملياتي للقتال ضدّ التمردين، بل تكبّدت خسائر باهظة على مستوى مجنديها وقيادتها لتنسحب الشركة من سيراليون، وهو ما يفسّر أن البعض لم يعتبر أن لهذه الشركة أي تأثير في ميزان النزاع الأهلي[2].

ثانيا: استراتيجية الدور بالنسبة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في سيراليون

أولا: شركة Exceutive Outcomes

إنّ الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة في سيراليون كان بعد التجربة الرائدة التي حققتها أنغولا وهو ما حفّز الحكومة على طلب شركة (EO) بغية التعاقد معها، وفي سنة 1995 تمّ التعاقد مع الشركة وتمّ الاتفاق على مبلغ 1,2مليون دولار مع الحفاظ على مصالح شركة (Beanch Ennergy) التي استفادت من مناجم الألماس في شرق السيراليون. وقبل أن تبدأ الشركة العمل وتقديم الخدمة قدمت الحكومة ضمانات بقيمة 840 جنيه إسترليني والتي كانت من مداخيل الألماس، ووضعت الشركة ضمن استراتيجيتها في سيراليون ثلاثة أهداف رئيسة: تحرير العاصمة فريتاون Freetown من سيطرة المتمرّدين، سحب القوّات المتمرّدة من مناجم الألماس في إقليم كونو، وتدمير مقرّ القوّات المتمرّدة[3].

[1] Jang Se young,"**the causes of the sierraleone civil war :underlying Grievances and the Role of the Revolutionary Untide Front**" ,E-International Relation25 october2012,pp.3-6

[2]Ian Douglas," **Faghting for diamonds :Private Military Companies in Sierraleone**",in peace, Profit or Plunder ?the privatisation of security in war-torn African Societies , ed. jakkie illiers and peggy Mason, Pretoria : Institute for Seurity Studies,1999,pp.189

[3] Mateusz Maciag , "**Engagement of executive outcomes in Sierraleone- utility assessment**", Security Defence,N5,2019,pp.63-65

قامت الشركة في سيراليون بالتحالف مع ميليشيات كاماجور، حيث زودت هذه الميليشيات بأسلحة متطوّرة وبتقنيات التكنولوجية ضد الجبهة الثورية في المقابل استفادت الشركة من خبرة الميليشيات في قدرتهم على اختراق الأماكن ذات الطبيعة الوعرة، وبفضل استراتيجيتها القائمة على التفوّق والدعم العسكري والقدرة القتالية للميليشيات استطاعت إعادة السيطرة على مناطق النفوذ وهي تلك المناطق الغنية بمناجم الألماس، كما عملت على تحديد معاقل الجبهة الثورية وتفجيرها، وفي ماي 1996 أرسلت حوالي 150 مقاتلا مدربين على عمليات القتل والهجوم وكذا العمليات التفجيرية ونجحت في فكّ الحصار على الجبهة الساحلية في جنوب السيراليون[1].

وقد نجحت الشركة في تحقيق أهدافها عبر استراتيجيتها القتالية، وبعد تدمير البنية التحتية للجبهة الثورية عملت على طرح المسار التفاوضي وهو ما قبلت به الحكومة، إلا أنّ الشركة لم تتقبل فكرة المسار التفاوضي، حيث حاولت إقناع الرئيس كاباح (Kabahh) آنذاك بعدم جدوى المفاوضات ويعود ذلك إلى إحساسها بأنها ستفقد السيطرة على مناجم الألماس، اعتمدت الشركة على استراتيجية الحملات الإعلامية والضغط النفسي على الحكومة وذلك بغية منها لبتر مسار التفاوض حتى تضمن استمرارية أرباحها ثم اعتمدت على الهجمات الانتقامية ضدّ المدنيين وخلّفت خسائر كبيرة على مستوى العتاد والبنى التحتية للدولة، وكذا جرائم شنيعة في حقّ المدنيين، كما أنّ الشركة اعتمدت على تقنية القصف المباشر للمدن، وهو ما جعل الحكومة في وضع حرج خاصة وأنها لا تسطيع الدفاع، وبمقابل ذلك قدمت تنازلات اقتصادية وبيع العقد للشركة (Energy Branch) التي بدورها تمكّنت من الاستيلاء على أهم منجمين للألماس في سيراليون بعد الجرائم التي تسببت فيها شركة (EO). تمّ فضّ العقد خاصّة بعد ضغط الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي خاصّة أنّ الأخيرة تبنت مبدأ العمليات العسكرية والتجارية في جرائمها ضد المدنيين بدعوى أنها تهاجم الجبهة الثورية المتمردة[2].

ثانيا: شركة Sandline International

[1] محمد صالح جمال, "**دور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة في فريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**" ،رسالة دكتوراة ،(قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قالمة الجزائر 2019)ص163-164

كامجور Kamajors هم صيادون تقليديون من قبيلة مندي(Mende) في جنوب وشرق السيراليون, قبل الحرب الاهلية كانوا يعرفون بدورهم كحماة للمجتمعات الريفية سرعان ماتغير دورهم اثناء الحرب اين تم تجنيدهم للقتال ضد المتمردين

[2] محمد جمال،**مرجع سابق**،ص164

سنة 1997 وبعد أن غادرت شركة (EO) عانت الحكومة من انكشاف أمني ما جعلها تبحث مرة أخرى عن بدائل تسدّ بها ثغرة العجز داخل الهياكل العسكرية، خاصّة بعد أن تمّ نفي الرئيس كاباح إلى غنيا الذي وبعد اقتراح من بيتر بينفولد المندوب السامي البريطاني في سيراليون بضرورة أن يعتمد على هيكل يضمن عودته إلى الحكم لم يتردّد في التواصل مع الشركة الأمنية البريطانية (Sandline International) وذلك بهدف استعادة منصبه كرئيس لدولة سيراليون في مقابل أن يمنح الشركة امتيازات مالية تتمثل في حقّ استغلال مناجم الثروات المعدنية، كما ساهمت في عملية تسليح ونقل الأسلحة وكذا السهر على عملية شراء السلاح من بلغاريا[1].

تعمل هذه الشركة وفق مبدأ سرّية العقود، هذا المبدأ الذي يمنحها الغموض القانوني ويسهم بشكل كبير في حرية التصرّف في الإقليم الذي تقدّم فيه خدماتها. عملت الشركة على هدف واضح وهو إعادة الرئيس كاباح الى سدة الحكم وتبنت في ذلك طريقة عمل شركة EO وهي الاعتماد على الشراكة والمليشيات، كما تعمل على تزويدهم بالسلاح والمشاركة في القتال، وخصّصت عددا من جنودها لمراقبة الطرقات ما عزّز من انتهاج استراتيجية الكمائن التي استهدفت الجبهة المتمرّدة، كما قامت بفرض حصار على المدن والقرى التي تعتبر مسكنا للمتمرّدين، وأيضا قامت بعدة هجمات ضدهم. وقد أعادت الشركة كاباح الى الحكم وزوّدت الجيش والمليشيات الموالية بالأسلحة عالية الجودة بالرغم من أنّ القانون الدولي كان ينصّ في تلك الفترة على تجريم بيع السلاح لسيراليون[2].

[1] ايمان عبد العزيز, "**دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نشر تجارة السلاح وتغذية**"، 20جانفي 2025، على الرابط: https://www.truestudies.org ، تاريخ الاطلاع:02افريل 2025

[2] محمد صالح جمال، **مرجع سابق**، ص167

Sandline International شركة عسكرية وامنية خاصة بريطانية تاست على يد ضباط سابقين في الجيش البريطاني, تقوم بتوفير خدمات عسكرية للحكومات ونظرا للتراجع عن طلب خدماتها توقفت رسميا في افريل2004

المبحث الثالث: الدور الاستخباراتي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب

إنّ الشركات الأمنية والعسكرية، وبالرغم من أنها كانت تواجه العديد من الصعوبات في الساحة الدولية إلا أنها عملت على تطوير أدوارها وانتقاء خدماتها كما لو كانت جهازا من الأجهزة السيادية في الدولة. ومع تجاربها في مناطق النزاعات أضافت أحد أهم التقنيات والوظائف الأكثر حساسية بالنسبة للوحدات السياسية منذ عهد واستفاليا، بل وأقدم من ذلك، وهي الوظيفة الاستخباراتية، وقد أحيطت بها تساؤلات كثيرة أهمها هل باتت الدول الآن تحت تهديد كيانات تجارية تصنع الحرب؟

المطلب الأول: التعريف بالدور الاستخباراتي

إنّ الحديث عن مفهوم الاستخبارات كمفهوم أكاديمي يعتبر مفهوما جديدا أدرج في التسعينات وذلك لما له من حساسية سيادية، إلا أنّه كممارسة كان موجودا منذ الدولة المدينة في اليونان.

يعرّف جيل ويبثان(Jill Webthan) الاستخبارات على أنها عمليات سرية تبدأ من التخطيط وجمع المعلومات إلى تحليلها ثم رفعها إلى صانع القرار. تهدف هذه العمليات إلى حماية الأمن الخاصّ بالدولة وكذا تحقيق مصالحها. يركّز هذا التعريف على فكرة أنّه وعلى الرغم من سرّية هذه العمليات إلا أنّها في الأساس تعمل على الحفاظ على مصالح الدولة واستقرارها، بل وقد تؤثر في عملية صنع القرار[1].

يعرّف البنتاغون الأمريكي الاستخبارات بأنها استقاء معلومات من مصادر سرية ومفتوحة ليستخدمها صانع القرار، وتستخدم فيها الدعاية والعمليات السرّية والتدخّل في الصراعات من خلال إرسال وحدات شبه عسكرية[2]. يهتمّ هذا التعريف بتلك الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الاستخباراتية للوصول إلى المعلومات الحقيقية التي تفيد الدولة.

---

[1] عبد الوهاب شادي، "**دراسات الاستخبارات: الحقل الجديد في الدراسات الأمنية**"، مجلة المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، عدد 2، (2018)ص 3

[2] محمد الزين محمد، "**حقل الدراسات الاستخباراتية من السرية الى العلنية دراسة في النشأة والتطور**"، مجلة المدارات السياسية، العدد1، (2024)ص204

ويعرف الأستاذ غاري شميث الاستخبارات على أنها عملية تحمي الدولة من أيّ اختراقات محتملة تعتمد فيه المؤسسات الاستخباراتية على عاملين هما التعامل الفطن مع المعلومات السرّية وإثارة الخلافات بين الخصوم والمنافسين لها، سواء كانت دولا أم كيانات[1]. يخصّ هذا التعريف بالذكر المؤسّسات التي تعتمد عليها الاستخبارات وأنّ الخصوم في هذه المسألة ليسوا دولا فقط بل كيانات أيضا تسعى لضرب استقرار الوحدة السياسية.

بعد طرح مجموعة التعريفات يمكن استخلاص أن الاستخبارات هي تلك العملية السرّية التي تقوم بها الدول أو الكيانات في إطار الحفاظ على المصالح الحيوية وذلك باستخدام العديد من الوسائل أبرزها الدعاية.

ثانيا: أنواع الاستخبارات

- **من حيث الطبيعة:**

1. **الاستخبارات العسكرية:** هي تلك العمليات المستقلة عن أجهزة القوات المسلحة التي تعمل على جمع المعلومات السرية عن الدول المنافسة وكل المخططات العسكرية والأمنية المتعلقة بالأعداء وذلك لتوفير رؤى وتوجهات لصناعة القرار العسكري[2].
2. **الاستخبارات السياسية:** تمثل تلك العمليات التي تعمل فيها الأجهزة بطريقة سلسة لجمع البيانات المتعلقة بالسياسة والحكومة والمؤسسات والأحداث السياسية داخل وخارج الدولة وذلك بغية بناء التوجهات السياسية الداخلية والخارجية[3].
3. **الاستخبارات الاقتصادية هي** جمع وتحليل المعلومات والبيانات المرتبطة بالأسواق والشركات، تهدف من خلالها الأجهزة الاستخباراتية إلى تحديد

[1] Abeam Shulsky, Gary Schmitt, Silent warfer :understande the warld of Intelligence was ,himgton potonac book 2002,pp. 175

[2] ايدان وليز."**فهم الاشراف على الاستخبارات** "، دليل ارشادي, مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ترجمة محمود السيد،(2010)ص 13

[3] عبد الوهاب الشادي، **مرجع سابق**،ص03

القدرات الاقتصادية التي تسمح للدولة بالدخول الى الأسواق الاقتصادية العالمية أو الإقليمية[1].

- **من حيث المستوى:**

تكون الاستخبارات عبر مستويين مهمين:

1. الاستخبارات الاستراتيجية وهي تلك المعلومات اللازمة التي تقدّمها دوائر الاستخبارات لصياغة السياسات الحكومية وإعداد الخطط العسكرية المرتبطة أساسا بالقضايا الإقليمية والدولية بالنسبة للدولة، كما تقوم بتقدير وتقييم التهديد من حيث درجة الخطورة والتأثير وتعمل على ترتيب الأولويات الأمنية بالنسبة للدولة[2].
2. الاستخبارات التكتيكية وهي التي تهتم بالجانب الميداني، أي جمع المعلومات اللازمة عن القادة الذين يقومون بالاشتراك في العمليات الميدانية وذلك لضمان تحقّق المصالح[3].

[1] ياسين الفغولي، "**الاستخبارات**"-Intelligence, https://www.political تم نشر يوم3اوت 2021 اطلع عليه يوم 25 مارس 2025

[2] مهند العزاوي، **أدوار الاستخبارات الاستراتيجية**، يوم 20 جويلية 2020، على الرابط: https://www.saqrcenter.net ،اطلع عليه يوم 2افريل2025

[3] زكي حسين زيدان, **الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الامن القومي للدولة في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي**، مدرسة الشريعة الإسلامية، جامعة طنطا، ص51

المطلب الثاني: الاستخبارات من وظيفة سيادية الى سوق تجارية

لطالما اعتبرت الاستخبارات أكثر الوظائف الحساسة في الدولة كما ان القدرة على التحكم فيها تمنح الدولة مكانة كبيرة في النظام الدولي، وتسمح لها بالتحكم في عملية التفاعل مع التهديدات. ان ضلوع الشركات بأحد اكثر الوظائف سيادية للدول وجلعا سوقا تخضع للعرض والطلب يرفع من معدل التهديد الذي يمس امن الدول واستقرارها.

أولا: الاستخبارات وظيفة سيادية

- الاستخبارات كأداه لحماية السيادة: من خلال جمع المعلومات فإن الوظيفة الاستخباراتية تؤسس لحماية السيادة الوطنية عبر حماية أمنها الداخلي ومكافحة كل التهديدات الخارجية وذلك عن طريق مراقبة نشاطات وتحركات الخصوم[1].
- الاستخبارات وظيفة تحتكرها الدولة: وفقا لمبدأ الدولة القومية فإن الدولة تحتكر العنف المشروع وهو ما يخوّل لها استخدام كافّة الطرق والأساليب لضمان بقائها واستقرارها، ما يعني أن الاستخبارات أداة لصنع القرار[2].
- مؤسسات رسمية ترعى الوظيفة الاستخباراتية: بالرغم من أنّ الاستخبارات تعدّ الوظيفة الأكثر حساسية في الدولة وتقع ضمن نطاق الأعمال السرية، إلا أنّ هذا لا يمنع وجود مؤسّسات رسمية ترعى ذلك مثل (KGB)الروسية و (CAI)الأمريكية[3].
- الاستخبارات دور استراتيجي: إن الحاجة الأساسية من بناء هذا الدور هي حماية المصالح الوطنية، وقد تؤثر في المدى البعيد على بناء الاستراتيجية الأمنية الوطنية وعقيدة الأمن بالنسبة للجيوش النظامية[4].

---

[1] زكي حسين زكي، **مرجع سابق**، ص44

[2] Asher Tishler,"**The Value of Military Intelligence",** Defence and Peace Economics, N2,2011, pp.4-6

[3] مركز الاوروبي للدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات،"**دور الاستخبارات خلال الحروب والنزاعات الدولية**"، 17سبتمبر2022، على الرابط: https://www.europarabet.com ، تاريخ الاطلاع :13مارس 2025

[4] رضوى عمار، "**العلاقات الاستخباراتية الدولية بين منظوري الو اقعية والليبرالية**،" مجلة السياسة الدولية، العدد214، (2018) ص 11

- تعمل أجهزة الاستخبارات في الدولة وفق معيار التنسيق مع أجهزة الأمن القومي الداخلي للدولة وذلك من أجل تحقيق المصداقية المعلوماتية وضمان تكامل في الأدوار بين الأجهزة الاستخباراتية والأمن القومي[1].

ثانيا: الاستخبارات سوق تجارية

بعد نهاية الحرب الباردة وظهور الأسواق الأمنية وتراجع الإنفاق العسكري للدول [2] وكذا عجز الدول عن اللحاق بالتطورات الأمنية والعسكرية التي فرضتها المنظومة الغربية هذا العجز أثر على هياكل الجيش المسلحة وكذا أجهزة الاستخبارات الأمنية الأخيرة التي أصبحت سوقا لبيع المعلومات السرية.

إن عولمة القطاع الاقتصادي وتوسع مجال ونشاط الشركات متعددة الجنسيات خلق الحاجة الاستخباراتية الخاصّة به ما يعني أن للقطاع الخاصّ استخبارات خاصّة به وذلك بغية تقييم المخاطر وتحليل البيئة الجيوسياسية، وقد ساهمت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ذلك كونها لا تتعامل مع الدول فقط بل مع الشركات الاقتصادية ومنظمات عالمية وكذا جماعات إقليمية[3].

تراجع قدرة الدولة على احتكار القوّة ويعود ذلك ان الدول وبعد بداية النظام الدولي الجديد لم تستطع اللحاق بركب التطورات الحاصلة في كافة الميادين فانشغالها بوضع منظومة اقتصادية مستقرة أحدث عجزا في الهياكل الأمنية والعسكرية وهنو ما فتح الباب في الاستثمارات الخاصة بالخدمات العسكرية والأمنية خاصة في مجال الاستخبارات [4]

- يعد التطور الدائم أحد ميكانيزمات التي تمتلكها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة حيث تحاول دائما الرفع من قيمة أدوارها ما يرفع من معدل الاعتماد عليها ولعل الدور

[1] خالد عيسى العدوان، "**علم الاستخبارات في ضوء الدراسات الأمنية والاستراتيجية ونظريات العلاقات الدولية في السياسة العالمية:مقاربة نقدية** "،مجلة كلية احمد بن محمد العسكرية،العدد28، (2021)ص10

[2] ياسين طالب، **مرجع سابق**، ص49

[3] Deborah Avant,**op.cit**, p83

[4] Clement Tracol,"**Private Military Compaies in the Contemporary Security Context**" ,E-Ineternational Relations,21/12/2012,pp.3-8

الاستخباراتي كان من بين الأكثر الخدمات التي تبنت الشركات الامنية والعسكرية الخاصة العمل على تطويرها وبناءاها وجعلها البديل الأول للحكومات وحتى المنظمات بل وتتعداه الى مليشيات [1]

- التقدم التكنولوجي في الأسلحة وتقنيات التجسس وأنظمة الاتصالات ونظرا ان الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ككيانات تجارية فان الميزانية المرتفعةلها تسمح بامتلاكها لهاته الميزات ما يجعلها هياكل لبيع المعلومات السرية [2]

[1] Deborah Avant, **op.cit**, p.143

[2] رقية العاقل, **مرجع سابق**، ص 189

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في يوغسلافيا

إن انهيار الاتحاد السوفياتي سنة1991 غيّر من بناءات النظام الدولي وأعلن بذلك عن بداية سياق تاريخي دولي تكتبه الليبرالية بكل مضامينها على مستوى كل الأبعاد، فمثلما وضعت الخصخصة كنظام عالمي على مستوى الاقتصادي ظهرت بنفس الوتيرة على المستوى الأمني، فنتج عن هذا إحداث متعاقدي الأمن الخاصّ (الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة)، ومع ظهور هذه الكيانات برزت معها نزاعات انفصالية خاصة في منطقة البلقان التي شهدت حروبا عديدة لعل أهمها هي الحرب في يوغسلافيا التي لعبت فيها الشركات الأمنية والعسكرية أحد أكثر الأدوار حساسية على الإطلاق وهو دور الاستخبارات العسكرية في الحروب.

أولا: لمحة عن النزاع

شهدت المنطقة بعد وفاة جوزيف تيتو توترات إقليمية خاصّة بعدما ارتفعت موجة مطالبة بتكوين دول قومية ذات هوية واحدة وهو ما كان يحمل بوادر انهيار البنية الفيدرالية اليوغسلافية، حيث أعلن الكروات استقلالهم سنة 1991 عن يوغسلافيا بعد استقلال سلوفينيا.

لكن الأمر اختلف عند الكروات حيث رفض طلب استقلالهم من قبل الصرب الذين لم يحبذوا فكرة الانفصال يوغسلافيا، وبذلك أطلقت سلسلة من الحروب الدموية والأكثر بشاعة في تاريخ الحروب الدولية. وتعتبر الحرب في يوغسلافيا نموذجا عن الصراع الحضاري الطائفي حيث اقتتل كل من الأرثوذكس الصرب والكاثوليك الكروات[1].

إنّ النزاع في يوغسلافيا كان في أكثر الفترات التي حرصت فيها الأمم المتحدة على تجريم قضايا الحرب وكذا ضبط القواعد والأساليب في القتال، إلا أنّ الحرب اليوغسلافية لم تلبث أن كسرت القواعد حيث اعتمدت على أداة التطهير العرقي وهو ما أنتج جرائما وإبادات جماعية، فقد قدم الجيش اليوغسلافي الدعم للصرب في حين لم يجد الكراوت الدعم وهو الأمر الذي جعلهم يبحثون عن الدعم الدولي، إلا أنّ تقاعسا حدث في التدخّلات الدولية رغم

[1] Mark McQuay, "**Inevitable War? Examining AS A fault Line Conflict**",Securitologia Journal N2 2014,pp.25-26

أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تدعم الكروات إلا أنها لم تستطع الإعلان عن ذلك خاصة أنها الفترة الأولى للحكم في أحادية القطبية.[1]

إن ارتفاع معدل الإبادات والجرائم في إقليم كرواتيا جعل الحكومة الكرواتية تبحث عن بدائل للدعم العسكري وفي تلك الفترة شهد النظام الدولي بروز الأسواق الأمنية وظاهرة بيع القدرة القتالية وتقديم الخدمات الاستخباراتية، وهو ما جعل كرواتيا تعرب عن رغبتها في التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. وبدعم سري من الولايات المتحدة الامريكية تم التعاقد مع شركة MPRI (Military Professional Resources Imc))[2].

ثانيا: استراتيجية عمل الشركة الأمنية الخاصة MPRI

يعد تعقد النزاع أحد أكثر الأسباب التي ساهمت في تبني العمل مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وتعتبر حالة الاعتماد الكرواتية على خدمات متعاقدي الأمن الخواص البداية الأولى للتدخلات الدولية دون التصريح العلني للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل، خاصة أن الفترة الدولية التي قامت فيها الحرب تقوم على فكرة أساسية هي حظر السلاح، فتم لأول مرّة استخدام الشركات الخاصّة كأداة سياسية لتحقيق الأهداف بالنسبة للدولة الأم[3].

إن عجز الجيش الكرواتي عزّز من التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. في سنة 1994 تمّ التعاقد رسميا مع شركة (MPRI)، وتم توقيع العقد بين كل من الحكومة الكرواتية ممثلة في وزارة الدفاع وشركة MPRI بترخيص من وزارة الخارجية الأمريكية وفقا لنظامITAR (International Traffic In Regulations) وهو نظام صادقت عليه الولايات المتحدة لبيع الخدمة العسكرية، حيث عملت الشركة على برنامج لإعادة هيكلة وتحديث

[1] Svetozar Stojanovic,"**The Destruction of Yogoslavia",**(Fordham International Law Journal,N2,1995)p345_348

[2] محمد صالح جمال, "**دور الشركات الامنية في التدخل في النزاعات المسلحة و انتهاكات حقوق الانسان**،"مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد7، (2018) ص 337-338

شركة MPRIتأسست في الولايات المتحدة الامريكية1987 على يد مجموعة من الضباط الأمريكيين المتقاعدين تقدم خدمات استشارية وعسكرية تشمل التدريب واعادة هيكلة الجيش شعارها نحن نبيع الخبرة العسكرية الامريكية

[3] Jessica SHea, "**War and peace: assessing the impact of PMCs on the outcome of civil conflicts**, western washington unversty ,115,2011, pp.22

القوات المسلحة الكرواتية والعمل على تكوين الجيش الكرواتي وفقا للنموذج الأمريكي وذلك مقابل 39 مليون[1].

وتعتبر الحرب في كرواتيا إحدى أهم التجارب التي انتقلت فيها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من تقديم الخدمات القتالية إلى الاستخبارات، حيث تشير العديد من الدراسات أن شركة MPRI تجاوزت دورها التدريبي وقامت بجمع معلومات استخباراتية لصالح الحكومة الكرواتية وذلك بغية الفهم الدقيق لتحركات الأقلية الصربية والجيش اليوغسلافي المساند لها، كما عملت أيضا على تطوير أنظمة المراقبة والاتصالات لتساعد في تحديد مواقع القوات الصربية ووفرت أيضا تحليلا استخباراتيا استراتيجيا يستخدم في التخطيط للعلميات العسكرية وهو ما جرى في كرواتيا أثناء عملية العاصفة.

ولم يقتصر دور الشركة على ذلك فقط بل إنها ارتكزت على تحليل صور الأقمار الصناعية وتقديمها للحكومة الكرواتية كخدمة استخباراتية وقد حاولت أيضا القيام بدراسات ميدانية لتحليل التهديدات الأمنية وتقييمها وتصنيفها حسب التأثير، ما يعني أن مهامها لم تقتصر على التدريب وإعادة الهيكلة بل لعبت دورا في رفع قدرة الجيش الكرواتي على دقة تنفيذ العمليات وهو ما تمثل في عملية العاصفة سنة 1995 والتي شكلت تحولا كبيرا في ديناميكية أحداث الحرب[2].

وتعتبر علمية العاصفة (4 -7 اوت 1995) الحدث المفصلي في الحرب الكرواتية حيث انطلقت من منطقة كرايينا في كرواتيا ضدّ الصرب المدعومين من طرق الجيش اليوغسلافي هدفت إلى استعادة السيطرة على الأراضي التي تخضع للحكم الصربي غير المعترف به دوليا واستطاعت كرواتيا وبالاستفادة من خدمات الشركة الأمنية الخاصة MPRI المتمثلة أساسا في التدريب والاستشارات وكذا تقنية الاستطلاع وتجميع المعلومات من السيطرة على المنطقة

[1] Idp,p24-30

[2] Louise Richards, "**Corporate Mercenaries :the threat of private military and securuty companies**", war on want ;Fighting Global Poverty,28,2006,pp.10-15

وإعادتها تحت الحكم الكرواتي كما أنها عملت على تطوير الأجهزة الدفاعية لصدّ الهجمات المضادّة[1].

[1] Jakkie Cilliers ,Ian Dougalas,"**The Militry as Business :Military Professional Resoueces Incorporated in peace profit or plunder** ?", pertoria :institute for secuity studies,(1999)p114-118

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق طرحه، نستخلص في الفصل الثاني أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ومنذ الحرب الباردة حتى نهايتها عرفت انتشارا واسعا واعتمادا كبيرا من الدول عليها بالرغم من أنه لم يكن لها قبول كبير في الوسط الدولي إلا أنّها عرفت عقودا مع دول عديدة في أكثر حالة مركبة من عدة أبعاد وهي الحرب.

إنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة عرفت بداية بدورها التدريبي خاصة وأنها تضم كبار الشخصيات العسكرية المتقاعدة، فتستفيد من عنصرين أساسيين هما الخبرة الميدانية والمؤهل المهني الذي يرفع من معدل التطوّر داخل الشركة وتعتبر أنغولا من أكبر النماذج التي أعلنت عن البداية الفعلية للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أحد أهم الأدوار الخاصة بالجيش النظامي وهي التدريب العسكري وقد تتعداه إلى تقديم المشورة العسكرية.

إنّ المشاركة المباشرة في القتال بالنسبة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب هي من أكثر المسائل التي أثير حولها الجدل القانوني في القانون الدولي ذلك أن هذا الدور يخضع للوائح وقواعد قانونية تفصّل في كيف يكون الأسلوب القتالي بالنسبة للوحدات المتنازعة، إلا أنّ الظهور المفاجئ للشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة ككيانات تجارية تبيع الخدمات القتالية جعل القانون الدولي يعجز في بعض الخدمات أن يقنّن أداءها وأصبح التساؤل هل تصنع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الحروب في المستقبل؟

وتعتبر الاستخبارات الوظيفة الأكثر حساسية في الأنظمة السياسية بالنسبة للدول خاصة، وأنها تتسم بالسرية والمرونة والاطلاع على تحرّكات الدول المنافسة لضمان الاستقرار، لكن سرعان ما أصبحت هاته الوظيفة أحد أكبر الهواجس بالنسبة للوحدات السياسة، ويرجع ذلك إلى أنها أصبحت سوقا تجارية تعمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على بيع المعلومات لصالح دول العقود أو دولها الأم.

الفصل الثالث: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة

تمهيد:

يعد تدخّل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حرب يوغسلافيا نقطة تحول في تاريخ الصناعة العسكرية الخاصة حيث أدت الخدمات التي قدمتها شركة (Military Professional Resources Inc)إلى حسم الحرب لصالح كرواتيا وهو ما حفز بعد ذلك الاعتماد عليها من قبل العديد من الدول، ذلك أنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة عرفت ممارسة لأحد أكثر الأدوار سرية وسيادية وهو دور الاستخبارات، وقد أثبتت كفاءتها في هذا الدور فكانت الجوهر الذي نقل عالم الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة إلى مستوى أعلى.

وقد حفزت أحداث 11 سبتمبر2001 الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خاصة في ظل وجود المواثيق الدولية التي تمنع الدول من الخوض في القتال المباشر، ومع تزايد التهديدات اللاتماثلية التي قد تعجز أمامها الأجهزة البيروقراطية للدول وهو ما رفع مستوى التعاقد معها.

نتطرق في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب بالوكالة ونتحدث فيه عن مفهوم الحروب بالوكالة ولماذا الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ثم نذكر نماذج عن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب بالوكالة.

أما المبحث الثاني فنفصل فيه عن إدارة الحروب الإعلامية من قبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ونهتم بذكر تعريف الحروب الإعلامية واستراتيجيات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الإعلامية ونماذج عنها.

ونعرج في المبحث الثالث إلى شرح دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حفظ أمن الكيان الصهيوني ونخص بالذكر بناء الدولة وتأسيس سوق أمنية الخاصة، كما نذكر مجموعة من الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة للكيان.

المبحث الأول: إدارة الحرب بالوكالة

غيّرت أحداث ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الرؤى الدولية للتهديدات الأمنية وأصبحت الدول تواجه أحد أخطر وأعقد التهديدات وهو الإرهاب الذي يعتبر صناعة للخطر وللأمن، هذا الأخير الذي ظهرت من خلاله عدة مفاهيم وبرزت للساحة الدولية على مستويين الأكاديمي والممارساتي بالنسبة للدول وهي ظاهرة الحرب بالوكالة.

المطلب الأول: تعريف الحرب بالوكالة

إن مفهوم الحرب بالوكالة من المفاهيم الجديدة التي ظهرت في الدراسات الاكاديمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 على الرغم من انها كظاهرة برزت في مرحلة الحرب الباردة.

1. يعرف هوفمان (Hoffman Mark) الحرب بالوكالة على أنها صورة من صور التدخل العسكري القائم على استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه والذي تقوم به دولة ضدّ دولة أخرى كوسيلة من وسائل الضغط[1].

2. تعرف الحرب بالوكالة على أنها حرب يريد بها طرف تهديد بنية النظام السياسي لدولة معينة وتكون إما بالدفع إلى نشوب حرب أهلية أو إقليمية. تعتمد الحرب بالوكالة على توظيف كيانات داخل أو خارج الدولة تتبنى العمل بها الدول الكبرى دون التدخل[2].

3. تعريف تيرون (Tyrone L.Groh): يهدف التدخل العسكري إلى التأثير في شؤون دولة أخرى عن طريق استخدام السلاح تتبناه مجموعات مسلحة مدعومة من طرف الدولة المتدخلة[3].

إن الملاحظ في التعاريف السابقة أن حرب الوكالة ظاهرة تعتمدها الدول الكبرى للضغط على دولة أخرى بغية تبني وجهة نظر معينة وتكون باستخدام السلاح أو التهديد

---

[1] عبد الحق حسني، عبد الكريم كبيش، استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية: دراسة حالة إيران في ظل متغيرات الإقليمية والدولية الجديدة (المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، 2022) ص346.

[2] مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، دار العربي للنشر، مصر 2014، ص65.

[3] عبد الحق حسني وعبد الكريم كبيش، مرجع سابق، ص347.

مارك هوفمان :(Mark Hoffman) أكاديمي بريطاني متخصص في النظرية السياسية والعلاقات الدولية تحديدا، يهتم بالبحث في مفاهيم مثل السيادة الوطنية الهوية.

تيرون غروه (Ttrone L GroH) أستاذ وباحث في قسم الامن العالمي ودراسات الطيران في جامعة امبري ريدل، شغل سابقا منصب ضابط في سلاح الجو الأمريكي.

باستخدامه، وقد تلجأ الدولة فيها إلى استخدام مجموعات مسلحة أو الاعتماد على كيانات أخرى.

ثانيا: أسباب الحرب بالوكالة

تعتمد الدولة الحرب بالوكالة كأحد أهم الاستراتيجيات القتالية الحديثة والتي تضمن تعزيز المصالح والأهداف الوطنية، وتبنت هذا النموذج عدة دول أهمها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل هذه الأسباب في:

- رغبة الدول الكبرى في التمدد والتوسع الإقليمي لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيوسياسية التي تضمن الرفاه الاقتصادي الداخلي للدولة.[1]
- الحروب بالوكالة تضمن الدعم المالي للوكيل ويتنوع الأخير من الجماعات الإقليمية والشركات الامنية والعسكرية خاصة وقدرة هاته الأخيرة على التكيف تجعل الدول تعتمدها كشريك موثوق في إدارة الحروب بالوكالة.[2]
- تضمن الحروب بالوكالة استراتيجية عدم ثبوت التدخل المباشر وهو الامر الذي عزز الاعتماد عليها من قبل الدول الكبرى خاصة أن عالم في تلك الفترة عرف عدة مواثيق تجرم الحرب او حتى التحفيز على قيامها.[3]
- تعتبر الحرب بالوكالة تركيبة معقدة بين العامل الاقتصادي وهو القوة الناعمة والعامل العسكري الذي يضمن القوة الصلبة وذلك هو نطاق الذي يسمح بالديمومة بالنسبة للحرب.[4]
- الحرب بالوكالة تسمح للدول او جماعات خارج الإقليم من الاستفادة اما من خبرات العسكرية التدريبية او العوائد المالية.[5]

---

[1] جليل هاشم نوار وأمجد زين العابدين طعمة، " **الحرب بالوكالة ومديات تطبيقها في المنطقة العربية"**، مجلة العلوم السياسية، العدد 09،(2020)، ص132.

[2] Alex Marshall, "**from civil war to proxy war: history and current dilemmas"**. Insurgencies, vol 22, 2016, pp.143.

[3] بشير سهان أحمد، "**موقف القانون الدولي من الحرب بالوكالة أو الإنابة: حروب جيل الرابع"**، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 3،(2019)، ص76.

[4] جليل هاشم نوار، أمجد زين العابدين، **مرجع سابق**، ص133.

[5] Andrew Mumford proxy warfare and future of conflict, RUSJ journal, N2, pp.60 -66.

المطلب الثاني: الحروب بالوكالة لماذا الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة؟

إن الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب بالوكالة يعد الظاهرة الأبرز في السوق الأمنية خاصة بعد بروز موجة الخوصصة العسكرية. عززت أحداث 11 سبتمبر2001 التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من قبل الدول الكبرى وذلك لتفادي التورط المباشر في القتال العسكري، كما أنّ دخول الجانب الاقتصادي والحوافز المالية العالية هي التي وفّرت الأرضية الخصبة لبروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل في الحروب بالوكالة. ويرجع هذا الاعتماد أساسا إلى:

1. الضبابية القانونية للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

برزت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فترة الحرب الباردة، واتسمت تلك الفترة بأن ظهرت مؤسسات دولية ترعى حفظ الامن والسم الدوليين، وقد عملت على تجريم الحرب، ووضع لوائح قانونية تضبط السلوك الدولي للوحدات، ويظهر هذا من خلال المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة في تجريم المشاركة في الحرب والقيام بالانتهاكات الإنسانية.

إنّ النشاط القتالي الذي تقدمه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ، في أقاليم نشاطها والمتعاقد معها، أحدث جدلا قانوني واضحا جعل بين الباحثين في مجال القانون، خاصة وانهم يقرون بضرورة وجود لوائح قانونية ملزمة لضبط النشاط الأمني والعسكري الخاص لهاته الكيانات، وقد خلصت جهودهم الى وثيقين أساسيتين وهما وثيقة المونترو ومدونة قواعد السلوك للخدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، إلا أنهما غير ملزمتين قانونيا أي أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لا تخضع أعمالها القتالية للرقابة القانونية الأممية، ويعود هذا أساسا الى عدم رغبة الدول في وضع قوانين واضحة للأنشطة التي تقدمها هاته الشركات ذلك ان الإفلات من الرقابة يساعد في تحقيق المصالح بشتى الطرق [1].

إنّ التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب بالوكالة تتيح للدول الإفلات من الرقابة الداخلية والخارجية وهذه الاستراتيجية تهدف إلى التدخل العسكري دون أن تكون هناك إمكانية لتحديد الجهات الفاعلة في هذا العمل، وبالتالي لا يمكن أن نحدد

[1] عبد الوهاب شادي، "**خصخصة الأمن: أبعاد تزايد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم**"، مجلة اتجاهات الأحداث تحليلات المستقبل، العدد 05،(2014)، ص41-42.

بوضوح الدولة المتسببة في هذا النوع من الأعمال القتالية في أرض دولة أخرى، حيث تربط هذه النقطة أساسا بفكرة أنه يمكن إنكار التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، فميزة سرية العقود بين الدول والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تجعل من الصعب متابعة الدولة أي أنه لا يمكن إثبات أي تجاوزات تقوم بها الدولة، خاصة وأن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مؤسسات تضمن إلزامية العقود و ضرورة الحفاظ على سرية الممارسات.

أما فيما يخصّ الإفلات من الرقابة الداخلية فإن الدولة بلجوئها للشركات الخاصة تتجنب مواجهة الرأي العام إذا ما كانت هناك خسائر بشرية في صفوف الجنود، خاصة فيما يتعلّق بمسألة تعويضات الجنود الذين يلقون حتفهم أثناء النزاعات المسلحة، إذ تعتبر الشركات البديل الأفضل للدول خاصّة أنها لا تواجه الرأي العام المحلي داخليا[1].

ويطرح غياب الرقابة والمساءلة السياسية عن عمليات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إشكالية تضارب الاختصاصات والمسؤوليات، خاصة أن الشركات الخاصة غالبا ما تعمل بعقود مع حكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية وشركات متعدّدة الجنسيات، أو حتى أطراف في النزاعات الداخلية، هذا ما يخلق تشتّتا في المسؤولية القانونية عن جرائم هاته الشركات وهو ما يحفّز عملية التعاقد معها في إدارة الحرب بالوكالة فيكون النقاش حول هل تقع المساءلة على الدولة الأم أم على الحكومة المتعاقدة، أم أنها تتجاوز ذلك بوضع المساءلة على نطاق الدولة التي يمارس فيها النشاط العسكري الخاص[2].

2. إدارة مصالح الدولة الأم: الامتداد غير الرسمي للدول الأم

إنّ بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة في العلاقات الدولية كفاعل مسلح يبرز في حالتي السلم والحرب ويقدم أدوارا كانت في السابق حصرا على الجيش النظامي جعل الدول -

[1] ماجدة عشاش، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل جديد في النزاعات المسلحة الدولية، (المجلة المغربية للإدارة المحلية والتمنية، العدد 155، 2020)، ص416-417.

[2] Deborh Avante & Remeede Nevers, Military Contractors: the American wary of war, the American Academy of Arts and Sciences, No 03, 2011, pp.93.

خاصة الكبرى- تتبنى خصخصة القطاع الأمني وبناء ما يعرف بالسوق الأمنية، هذا الاعتماد جعلها تقبل بوجود الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة كمؤسسات عاملة على أرضها.

في البداية عمدت الشركات على أن تروّج لمنظومات الدفاع أي تلك الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية التي تتبناها دولها الأم، لكن بعد أحداث 11سبتمبر 2001 سرعان ما اعتمدت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فكرة أن تحمي مصالح دولها الأم كنوع من الولاء الخاص والذي يقدمه مسؤولو تلك الشركات لصناع القرار، وهنا برزت اعتمادية الدول على الشركات في أراض غير أراضيها وذلك لضمان مصالحهم الحيوية خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية[1].

إن توظيف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من قبل الدول يوفر لها خفض التكلفة السياسية والمالية في التدخلات الخارجية، ذلك أن الشركات وحكومات الدول ما إن يتم العقد والاتفاق على مبلغ معين قد يصرح به أو يخضع للسرية يصبح الأمر ونجاعته من عدمها أمرا يخضع لكفاءة الشركة في أرض الدولة التي يمارس على نطاقها الجغرافي تلك الأعمال القتالية، أما من الناحية السياسية فإن الأمر يعود أساسا إلى أنّ الدولة لا تريد أن تضع نفسها محط المساءلة الداخلية خاصة الشعبية فيما يتعلق بالجنود الذين يقتلون في الحرب، أو أن الجنود أنفسهم قد يتساءلون عن الغاية الأساسية من هذه العمليات القتالية، وهنا فإنّ الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تكون بعيدة عن المساءلة الداخلية أو حتى المساس بالميزانية العامة للاقتصاد المحلي، وبالتالي تحافظ الدولة على صورة الحياد وكذا مكانتها الدولية في الدفاع عن حقوق الانسان، كما أنها تبتعد عن فكرة وضع لوائح قانونية تنظم أعمال الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة[2].

إنّ هيكلة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة تحقّق لها ما يعرف بالمرونة الاستراتيجية في التعامل مع الأزمات الأمنية، أي أنّ القرار فيها لا يخضع لموافقة البرلمان أو غيره من المؤسسات السيادية، عكس الجيوش النظامية التي تخضع قراراتها وعملية إدارة الأزمات

[1] يحيى غانم، "فاغنر ومثيلاتها.. هل تكون الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بديلا للجيوش؟"،24ماي2024، على الرابط: https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org، تاريخ الاطلاع: 2025/05/10.

[2] هشام فخار، **خصخصة الحرب: مقاربة قانونية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب**، مجلة صوت القانون، العدد 02، (2022)، ص368-370.

فيها الى دائرة واسعة من البيروقراطيات _ استثناءا حالة الكيان الصهيوني في غزة فهو يقوم بانتهاكاته وفق مبدأ الإبادة الذي أقره رئيس وزراء الكيان_، وهو الأمر الذي طرح فكرة أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هي الاذرع الخفية للمصالح الدول الام وهو الامر الذي جعلها تصبح الأداة الجيوسياسية التي تعتمد عليها الدول[1].

3. استراتيجية التلاعب بالمفاهيم:

وهي استراتيجية تعتمد عليها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بإيعاز من الدول الكبرى خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة الأمن كجوهر لعدة مفاهيم، فتطرح مفهوم السيادة كمفهوم موسع قد تتنازل فيه الدولة عن ممارساتها الأمنية ما إن ثبت عجزها في التعامل مع التهديدات التي يطرحها النظام الدولي الجديد. وقد طرحت أيضا الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة نفسها كفاعل تقني في مواجهة الإرهاب العابر للحدود وهو ما بررت به نشاطها العدائي في العديد من الدول، كما أنها حاولت أن تجعل مفهوم المساءلة القانونية مفهوما يحمل في طياته العديد من الطروحات، فتارة تعرّف موظفيها على أساس أنهم مدنيون وتارة أخرى ترى أنهم متعاقدون خواص. [2]

أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، بعد ارتفاع معدل التعاقد معها من قبل الدول والشركات الاقتصادية، تتلاعب بمفهوم الخصخصة، وهو المفهوم الذي أنتجها، حيث تطرح في خطابتها فكرة أن الخصخصة هي مشروع لتحسين الجودة الأمنية والعسكرية الخاصة، إذ أن الخصخصة هي رفع الكفاءة التدريبية إلا أنّها سرعان ما تحوّلت لفكرة خصخصة العنف، أي أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أحد أهم الفواعل التي تصنع الحرب وتخطّ الاتفاقيات الأمنية، وأصبحت أحد أهم الفواعل في العلاقات الدولية التي تؤثر في بنية الشراكات الأمنية والعسكرية عبر العالم[3].

---

[1] حميدو محفوظ، **أنشطة شركة فاغنر العسكرية في حقبة ما بعد بريغوجين: تحدي التكيف ومآلات الأمن في أفريقيا**، مجلة مدرات السياسية، الجزائر، العدد 01، (2024)، ص301-303.

[2] أمينة محمدي بوزينة، **تطبيق القانون الدولي الإنساني على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، (2020)، ص93-97.

[3] Fadi Junaa, Bara Asfour, "**The Effective and influential role of military companies private security and its role in international relation**", journal of Ecohumanism, No08, 2024, pp.9697-9698.

المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وإدارة الحروب بالوكالة

صنعت أحداث 11 سبتمبر2001 تهديدا أمنيا جديدا وهو الإرهاب ومعه مفاهيم جديدة مثل التدخّل الإنساني، الحرب على الإرهاب... ولكن حقيقة الأمر أنّ هذه كلها ذرائع اعتمدتها الدول الكبرى لتبرّر رغبتها في التوسّع والبحث عن موارد حيوية تضمن لها الرفاه الاقتصادي. ولتحقيق هذه الغاية اعتمدت على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، هذه الأخيرة التي أخذت على عاتقها غايتين أساسيتين هما: إدارة مصالح الدولة الأم والحرب على الإرهاب في دول يتم معها العقد.

1. إدارة مصالح الدولة الام

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 محاربتها للإرهاب ورغبتها في الحفاظ على حقوق الانسان، واعتمدت في حربها على الإرهاب على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أهمها شركة أكاديمي (Acadmy) (بلاك واتر سابقا)، وأصبح العراق في مطلع عام 2003 أرضا خصبة لتجارب الأمن الخاصّة. اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في العملية العسكرية على العراق على المزج بين الخبرة العسكرية النظامية والخبرة العسكرية الخاصّة، وقد نجحت الشركة بالحصول على العقد مع الحكومة لكي تجيز لها التدخل في العراق، وقد أسست الحكومة مسبقا لقوانين تتيح للشركات التدخل في عملية غزوها للعراق[1].

في البداية كان التدخل الذي قامت به الشركة في اطار تقديم خدمات الحماية للحاكم المدني الأمريكي بول بريمر (Paul Bremer) وعدد من الشخصيات الدبلوماسية، وقد بلغ عدد المتعاقدين الخواص حوالي4800 متعاقد أمني[2]. كما استفاد الجيش الأمريكي في العراق من خدمات شركة أكاديمي (Acadmi) في مجال الدعم اللوجيستي والفني، وكذا تقديم المساعدة لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

أدى انعدام الاستقرار الأمني في العراق إلى توسع نشاط شركة أكاديمي وانتقلت من الحماية الشخصية إلى حماية المؤسسات الدولية والشركات العالمية وتأمين البعثات

[1] محمود مجدي عبد الظاهر سمان، "**دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط. دراسة شركة بلاك و اتر**"، المجلة العلمية لكلية دراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد 16، (2013) ص952-961.

[2] نصر الدين بوسماحة، **مرجع سابق**، ص439.

الدبلوماسية، ثم انتقلت إلى الدور القتالي واستخدام المعدات الثقيلة والطائرات، وقد عملت بالمشاركة مع الجيش الأمريكي على مداهمة الأحياء والمدن العراقية.[1]

ولعل أبرز حادثة اشتهرت بها الشركة هي مجزرة ساحة النسور سنة 2007، حيث أطلقت النيران بطريقة عشوائية من قبل موظفي الشركة الخواص على 17 مدنيا عراقيا في بغداد. اعتبرت تلك الواقعة إحدى المجازر التي هزت الراي العام العالمي والمحلي العراقي، وهو ما طرح فكرة خطورة خصخصة العنف، إلا أنّ الشركة تبنت ما يعرف باستراتيجية تغيير الاسم للتهرب من المساءلة القانونية، إذ اعتمدت اسم اكس سرفيس(X Services) سنة 2009، ثم عادت مرة أخرى سنة 2011 لتغيّر اسم الشركة ويصبح الاسم الرسمي لها أكاديمي (Acadmi)، وذلك للتخلّص من تبعات سمعتها السيّئة، وقد قامت أيضا ببيع عدد من أسهمها لمستثمرين جدد وهو الأمر الذي ساعد مرّة أخرى الجيش الأمريكي على التعاقد معها على أساس فكرة أنّ تغيّر اسم الشركة يعطي لها طابعا جديدا في مجال الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة[2].

2. إدارة الحرب ضد الجماعات المتمردة

تعتبر أفريقيا أرضا خصبة لأي نزاع مسلح ولأيّ تجربة عسكرية، ولطالما اعتبرت الأرض الأولى للشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة والأرباح التي تجنيها بسبب طبيعة النزاعات فيها. وقد أثّرت أحداث11سبتمبر في أفريقيا وساعدت على تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية. وتعتبر جماعات بوكو حرام في نيجيريا النموذج الأشهر الذي تعاملت معه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

سنة 2014 عرفت نيجيريا عدة هجومات إرهابية من قبل جماعة بوكو حرام، وقد خُصّت هذه الهجومات تحت دعوى أنّ البرامج الغربية التعليمية برامج فاسدة، لتنتشر التفجيرات على شمال البلاد، وهو ما جعل الاقتصاد المحلّي النيجري في وضع متدهور. وقد أدى الفساد داخل المؤسّسة العسكرية وسرقة أموال التمويل العسكري ونقص المعدّات إلى عدم قدرة الجيش على الاستجابة للتطوّرات التي وصلت إليها الجماعة الإرهابية، وقد أثر هذا الأمر

[1] جيرمي سكاهيل،"**بلاك واتر اخطر منظمة سرية في العالم**"،(بيروت: شركة مطبوعات للتوزيع والنشر،ط3، 2010)ص 183-150

[2] محمود مجدي ظاهر السمان، **مرجع سابق**، ص959.

على آليـة المسـاعدات التي تقـدمها الـدول الكبرى خاصـة وأنّ السـمعة السـيّئة التي انتشـرت على الجيش النيجيري حالت دون تقديم المساعدات[1].

في البدايـة، تعاقـدت الدولـة النيجريـة مـع الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في مجـال حمايـة المـوارد الحيويـة وتـأمين البنى التحتيـة. حتى عـام 2015، أعلـن الـرئيس النيجيـري آنـذاك جـودلاك جوناثـان (Goodluck Jonathan) التعاقـد الرسـمي مـع شـركة (STTEP) وذلـك لـدعم عمليـة مكافحـة التمـرد مـن خـلال تقـديم خـدمات تدريبيـة للجـيش[2]، إلا أنهـا فعليـا كانـت تـوفّر المعـدّات والـدعم الجـوّي للجـيش وتقـوم بالمشـاركة المباشـرة ضـدّ حركـة التمـرّد. في 23 سـبتمبر 2015، سـاعدت الشـركة القـوات النيجيريـة على شـن غـارات تـداهم مـن خلالهـا معسـكرات إقامـة بوكو حرام فأنقذت 241 من النساء والأطفال واعتقال 43 مسلحا من التنظيم[3].

تمكنـت الشـركة مـن تـوفير التـدريب الجـاد للقـوات النيجريـة وكـذا المعلومـات الاسـتخباراتية التي جعلـت منهـا قـوّة هجوميـة مـع الجـيش، كمـا شـنّت حمـلات فعّالـة لمكافحـة النشـاطات التي تقـوم بهـا الجماعـة الإرهابيـة، وقـد أثّـرت في مسـار الصـراع. إنّ الـدعم الجـوي الـذي قدمتـه الشـركة كـان لـه دور كبيـر في تعزيـز القـوات النيجريـة وقـد سـاعدت الشـركة في عمليـات إعـادة الإمـداد ونقـل القـوات وتـوفير الـدعم الجـويّ للقـوّة الضـاربة، وهـو الأمـر الـذي غيّـر الاستراتيجية العسكرية في القتال.[4]

إنّ فعاليـة الأداء الـذي قدمتـه شـركة (STTEP) في نيجيريـا وتصـديها لجماعـة بوكـو حـرام الإرهابيـة يعتبـر النمـوذج الرائـد في المنطقـة خاصـة أنهـا كانـت تعمـل أيضـا على تزويـد الحكومـة بمعلومـات اسـتخباراتية على المسـتوى المحلـي والإقليمـي لهـا، وهـو مـا شـجّع دول الجـوار على الترحيب بفكرة خصخصة القتال ضد الإرهاب[5].

---

[1] رشاد سوزي، **مرجع سابق**، ص127.

[2] Loke Bisbjerg Nielseni, "**Private Military Companies in Africa. The case of STTEP in Nigeria**", Journal of world Development Studies, No 2, December 2016, pp.02

[3] "**بوكو حرام: فرقة عمل إقليمية تواجه حركة التمرّد**"، (مجلة منبر الدفاع الأفريقي، العدد 11، 2018)، ص15.

[4] Thamdo Ian Mkandla," **Private Military Contractors gains in containing Boko Haram in Nigeria",** Submitted of the requirements for the degree of Master of IR, Johannesburg, 2017, pp.24-37.

[5] رشاد سوزي، **مرجع سابق**، ص127.

المبحث الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب الإعلامية

تطورت الحروب عبر الأجيال ومع هذا التطور ظهرت تقنيات الاتصال والإعلام كواحدة من أهم الأدوات التي غيرت مسار الحرب واستراتيجية القتال وأصبح الإعلام يؤثر بقدر ما يؤثر السلاح بل وقد يحقق نجاحا أكبر. وبرزت الحرب الإعلامية كنوع من أنواع الحروب في النظام الدولي وقد طورت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من خدماتها حتى تبني لنفسها كفاعل خاص مكانة تسمح له بالبقاء مدة أطول في المسرح الدولي.

المطلب الأول: تعريف الحرب الإعلامية

الحرب الإعلامية هي مصطلح جديد نسبيا في حقل الحرب تحديد بالرغم من أنّ استعماله سبق أن حدث في التاريخ. وتعرف الحرب الإعلامية بأنها التوظيف الاستراتيجي العسكري لوسائل الإعلام قصد تشكيل الرأي العام المحلي والدولي على النحو الذي يجعله يتماشى والأهداف الاستراتيجية للدولة أو لغاية تبرير التدخلات العسكرية لعدد من الدول[1]. كما تعرف على أنها الاستخدام الأمثل للدعاية وغيرها من العمليات النفسية للتأثير على الآراء الوطنية والدولية والقدرة على بناء نموذج تفكير موحد[2]. وتعرّف أيضا بأنها نوع جديد من الحروب ظهر مع بداية الحرب الباردة، إلا أنّ الاعتماد الفعلي عليه كان مع أحداث 11سبتمبر. وقد أسس هذا النوع لما يعرف بالحروب النفسية والضغط على الأفراد دون استخدام السلاح لبناء صورة ذهنية عن حادثة معينة.[3]

أهداف الحروب الإعلامية:

تسعى الفواعل في اعتمادها على الحروب الإعلامية بشكل عام إلى ضغط إما على الرأي العام أو الضغط على الحكومات لتبني نموذج معين. ويبرز عدد من الأهداف لهذه الحروب:

- التلاعب: إذ تساهم الحرب الإعلامية في التلاعب بالمفاهيم وتمييعها وفقا لمصالح من يستخدمها، فيصبح الخطاب الإعلامي سلعة جاهزة للإرسال، وما يرفع

[1] مراد عبنون، "**الحروب الإعلامية في الاستراتيجية الأمنية الامريكية**"، رسالة دكتوراة تخصص علاقات دولية، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017)، ص74.

[2] Nathan Beauchamp Mustafaga, "**Chinese Next- Generation Psychological Warfare**", Rand Corporation2023, pp.02-11.

[3] إبراهيم عزيز، "**الإعلام والحروب المعاصرة: دور الحرب الإعلامية في تعزيز و إنجاح الحرب العسكرية**"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ستراتيجيا، العدد 02،(2014)، ص08.

من معدل سيطرتها هي قدرة الاعلام على خلق تصورات ذهنية لدى الجماهير وبذلك تصبح الجماهير أينما كانت جيشا مؤثرا في قرارات الدول[1].

- صنع التضليل: تصبح الأدوات الإعلامية تخفي الحقائق عن قضايا معينة وتعتمد على صنع صورة مبهمة اتجاه تلك القضية فينتج عنها الآراء الرمادية التي تضر بالمصالح الحيوية ما إن استخدمت ضد دولة ما[2].

- تعمل الأدوات الإعلامية في الحروب على تضخيم حطابات معينة وتصنع بها توجهات الرأي العام سواء المحلي أو العالمي من خلال الإشاعات التي تعمل بشكل سرّي أو الدعاية التي تتبناها بصورة علنية[3].

- الحرب الإعلامية تستخدم استراتيجيا بغية تحديد تركيبة اجتماعية لدولة معينة وترسم طريقة التفاعل فيه مع مخرجات الأنظمة السياسية، بل وقد تذهب إلى أبعد من ذلك إلى رسم معتقدات المجتمع[4].

[1] محمد قيراط، "**الإعلام في زمن الحروب والأزمات: التلاعب والتظليل والتشويه**"، مجلة التواصل، العدد 16،(2006)، ص164-177.

[2] المرجع نفسه، ص172-174.

[3] لطفي محمد زيادي، "**أساليب الحرب الإعلامية في المنظمات الإرهابية وآليات التصدي لها: دراسة تحليلية على ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية**"،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03،(2018)، ص ص46-47.

[4] **المرجع نفسه**، ص45.

المطلب الثاني: إستراتيجية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الإعلامية

إن مرونة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ورغبتها في السيطرة على عالم صناعة الحرب وتمرّس العنف جعلتها تواكب التطورات الحاصلة في النظام الدولي، فمثلما طورت خدماتها نجدها رفعت مستوى تقنياتها، ولعل أهم تقنية نافست بها قوى الجيوش النظامية هي الإعلام وفي أدائها في إدارة الحروب الإعلامية اعتمدت على آليات أهمها:

1. صناعة السرديات

يقصد بصناعة السرديات أن تقدم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خطابات تدور حول شرعية وجودها وأهميته في حفظ السلم والامن الدوليين وذلك عبر عدة مستويات. ونجد أن الخطاب واللغة هي أهم ما تعمل من خلاله الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، حيث تقوم بتأطير المفاهيم وتستخدم دائما المفاهيم التي تجعلها تبتعد عن التعريفات الإجرامية، بل وتصنع لها القبول لدى الرأي العام، إذ تعرّف نفسها أساسا على أنّ أفرادها متعاقدون أمنيون بدل "مرتزقة" للدلالة على أن ما تقوم به من خدمات هو نتاج عقد قانوني بينها وبين الدولة أو الجماعات وهو ما يضفي الطابع الأخلاقي على أعمالها. كما تعتمد هذه الشركات على مفهوم الاستشارات الأمنية مقابل التوجيه التكتيكي وهو أحد أهم الوظائف الاستراتيجية المناطة بالجيوش النظامية[1].

تقدّم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة سردية جيوش الظلّ، إذ تؤكّد على أنّ جذورها الهيكلية مأخوذة من الخبرة العسكرية بما أنّ المؤسّسين لهذه الكيانات هم ضباط متقاعدون في الجيوش النظامية وقد اختاروا وضع خبرتهم العسكرية سوقا تجارية وعلى الدول الاستفادة منها خاصة إذا كانت الخبرة العسكرية التي تباع هي من منشأ الدول الكبرى وتحاول الشركات على التأكيد أن وجودها في الأساس هو التمثيل الحقيقي لانتصار الليبرالية[2].

[1] Andreas Kruch, Alexander Spencer «**Contested Stories of commercial Security: self-and media narratives of private military and Security companies**», Critical Studies on security, No03, pp.332-339.

[2] Salvador Santino, Tom Degroot, "**Private Military and Security Companies and the Militarization of Humanitarianism"**, journal of Developing Societies,December2021,No01,pp.55-61

تتبنى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خطابا إنسانيا اذ تعمل على وضع فكرة أساسية في ذهن الرأي العام بفكرة مفادها أن هذه الشركات هي الأكثر فاعلية في التعامل مع الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة إذ ترى أن الطبيعة اللاتماثلية لهذه الكيانات تجعلها خصما لها، وتحاول أيضا أن تبرز من خلال تقديم المساعدات الإنسانية وحفظ حقوق الانسان. ولعل اعتماد هيئة الأمم المتحدة عليها في عمليات بناء السلام هو النموذج الذي اعتمدت عليه هذه الشركات للتأكيد على هذه السردية بالذات، كما أنها تقوم دائما بعرض إنجازاتها على المستويات الإقليمية وأنها الأداة الأمثل لتحقيق الديموقراطية[1].

2. الدعاية الرقمية

تعتبر الدعاية الرقمية واحدة من أهم الوسائل والتقنيات التي اعتمدت عليها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الحديثة، إذ تعمل من خلالها على تعزيز صورتها الدولية كفاعل شرعي ومحترف محاولة نشر فكرة أنّ الشركات كيانات تقدم خدمات أمنية وعسكرية احترافية وأنها تأخذ وقتا أقل مما تأخذه القوات النظامية في التعامل مع النزاعات الدولية، وأنها في الأساس تقدم خدمات الدعم العسكري وأنها هياكل تؤمن بعمل المرأة وتدرجها ضمنه وتقدم لها مزايا رفيعة المستوى.

كما عمدت الشركات على نشر فكرة مفادها أنها كيانات تقدم رواتب أعلى من رواتب الجيش النظامي، وهو ما يحفز في الأفراد في الدول الضعيفة على الانضمام إليها وهكذا تصبح هياكل لها من الموارد البشرية ما بجعلها شبيهة بالجيوش النظامية، كما تؤكد أنها على الرغم من أن الأفراد داخل الشركة لا يقدمون الخدمة مقابل الانتماء لكنهم حريصون على نجاح أدائهم الأمني والعسكري في مناطق العقود[2].

وتروّج الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلى كونها النموذج الأصلح في التعامل مع التهديدات السبرانية والتصدي للقرصنة، خاصّة منها القرصنة البحرية، وقد أثبت نجاحها في التجربة الصومالية كفاءتها في التعامل مع مخاطر القرصنة، إذ تعاقدت الحكومة الصومالية

[1] خالد خيف، "**تأثيرات تعاقد الأمم المتحدة مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**"، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، (2019)، ص317-318.

[2] سامر مظهر قنطجي، "**الشركات شبه العسكرية: شركات استثمارية أم شركات للقتل المأجور؟** "، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 135، (2023)، ص09-12.

سنة 1999 مع شركة هارت إنترناشيونال البريطانية (Hart International) لتقديم الخدمات الاستشارية وكذا التدريب والدعم اللوجيستي لقوات خفر السواحل الصومالية ونجحت بفضل خبراتها في المساهمة في وقف إلقاء النفايات السامة في المياه الإقليمية الصومالية[1].

[1] رشاد سوزي، **مرجع سابق**، ص128.

المطلب الثالث: شركة فاغنر (Wagner) النموذج الرائد في الحروب الإعلامية

إنّ التطوّر الذي عرفه ميدان الحرب أثر وبشكل كبير على التقنيات التي تستخدمها الدول والجماعات لضمان مصالحها، وسرعان ما انتبهت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لهذا التطور وحاولت اللحاق بتقنياته كي تطور أداءها الخاص، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه حول دور الشركات في إدارة الحروب الإعلامية هو هل تصنع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أرضيات الكترونية وقنوات إعلامية خاصة بها أم أنها تتغذى من صنع الدول؟

تعتبر شركة فاغنر النموذج الرائد في إدارة الحروب الإعلامية واستخدام استراتيجية صناعة السرديات، إذ أنها منذ بداية سنة 2014 تقوم بالتعريف عن نفسها باستخدام دلالات مختلفة مثل متقاعدو الدفاع، شركة الاستشارات الأمنية وإدارة المخاطر، كما انها تعتمد في كل دولة تذهب إليها على آلية إعلامية مغايرة محاولة بذلك التأثير في بنية الرأي العام المحلي والعالمي في مدى فاعلية أدائها الأمني وضرورة الاعتماد عليها.

وتسعى شركة فاغنر إلى السيطرة على الصناعة العسكرية بوجه الخصوص وبصفة عامة إلى تحقيق مصالح دولتها الأم روسيا، حيث يبرز أنّ أماكن انتشار الشركة هي مواقع حيوية تضمن مصالح روسيا. لعل النموذج الأبرز هو حالة أوكرانيا أين شاركت فاغنر في القتال المباشر مع الجيش الروسي خاصة في معركة باخموت أين عزز وجود جنود الفاغنر من نجاح العملية، كما أن الأخيرة بعد كل معاركها في أوكرانيا تقوم بنشر مقاطع فديو تظهر من خلالها رغبتها في مساندة الجيش الروسي وكذا خلق حالة من الإحباط لدى الجيش الأوكراني خاصة وأنها تروي العديد من بطولاتها وكفاءتها في التعامل العسكري[1].

لم تقف شركة فاغنر عند حدّ أوكرانيا بل سبق لها وأن مارست الدعاية الرقمية لتضمن تواجدها في أفريقيا. وتبرز لنا حالة مالي حيث تثبت تقارير أن شركة فاغنر منذ سنة 2020 كانت تهيئ لدخول مالي، إذ عملت على الترويج من خلال صفحات على منصة الفايسبوك إلى خدماتها وضرورة نشر قواتها وأنّ ما تقوم به فرنسا هو استعمار جديد يعمل على استغلال موارد الدول، وأنه نوع من أنواع الإرهاب الجديد. وقد لاقت هذه المنشورات رواجا واسعا في مالي

[1] Erik Herbert Lohmus, The Role of the Wagner Group in the Russo – Ukrainian War, CMC Senior Theses Claremont Mckenna College, 2023, pp.15

وتم التعاقد رسميا مع الشركة سنة 2021 وقد حاولت الشركة أن تضع روسيا كبديل عن فرنسا رغبة في التخلّص من المنظومة الغربية[1].

يقول خبير التنمية النيجري ايديات حسين فيما معناه أنّ تعرض الأفارقة لمنصات التواصل الاجتماعي شبيه بإذاعة الرصيف أي محتوى واحد وجهور كبير، وحسبه فإن هذه الميزة هي ما عزز لفاغنر استخدام منشورات الفايسبوك لنشر خطابها الداعي لفكرة التحرر من الاستعباد والامبريالية. وفي فيفري 2020، ثبتت آليات الإعلام للشركة نجاحها إذ تم رصد حوالي 24000 منشور بنفس المنهج يركز على فكرة مناصرة تواجد الفاغنر في مالي وضرورة الإبقاء على الحكم العسكري[2].

كما اعتمدت الشركة أيضا على فكرة إنتاج أفلام روائية تمجّد بطولات جنود فاغنر بعنوان (the tourist) بحضور الآلاف من جماهير، وقد صوّر هذا الفيلم فاغنر على أنهم أبطال يقومون بحماية أفريقيا من الإرهاب الفرنسي[3].

تعتمد الشركة على فكرة التعتيم الإعلامي وتحاول دائما أن تبقي أنشطتها الحقيقية في معادلة ضبابية، فلا يمكن الوصول إلى أي معلومات تدين أنشطتها. وقد برز هذا الأسلوب بعد مقتل ثلاثة صحفيين روس حاولوا تصوير فيلم وثائقي يذكر أنشطة الفاغنر بشكل حقيقي في دولة أفريقيا الوسطى[4].

[1] Raphael Parens, "**The Wagner Group 's Play Book In Africa :MALI**", The Foreign Policy Research instute, March 2022,pp.04-17

[2] Kyle Hiebert ,"**In 2022 Digital Propaganda and Mercenary Campaing Go hand in Hand** ",31/07/2022 , IN: https://www.cigionaline.org, Asseccd on:15/05/2025

[3] Andrei Batov, **The Toursit « Russia :Aurum Production and Russian House,2021.Propaganda film**. IN,: https://www.youtube.com/watch?v=nxl1-6PcKn8 Asccessd on:15/05/2025

[4] الجزيرة، "مجموعة فاغنر الروسية.. مليشيا تمردت على بوتين فكان مصيرها التفكك"، 2024/06/24، على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2025/05/17.

المبحث الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وحفظ امن الكيان الصهيوني

تعتبر منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر اشتعالا بالنزاعات في الوقت الحالي، ويعود هذا أساسا إلى تواجد الكيان الصهيوني الكيان غير الطبيعي في الأراضي الفلسطينية، هذا الكيان الذي غير من الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وأضاف معتقدات تختلف عن معتقدات السائدة في المجتمعات تلك المنطقة.

المطلب الأول: بناء الدولة والتأسيس للسوق الأمنية الخاصة

إنّ الكيان الصهيوني احتاج في البداية الى ارض يضع عليها مخطط بناء الدولة، وحسب تصوره هي أرض المقدسة التي يحيا عليها اليهود، وقد أقيم تأسيسا على وعد بلفور سنة 1917 وهو الوعد الذي منحته بريطانيا لتيودور هرتزل(Thedor Herzl) مؤسس الحركة الصهيونية والذي نص على فكرة انشاء وطن لليهود، قع اختيار بعدها على ارضي فلسطين المحتلة.

1. بناء دولة الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية

تأسّس الكيان الصهيوني (إسرائيل) عام 1948، بعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم 181 في عام 1947 الذي نصّ على تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى دولتين، وتبقى القدس تحت إشراف دولي. أعلن ديفيد بن غوريون رئيس الحركة الصهيونية عن قيام "دولة إسرائيل" في 14 مايو 1948، بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد اعتمدت الحركة الصهيونية لشرعنه وجودها في المنطقة العربية على مزاعم دينية وتاريخية لتبرير إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. حصل الكيان الصهيوني على الاعتراف الدولي السريع من بعض الدول خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي[1].

ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في استقرار الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط معتبرة أن بقاءه والحفاظ على مصالحه هو أحد الثوابت التي لا تتغيّر في سياسة الخارجية الأمريكية، بل وأصبح الكيان الصهيوني ومسألة أمنه أحد أهم العوامل التي تساعد في

[1] وليد خالدي، "**بناء الدولة اليهودية 1897-1948: الأداة العسكرية**"،مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39،(1999)، ص29-31.

خطابات الانتخابية لصناع القرار الأمريكيين ويعود هذا أساسا إلى تأثير الذي يقوم به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

سعى الكيان الصهيوني ومنذ وجوده إلى إثبات أنه الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنه النموذج الأشهر في الحرية وحقوق الانسان، ويسوّق لنفسه كدولة شرعية في المنطقة، وقد بذلت مجهودات دولية من أجل كسب الاعتراف العربي على وجه الخصوص وظهرت موجات من التطبيع على كافة الأصعدة بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وقد أثبت الكيان بعد موجات تطبيع خاصة على مستوى المنطقة أن البحث عن مصالح هو ما يحكم العلاقات الدولية[2].

2. السوق الأمنية للكيان الصهيوني

يعتبر الكيان الصهيوني منذ الحرب العالمية الثانية من الأوائل الذين أسّسوا لبروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وأسّست أول شركة خاصة باسم هاشميرا (Hashmira) وذلك سنة 1937، أي قبل بناء الدولة، وقد أصبحت الشركة فيما بعد فرعا من فروع شركة (G4S). في البداية اعتمد عليها الكيان لتوفير المعلومات الاستخباراتية التي تتيح له بناء الدولة ووضع أجهزة الدولة[3].

بعد الأحداث التي خلفتها نكبة 1948 أدرك الكيان ضرورة تبني الخصخصة الأمنية وأنه يجب أن يعتمد مرّة أخرى على هاته الشركات في إطار التعاون المشترك مع أجهزة الدولة لعل أبرزها جهاز الشاباك، ويرجع سبب اعتمادها على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بوجه الخصوص إلى رغبتها في إثبات شرعيتها حيث تسعى إلى كسب الدعم الذي يقدمه الرأي العام الدولي وامتلاك القدرات العسكرية المتفوّقة. وقد عرفت دولة الاحتلال بأنها تأخذ العلاقة مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة عبر مستويين؛ الأول وهو المستوى المحلي حيث تتعاقد مع

[1] عمر فاتح شكالي، زوبير جنيدي، " **تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي**"،مجلة قضايا المعرفة، العدد 01، (2018)، ص 74-81.

[2] ربيع نافعي، التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على حقوق الشعب الفلسطيني، (مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد01، 2022)،ص 97-100

[3] وليد عبد الحي، "**إسرائيل وشركات الامن الخاصة**"، 2019/12/31، على الرابط: https://www.natourcenters.com ، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.

شركات أمنية وعسكرية خاصة الكيان الصهيونية، أما على المستوى الثاني فتكون العقود مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة متعددة الجنسيات[1].

بعد أحداث 11سبتمبر2001، أصبحت الشركات الصهيونية التابعة للكيان من أكبر الشركات التي تصدّر الخدمات الأمنية للدول، حيث تشير التقارير إلى وجود حوالي 600 شركة أمنية خاصة محلية ووجود أكثر من 100شركة صهيونية موزعة عبر عدد من دول العالم، هذه الشركات تديرها جهات رسمية وشبه رسمية في الكيان الصهيوني وتعمل في أكثر من 70 دولة من بينها دول عربية، وتتمثل جلّ الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في التدريب ونقل الأسلحة وجمع المعلومات الاختطاف والتعذيب وكذا إدارة السجون واستجواب المساجين[2].

[1] **المرجع نفسه.**

[2] داليا عاطف عيسى شروف، "**المسؤولية عن أعمال الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة العاملة مع إسرائيل: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان**"، رسالة ماجستير تخصص قانون عام، (كلية الحقوق، جامعة القدس فلسطين،2021)، ص31.

المطلب الثاني: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ودورها في الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني

إنّ اعتماد الكيان الصهيوني على الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصّة دفعها إلى تقديم خدمات تثبت من خلالها جدارتها الأمنية وتعتمد هاته الكيانات في الأراضي الفلسطينية على آليات عديدة تحاول بها الحفاظ على الأمن والسلم في الكيان الصهيوني وضمان استقرارها.

1. خدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

تقدم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الكيان الصهيوني سواء المحلية أو متعددة الجنسيات مجموعة من الخدمات لدولة الكيان ولعل أبرز هاته الخدمات هي:

أ. خدمات نقاط تفتيش:

تعتبر نقاط التفتيش جزءا من استراتيجية السيطرة التي يعتمدها الكيان في المنطقة وهي مفروضة على الفلسطينيين، وتعتبر هذه الآلية جزءا من التأسيس للتمييز العنصري، وقد هندست نقاط التفتيش على شاكلة المحطات الدولية في المطارات يتم فيها عرض الوثائق الرسمية. وتعرف السلطات الكيان الصهيوني نقاط التفتيش على أساس أنها معابر، في إشارة إلى الفصل الحدودي للدولتين، وقد سجلت تقارير إعلامية عن وجود 96 نقطة تفتيش في الضفة الغربية مقسمة إلى 57 نقطة تفتيش داخلية و39 نقطة تفتيش حدودية[1].

تعتبر سنة 2006 البداية الفعلية للنشاط الأمني والعسكري الخاص في الكيان الصهيوني، ووقد اعتمدت هذه الكيانات في مسألة التفتيش لسببين رئيسين: الأول هو الخفض من التكلفة المالية والسياسية الأمنية، والثاني هو القدرة على التهرب من القانون الدولي الإنساني في حال رصدت انتهاكات إنسانية. وتعتبر شركة جي فور اس (G4S) النموذج الأبرز، إذ تعمل على تأمين المطارات والموانئ والبنوك وكذا نقاط التفتيش، (المعابر) مثل قلنديا وإيريز[2]، ونجد أيضا شركة شيلغ لافان (Lavane Shellg) التي تعوقد معها من طرف وزارة الدفاع

[1] داليا عاطف عيسى شروف، **مرجع سابق**، ص34.

[2] شادي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص43.

الإسرائيلية لتشغيل المعابر الحدودية. كما توفر الشركة حراسا ومفتشين لعدة حواجز في الضفة الغربية من بينها حاجز ترقوميا وميتار في محافظة خليل[1].

ب. تامين المستوطنات:

توجد أكثر من 250 مستوطنة في فلسطين وهي التجمعات السكانية لليهود، ونظرا لأهمية حمايتها باعتبارها جزءا من الأمن القومي للكيان، اعتمدت على الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في مجال الحماية. في سنة 2008 اعتمد على خدمات الشركات فيما يقارب 40 مستوطنة، ومن بين أهم الشركات التي قدمت هذه الخدمات شركة G1 التي توفّر المعدّات الأمنية والموظفين للمستوطنات في الضفة الغربية. ومن بين المستوطنات نجد مستوطنة ميشور عيليت، كاليا حيث أثبتت الشركة فعالية أدائها في خدمات الحماية، كما أنها تقدم الدعم والتعاون للجامعات ومراكز البحث أبرزها تعاونها مع جامعة أريبل في مستوطنة أريبل في الضفة الغربية، هذا على الجانب الإسرائيلي إلا أنها تقوم بانتهاكات جسيمة في حقّ الفلسطينيين من بينها مصادرة أملاكهم الخاصّة لا سيما تلك الخاصة بالفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية[2].

ج. إدارة السجون واستجواب المساجين

يهدف الكيان الصهيوني دائما إلى كسب التأييد الدولي بما يعزز شرعيته، ولا يكون هذا إلا بالحفاظ على صورته أمام القانون الدولي الإنساني، وهو الأمر الذي حفّزه على الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في مسألة التعامل مع الأسرى وإمكانية بناء سجون خاصة بهذه الشركات. وتوجد حوالي 17 شركة تعاقد معها الكيان الصهيوني فيما يخصّ خدمة إدارة السجون واستجواب المساجين.[3]

قدمت شركة جي فور اس (G4S) دعما لوجيستيا وتقنيا لسجون الكيان الصهيوني، بما في ذلك كاميرات المراقبة وأنظمة التحكم في الدخول في كل من سجن عوفر وسجن النقب، وقد

[1] "**شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة.. عين على الحرب وأخرى على الحرب**"، Https://www.aljazeera-net.cdn ، 2024/03/19، تاريخ الاطلاع :2025/05/19

[2] داليا عاطف عيسى شروف، **مرجع سابق**، ص57-61.

[3] فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص71.

كشفت تقارير عن انتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان والطفل في فلسطين وذلك من خلال التواطؤ في الانتهاكات وتوفير البيئة الملائمة للاعتقالات التعسفية والاستجواب القسري[1].

2- مستقبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الكيان الصهيوني بعد طوفان الأقصى

إن أحداث طوفان الأقصى أحدثت ثورة عالمية في الرأي العام العالمي وكشفت عن حقيقة أن الكيان الصهيوني ما هو إلا عضو غير طبيعي في المنطقة، وهو الأمر الذي لم تتقبله حكومة الكيان وأظهرت هذا من خلال اعتمادها على الإبادات الجماعية وجرائم القتل الوحشية. وباعتبار أنّ الكيان الصهيوني يستفيد من الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية في حالة السلم فهذا يعني أن حالة الحرب، وهي الحالة التي تدر الأموال على هاته الكيانات تجعلها تستفيد من إطالة أمد الحرب، إلا أنه ومع الضغوطات الدولية بالانسحاب ووقف إطلاق النار ظهرت نقطتان مهمّتان: ما هو مستقبل هذه الشركات خاصة العاملة في قطاع غزة بعد وقف اطلاق النار؟

- شركات متخصصة في العمليات القتالية إلى شركات تقدم المساعدات الإنسانية، أي أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة قد تغير من طبيعة دورها لضمان أرباحها، وتصبح الآلية المتخصّصة في إعادة إعمار غزة والسهر على وصول المساعدات الإنسانية، خاصة بعد خطاب ترامب الذي أقر فيه أن الشريك الموثوق في عملية تقديم المساعدات هو الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، خاصة وأن لها تجارب سابقة في إعادة الإعمار وحفظ وبناء السلام بالإضافة إلى قدرتها على التكيف والفعالية في الأداء في حالتي السلم والحرب[2].
- بالرغم من التاريخ المشترك والطويل بين الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والكيان الصهيوني في مجال الخدمات العسكرية، إلا أنّ فكرة الانسحاب من غزّة تؤرّق حكومة الكيان فهي تتخوّف من الفراغ الأمني الذي سيحلّ بالمنطقة خاصّة وأنها تعي فكرة أنّ الشركات تقتات من الفراغ الأمني في المناطق وقد تصبح الأخيرة فاعلا في المنطقة، بل وقد تسمح لنفسها بالسيطرة على الإقليم، ذلك أنّ الطبيعة التجارية والرغبة في التفوّق

[1] **War on Want, G4S: Securing Profits, Globalising Injustice**, (London: War on Want, 2015), pp.03-10.

[2] يونس حسام، "**الشركات الأمنية الخاصة كبديل للانروا في قطاع غزة: الأهداف الاسرائيلية والتأثيرات المحتملة عل المسار الإنساني**"، مركز إسلام للدراسات الاستراتيجية، 2025/01/08، على الرابط: https://www.peacecss.com ،تاريخ الاطلاع: 2025/05/18.

هي ما يحرك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لتطوير خدماتها وحتى الانتشار في العديد من مناطق العالم[1].

[1] Nathan Klabin, "**Private Military Campanies Find a Role in Gaza's Security void**", 02/04/2025, IN: https://www.themedialine.org ,Accessed 20/05/2025

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق طرحه، نستخلص في الفصل الثالث أنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فواعل غير دولاتية عززت خبراتها العسكرية من الاعتماد عليها في الحروب وأصبحت أحد أهم الفواعل التي تعتمد عليها الدول الكبرى في تسيير مصالحها.

إنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 طانت بمثابة العودة الكبرى للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، حيث أصبحت هذه الكيانات تدير حروبا كانت في الماضي حروبا تستفيد منها دول صغرى، وهي الحروب بالوكالة، وقد عززت الضبابية القانونية لهذه الشركات من فكرة الاعتماد عليها، ذلك أنها تساعد في التهرّب من المساءلة القانونية.

أصبح الاعلام أحد اهم التقنيات التي ما يتم من خلالها حسم المعارك دون الدخول في حروب دموية، ولجأت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلى تطوير تقنياتها الإعلامية والاعتماد على الدعاية والاشاعة للتأثير على الدول بغية الحصول على عقود معها، لكن ما يطرح الجدل هو أنّ إدارة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة للحروب الإعلامية يجعلها خطرا محتملا، ذلك أن الإعلام يهندس النمط العام للتفكير سواء على المستوى المحليّ أو العالمي.

الكيان الصهيوني الدولة التي صنعتها الدول العظمى أصبح أمنها والحفاظ على استقرارها أحد الأدوار الحديثة التي تناط بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، هذه الكيانات التي تتغذى على الصراع كونه يحقق لها المكاسب المادية في المنطقة تحاول عبر آليات عديدة أبرزها تأمين المعابر الحفاظ على الاستقرار القومي للكيان الصهيوني. لكن أحداث طوفان الأقصى قد ترسم خارطة جديدة للمصالح بين حكومة الكيان والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

الخاتمة

إنّ ظاهرة الخصخصة التي انتشرت فترة الثمانينات والتسعينات تحديدا فترة الحرب الباردة، أثرت على العديد من القطاعات في الدولة ومن أبرزها قطاع الأمن، اذ ظهرت فواعل أمنية وعسكرية جديدة غير الدول، وأضحت المنافس الأول لها في توفير الحماية لمواطنيها، وقد كان هذا التحول نتاجا لجملة من الأسباب والعوامل، حيث أدت الريادة الليبرالية ونظام السوق الى اتجاه الدول نحو التقليل من نفقاتها العسكرية الخاصة بجيوشها النظامية، واعتمدت على الخدمات التي تُقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ويعود هذا أساسا الى قدرة هذه الشركات على التفاعل والتصدي للتهديدات الأمنية التي عجزت الدول عن التعامل معها، ان قدرتها على التفاعل ترجع الى التطور التكنولوجي الذي تحققه الشركات في مجال السلاح والتدريب والطيران ، وهو الأمر الذي حفز الحكومات على التعامل معها.

إنّ التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يكون في مرحلتي السلم والحرب، فبرزت أدوارها في حالة السلم من خلال تقديمها أدوار الحماية الشخصية وكذا تأمين الموارد والمشاريع الاقتصادية، لم تكن العقود حكرا على دول فقط بل اعتمدت المنظمات الدولية على الخدمات التي تعرضها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في مرحلة بناء وحفظ السلام في الدول التي خرب النزاع فيها البنية التحتية، لم تتوقف الشركات عند هذا الحد بل أصبحت تقدم خدمات الاعمال الإنسانية مثل الإغاثة في الكوارث الطبيعية.

تعتبر الحرب أعقد الظواهر في العلاقات الدولية، وأكثرها تشابكا حيث تتركب أساسا من عدة عوامل ومحفزات تديرها فواعل مختلفة أبرزها الدول، لكن دخول موجة الخصخصة في هاته الظاهرة وجعلها سوقا لعرض الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة جعلها الأرضية التي تستند عليها هاته الشركات في اثبات جدارتها، وأصبحت الأخيرة احد ابرز الفواعل غير دولاتية التي تنافس الدولة في ابرز مميزاتها وهي احتكار القوة ذلك ان الدولة هي الوحدة الدولية التي تمتلك القدرة على العنف المشروع، وبوجود الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أصبحت الدولة في حالة ضعف خاصة تلك الحكومات الضعيفة القائمة على الهشاشة السياسية فنتج عنه أنها أضحت سوقا لصناعة الحرب.

إنّ الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تعتبر أحد أبرز النتائج التي صنعتها موجة الخصخصة في قطاع الامن، ما يعني أنها من فواعل الامن الخاص، كغيرها من الفواعل التي تمارس العنف الخاص مثل المليشيات والجماعات المتمردة، الا ان

مساهمتها في عمليات السلام ودعم حكومات في الدول الضعيفة، جعل لها قبولا على المستوى الدولي والمحلي، وأصبحت الأخيرة أكثر طلبا بالنسبة للدول خاصة منها تلك الدول التي تعاني من الهشاشة السياسية، وهو ما يفسر ان النقاش حول قبول هاته الكيانات هو نقاش سياسي واقتصادي

تحمل نتائجه دائما التضارب ذلك انها تربط بين عاملين جوهريين في النظام الدولي، خاصة وان أولى بدايتها كانت مع الشركات النفطية الأخيرة التي خطت في مرحلة تاريخية القرار الدولي اذا أنه تم الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لتوفير خدمات الحراسة وتامين على المناطق التي يجري فيها الاستثمار الاقتصادي النفطي لتلك الشركات، ثم وبعد فاعليتها تم تصدير خدماتها الى الدول في اطار خصخصة العنف.

برزت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية بأدوار كانت في السابق حكرا على الجيوش النظامية، فقدمت الدور التدريبي وهو التأسيس الأول للجنود في الجيوش، وساعدها في ذلك أنّ المُؤسسين لها كانوا ضباطا سابقين في الجيش؛ أي انهم يمتلكون الخبرة العسكرية والحس الأمني اكثر من غيرهم، فتصبح تلك الخبرة التي كانت سابقا نظامية سلعة تعرض في الأسواق الأمنية وتباع في إطار العقود رغبتا في تحقيق الأرباح والمصالح المادية، كما شاركت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في القتال الى جانب الجيوش في مرات كثيرة، وغيرت هي استراتيجيا الحروب بالنسبة للدول، وساهمت في فوز الأطراف التي تعاقدت معها الأمر الذي عزز من التعامل معها بالنسبة للحكومات.

لم تتوقف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة عند حد الأدوار البسيطة بل انتقلت الى اكثر الأدوار حساسية وتأثيرا في بنية الامن، وهي الاستخبارات التي لطالما عرفت على انها أكثر الوظائف سرية وخصوصية ذلك أنها تقوّم سلوك الدولة واتجاهها الأمني، وحولت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الوظيفة الاستخباراتية من وظيفة سيادية تنشط فيها مؤسسات رسمية بغية التعامل مع التهديدات التي قد تواجه الدولة، الى سوق تخضع لقانون العرض والطلب؛ ما يعني أن هاته الشركات عملت على جعل قيمة الأمن مرتبطة بسوق صناعة الحرب، فسعت ككيانات تجارية ترمي الى الربح المادي بيع معلومات وخدمة الأطراف المتعاقدة معها، وأثبتت بتجارب عبر التاريخ ان لها

كفـاءة عاليـة فـي مجـال الاسـتخبارات، ويعتبـر النمـوذج اليوغسـلافي الرائـد بالنسـبة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في دورها الاستخباراتي.

بعـد أحـداث11سـبتمبر2001 تغيـرت التهديـدات الأمنيـة وأصـبحت أكثـر حـدة، حيـث ظهـر الإرهـاب التهديـد الـذي غيـر الاسـتراتيجيات الأمنيـة للـدول، مـع بـروزه وتجليـات مخـاطره بـرزت الحـروب بالوكالـة الظـاهرة التي خطـت مـن قبـل التـاريخ الـدولي فتـرة الحـرب البـاردة، إلا انّ مـا يميزهـا هاتـه الفتـرة ان الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة هـي التي تـديرها على عكـس المرحلـة الأولى لحـروب بالوكالـة أيـن مـا كانـت الـدول الصـغرى هي التي تسـتفيد مـن الأربـاح التي تـدرها الحـرب، فظهـرت الشـركات الأمنيـة والعسـكرية في إدارة الحـروب بالوكالـة في كـل مـن أفغانسـتان والعـراق، حيـث حاولـت ان تبرر ظهروهـا بفكـرة أنهـا كفاعـل رائـد في مجـال الأمـن الخـاص يحـق لهـا ان تكـون شـريكا في الحـرب خاصـة وأنهـا تعمـل علـى تطـوير تقنياتهـا وكـذا الرفـع مـن كفـاءة التـدريبات التي تقـدمها لموظفيهـا في إطـار الحـرب علـى الإرهـاب، ان حاجـة الـدول لشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في إدارة الحـروب بالوكالـة تعـود أساسـا لفكـرة التهـرب مـن مسـاءلة القانونيـة التي يطرحهـا القـانون الدولي في إطار الحفاظ على الامن والسلم الدوليين.

بعـد تجربـة الولايـات المتحـدة لشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في العـراق، ترسـخت فكـرة ان هاتـه الكيانـات أصـبحت أكثـر مـن مجـرد صـناعة خاصـة ذلـك أنهـا أصـبحت الأداة الجيوسياسـية التي تعمـل علـى حمايـة مصـالح الدولـة الام، أي ان الاسـتراتيجية التي تعمـل بهـا الشـركات بعـد غـزو العـراق سـنة2003 هي ضـمان مصـالح الدولـة الام، وذلك كمـن خـلال الانتشـار في المنـاطق التي تحقـق المصـالح الحيويـة للدولـة، وقـد عمـدت على تطـوير اسـاليبها الاسـتخباراتية والقتاليـة في آن واحـد، وقـد سـاعدها في تحقيـق أهـدافها ان القـانون الـدولي لـم يعـرف بعـد تطـورا في نصوصـه القانونيـة فأضـحت الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة الفاعـل الـذي يتهـرب مـن جرائمـه وانتهاكاتـه لحقـوق الانسـان بمجـرد مـا ان تـم تغيير اسـم الشـركة فـلا يثبـت عليهـا أي جـرائم إنسـانية بـل تعمـل هاتـه الأخيـر على التـرويج بأنهـا الفاعـل الـذي يتفاعـل وتلـك التهديـدات اللاتماثليـة والتي تعجـز الجيـوش النظاميـة على التعامـل معهـا، وهـو مـا يثبـت صحة فرضـيتنا الثالثـة التي تطـرح ان الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة امتـداد للمصـالح الجيوسياسـية للـدول الأم.

الجـدير بالـذكر، أنّ الشـركات الأمنيـة والعسـكرية هـي أحـد الأدوات التـي تسـعين عليهـا مجمعـات صـناعة السـلاح، وبالتـالي فـان هـذا يـدل على ان هاتـه الكيانـات هي

كيانات تضمن استمرارية نشاط صناعة السلاح الأخير الذي يؤثر في صناعة قرار الحرب، خاصة وانه يعتمد على نظام المبيعات ولصالحه الحروب الطويلة الاتماثلية حتى وان أثرت على السلم والامن الدوليين، لان هذا الفواعل يُفّعل نشاطها في ميدان الحرب ما يعني ان وجود هاته الشركات يحقق لها مكاسب مادية وحركية لنشاطها وصناعتها.

من خلال دراستنا للأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة، يتضح لنا أنّ الشركات عملت على اللحاق بتطورات الدولية خاصة على مستوى التقنية، ويظهر هذا جليا في استخدامها للإعلام في الترويج لخدماتها، كما سعت الى تأثير على البنية القرارية للشعوب ذك لأنها ترى أن مكون الأساسي لقرار في الدو هو معيار تقبل الشعوب لانهم يكونون الرأي العام سواء المحلي او الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدعاية الرقمية لهاته الشركات تعمل على التأسيس لأرضية الخصبة التي تسمح لها بتحقيق مصالحها سواء، وقد ساهم هذا في انتشاها في عدد من الدول التي ترى فيها سوقا خام للمصالح المادية والحيوية سواء على مستوى الشركة او تحقيقا لمصالح الدولة التي تنتمي اليها.

إن الحديث عن أدوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة، يقودنا الى احد اكثر الأدوار التي امتدت عبر التاريخ، وهو حفظ أمن إسرائيل ذلك ان الأخير يبحث دائما عن عصري الشرعية والقبول لدى الرأي العام، الا ان تخوفه من فقدانه للمساندة الدولية يجعله يتعاقد مع الشركات الأمنية العسكرية الخاصة هاته الكيانات التي لا تخضع لمعيار قانوني أكثر من تزكية الدول، ما يعني انها تتيح له التهرب من المساءلة الدولية عن الانتهاكات التي يقوم بها في فلسطين، وهو ما يبرز في ان تعاقده مع الشركات يكون ي أدوار حساسة مثل دورها في التفتيش في معابر وكذا حماية المستوطنات وما لا يجب اغافله ان هذه الخدمات خدمات تقوم بها أجهزة قومية داخلية، ما يثبت ان هذا الاعتماد قائم على أساس التهرب من تبعات القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان.

ان أحداث طوفان الأقصى لم تؤثر فقط في ان إسرائيل، فقدت صورتها القائمة على مظلومية امام القانون الدولي، بل انعكست على علاقاتها مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بعد تاريخ طويل من تعاون، فمقترح ان تتراس هاته الشركات للعمليات المساعدات الإنسانية في غزة يطرح فكرتين أساسيتين، من ناحية الأولى انه تم عسكرة العمليات الإنسانية والتي قد ينتج عنها جرائم اكثر وحشية خاصة وانه لا يجب

ان يتم اغفال ان الأخيرة قد تستغل الضبابية القانونية المحيطة بها وتتهرب من مساءلة الدولية، اما من ناحية الثانية طرحت فكرة الفراغ الأمني، اكثر الظواهر تعقيدا اذ انها تصبح معادلة متشابكة من الفواعل وأن العلاقات الدولية تخضع لمبدأ الشك وعدم الثقة خاصة في قطاع الامن، تتخوف إسرائيل من فكرة ان تواجه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كخصم في الأراضي الفلسطينية، ذلك انها تعيي ان هاته الأخيرة فواعل تسعى دائما البحث عن المصالح والارباح وإثبات الجدارة والفاعلية في إدارة الحروب.

ان خصخصة الامن طرحت أحد أكثر الظواهر المعقدة، وهي ظاهرة خوصصة الحرب هاته الأخيرة التي تؤسس لها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إطار الديناميكية وتحقيق الأرباح، فيحدث انه أصبحت الحرب سلعة أكثر من كونها اختلاف في الرؤى والمصالح، اذ غيرت هاته الشركات من الاستراتيجيات العسكرية والاستخباراتية لدول وهو الامر الذي يؤسس لسناريو جديد تتخوف منه عدد من الدول هو هل في إطار الخصخصة وصناعة الحرب هل تعيد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بناء مفهوم التهديد لتعرف الامن وفقه؟ وهل تسمح لها دقتها وقدرتها على التفاعل بأن تأخذ وجه لفواعل دولاتية أخرى مثل الجماعات الإرهابية؟

في الأخير، نستنتج ان الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة هي احد الفواعل التي طرحتها الرأسمالية والعولمة، وان أدوارها في الحرب هي أدوار متشابكة تتسابه الى حد كبير مع الأدوار التي تقوم بها الجيوش النظامية، ما يعني ان هاته الفواعل وعلى الرغم من انها تقدم نفسها على أساس انها كيانات تجارية تبيع الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة في ميدان الحرب تحديدا تنافس الدول القومية في قدرتها على احتكار العنف المشروع، وكذا السيادة ذلك انها تعرض دور القتال والاستخبارات الأدوار السيادية التي تبني هرمية القرار في الدول.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

I. باللّغة العربية

1. أحمد أبو خير مصطفى، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة: دراسة قانونية وسياسية**، القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2008.
2. أحمد أبو خير مصطفى، **مستقبل الحروب: دراسات ووثائق**، مصر: مصر العربية للنشر والتوزيع،2009.
3. الحاج حسن علي، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات الأمنية**، أبو ظبي: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط01، 2007.
4. العيساوي ماك محسن، **الحروب بالوكالة: إدارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية**، دار العربي للنشر، مصر 2014.
5. النيرب باسل يوسف، **المرتزقة: جيوش الظل**، الرياض: كعبان للنشر، 2008.
6. كلاوزفيتز كارل فون، **في الحرب**، ترجمة ديري أكرم، الايوبي هيثم، القاهرة: دار الكتاب العربي لنشر.
7. أبو هلال فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
8. زيدان زكي حسين، **الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الامن القومي للدولة في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي**، طنطا: مدرسة الشريعة الإسلامية.
9. سكاهيل جيرمي، **بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم**، بيروت: شركة مطبوعات للتوزيع والنشر، ط03، 2010.
10. فرج الله فيصل إياد، مسؤولية **الدولة عن انتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والامنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**، بيروت، دار منشورات الحلبية، ط 01، 2013.
11. علي رزق أحمد، **الحرب الناعمة وأجيال الحروب: استراتيجيات السيطرة**، (لبنان: دار بيروت لنشر والتوزيع،2020).

II. باللغة الإنجليزية

1. Abrahamsen, Rita, and Michael Williams. **Security Beyond the State: Private Security in International Politics**. Cambridge University Press, 2011.

2. Avant, Deborah. **The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security**. Cambridge University Press, 2005.
3. Calazans, Erika. **Private Military and Security Companies: The Implications Under International Law of Doing Business in War**. Cambridge Scholars Publishing, 2016.
4. Cilliers, Jakkie, and Ian Douglas. "**The Military as Business: Military Professional Resources Incorporated**." **In Peace, Profit or Plunder**?, edited by Jakkie Cilliers and Peggy Mason. Pretoria: Institute for Security Studies, 1999.
5. Douglas, Ian. "**Fighting for Diamonds: Private Military Companies in Sierra Leone." In Peace, Profit or Plunder? The Privatisation of Security in War-Torn African Societies**, edited by Jakkie Cilliers and Peggy Mason. Pretoria: Institute for Security Studies, 1999
6. Kinsey, Christopher. **Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies**. USA/Canada: Routledge, 2006.
7. Mandel, Robert. **Armies Without States: The Privatization of Security**. Lynne Rienner Publishers, 2002.
8. Shulsky, Abram, and Gary Schmitt. **Silent Warfare: Understanding the World of Intelligence**. Washington: Potomac Books, 2002.
9. Singer, P.W. **Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry**. Cornell University Press, 2008.
10. War on Want. G4S*:* Securing Profits, Globalising Injustice*.* London: War on Want, 2015.

ثانيا: المقالات من المجلات

I. باللّغة العربية

1. أغلـو أحمـد، "هـل أصـبحنا في الجيـل السـادس؟"، **مجلـة الجـيش اللبنـاني**، ا لعـدد 05، (2019).

2. العاقل رقية، "توظيف الشركات العسكرية والامنية في النزاعات المسلحة"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، (2023).
3. الزين محمد، "حقل الدراسات الاستخباراتية من السرية الى العلنية دراسة في النشأة والتطور"، **مجلة المدارات السياسية**، العدد1، (2024)
4. العدوان خالد عيسى، "علم الاستخبارات في ضوء الدراسات الأمنية والاستراتيجية ونظريات العلاقات الدولية في السياسة العالمية: مقاربة نقدية"، **مجلة كلية احمد بن محمد العسكرية**، العدد 28، (2021)
5. بوسماحة نصر الدين، "الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: الوجه الاخر لعودة المرتزقة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، (2017)
6. بدوي بدر، فقير صلاح، "الصراعات الاثنية في افريقيا: سيراليون أنموذجا"، **مجلة العلوم الانسانية والطبيعية**، العدد2، (2025)
7. بوزينة محمدي أمنة،" تطبيق القانون الدولي الإنساني على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد02، (2020)
8. "بوكو حرام: فرقة عمل إقليمية تواجه حركة التمرد"، **مجلة منبر الدفاع الافريقي**، العدد11، (2018)
9. جمال محمد صالح، "دور الشركات الامنية في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الانسان"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد7، (2018)
10. هادي نعيم، سالم مصطفى عيد، "أساليب القتال في القانون الدولي الإنساني"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، العدد3، (2019)
11. زيادي محمد لطفي، "أساليب الحرب الإعلامية في المنظمات الإرهابية وآليات التصدي لها: دراسة تحليلية على ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد03، (2018)
12. زغادي محمد جلول، "**اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية**"، (مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد03 (2023)
13. حسن نسيمة، "المرتزقة في القانون الدولي الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، (2016)
14. حموم فريدة، طهراوي عبد العزيز،" دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في النزعات الداخلية: انغولا نموذجا"، **المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد1،(2020).

15. حسني عبد الحق، كبيش عبد الكريم، "استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية: دراسة حالة إيران في ظل متغيرات الإقليمية والدولية الجديدة"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية** والاجتماعية، العدد01، (2022).

16. طالب ياسين، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر01**، العدد32، (ديسمبر2018)

17. طالب ياسين،" المركز القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اثناء النزاعات المسلحة الدولية"، مجلة **الحوليات الجزائر1**، العدد2، (2021)

18. مسدي عادل عبد الله، "الشركات العسكرية والامنية الخاصة في ضوء القانون الدولي: دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسؤولية عن تصرفاتهم"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد65، (2009)

19. محفوظ حميدو، "أنشطة شركة فاغنر العسكرية في حقبة ما بعد بر يغورين: تحدي التكيف ومآلات الامن في افريقيا"، **مجلة مدرات السياسية**، العدد01، (2024)

20. منهل باريش،" الشركات الأمنية والعسكرية في سوريا: وكلاء جدد في خدمة النظام"، **مجلة اتجاهات الشرق الأوسط**، (2020)

21. نوار جليل هاشم، طعمة أمجد زين العابدين، "الحرب بالوكالة وميديات تطبيقها في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد09، (2020)

22. نافعي ربيع ، التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على حقوق الشعب الفلسطيني، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد01،(2022)

23. سوزي رشاد،" إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا. ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية الإنمائية"، **مجلة العلوم السياسية والاقتصاد**، العدد09، (جانفي2021)

24. سمان محمود مجدي عبد الظاهر، "دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الشرق الأوسط: دراسة شركة بلاك واتر"، **المجلة العلمية لكلية دراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، العدد16، (2013)

25. سبهان أحمد بشير، "موقف القانون الدولي من الحرب بالوكالة او الانابة: حروب جيل الرابع"، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، العدد3، (2019)

26. عزيز إبراهيم،" الإعلام والحروب المعاصرة: دور الحرب الإعلامية في تعزيز وإنجاح الحرب العسكرية"، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**، العدد02، (2014)

27. عشاش ماجدة، "الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل جديد في النزاعات المسلحة الدولية"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد155، (2020)

28. عمار رضوى،" العلاقات الاستخباراتية الدولية بين منظوري الواقعية والليبرالية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد214، (2018)

29. عمار رضوى، "المسؤولية الدولية للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خلال عمليات السلام"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد72(2015)

30. عباس وليد،" الشركات العسكرية والامنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام"، **مجلة حوليات الجزائر1**، العدد3، (2020)

31. عكروم ليندة، "مقاربة مفاهيمي لظاهرة الإرهاب عبر الدول بين المنطق الإرهابي والجهادي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد13، (2020).

32. فخار هشام، "خصخصة الحرب مقاربة قانونية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب"، **مجلة صوت القانون**، الجزائر، العدد02، (2022).

33. فرشيش عبد الحق، دريسي حنان، "التكوين العسكري في الجيش الوطني الشعبي"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد02، (2022)

34. صعايدة محمد بركات، "دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية"، مجلة **جامعة الاستقلال للأبحاث**، العدد01،(2022).

35. قيراط محمد، "الإعلام في زمن الحروب والأزمات: التلاعب والتظليل والتشويه"، **مجلة التواصل**، العدد16، (2006).

36. قنطجي مظهر سامر،" الشركات شبه عسكرية: شركات استثمارية ام شركات للقتل المأجور؟"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، العدد135،(2023)

37. رملي فهيم، "الشركات الأمنية الخاصة واستخداماتها: رؤية من منظار نظريات العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد1 ،(جانفي 2022)

38. شادي عبد الوهاب، "خصخصة الامن: ابعاد تزايد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم"، **مجلة اتجاهات الاحداث تحليلات المستقبل**، العدد05، (2014).

39. شادي عبد الوهاب، "دراسات الاستخبارات: الحقل الجديد في الدراسات الأمنية"، **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد 2، (2018).

40. شكالي عمر فاتح، جنيدي زوبير، "تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الامريكية: دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي"، **مجلة قضايا المعرفة**، العدد01، (2018).

41. تـوم خليـل بسـمة،" الشـركات الأمنيـة الخاصـة في دول ثـورات الربيـع العربـي 2011-2020"، **مجلة الأبحاث والدراسات**، العدد10، (2021).

42. خالــدي وليــد، "بنــاء الدولــة اليهوديــة 1897-1948: الأداة العســكرية"، **مجلــة الدراســات الفلسطينية**، العدد39، (1999).

43. خليـف خالـد، "تـأثيرات تعاقـد الأمـم المتحـدة مـع الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة"، **المجلــة العربيــة للأبحــاث والدراســات فـي العلــوم الإنســانية والإجتماعيــة**، العــدد02، (2019).

44. غــازلي عبــد الحلــيم، "الشــركات الأمنيــة والعســكرية الخاصــة فـي افريقيــا: الخلفيــات والمحاذر"، **مجلة حوليات الجزائر1**، العدد01، (2020).

45. غاليــة عــز الــدين، شــريف أمينــة، "صــفة المرتزقــة لمــوظفي الشــركات العســكرية والأمنيــة"، **مجلة الدراسات القانونية**، العدد01، (2023).

46. غربيــة ســمراء، البــرامج والطرائــق التعليميــة فـي التكــوين العســكري للأفــراد والقــوات المسلحة، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد01.

باللغة الإنجليزية

1. Avant, Deborah D. "The Privatization of Security and Change in the Control of Force." International Studies Perspectives 5, no. 2 (May 2004).
2. Andreas, Kruch, and Alexander Spencer. "Contested Stories of Commercial Security : Self- and Media Narratives of Private Military and Security Companies." Critical Studies on Security 3 (2016).
3. Avante, Deborh, and Remeede Nevers. "Military Contractors: The American Way of War." American Academy of Arts and Sciences Bulletin 3 (2011).
4. Arshad, Yasmin, and Sehrish Qayyum. "The Nexus Between Governance and Private Military/Security Companies in the Sahel and Its Impact on Terrorism." Journal of Central and Eastern European African Studies N2 (2024).
5. Brayton. "Outsourcing War: Mercenaries and the Privatization of Peacekeeping." Journal of International Affairs N2 (2003).

6. Faite, Alexander. "Involvement of Private Contractors in Armed Conflict: Implications Under International Humanitarian Law. "Defence Studies 4, no. 2 (June 2004).
7. Fadi, Junaa, and Bara Asfour. "The Effective and Influential Role of Private Military and Security Companies in International Relations." Journal of Ecohumanism 8 (2024).
8. Jabbar, Samar Mahdi. "The Effectiveness of Private Military Companies in International Politics." Journal of the College of Law and Political Science N26 (2024).
9. Jang, Se Young. "The Causes of the Sierra Leone Civil War: Underlying Grievances and the Role of the Revolutionary United Front." E-International Relations, October 25, 2012.
10. Maciag, Mateusz. "Engagement of Executive Outcomes in Sierra Leone: Utility Assessment." Security & Defence N5 (2019).
11. McQuay, Mark. "Inevitable War? Examining AS A Fault Line Conflict." Securitologia Journal N2 (2014).
12. Marshall, Alex. "From Civil War to Proxy War: History and Current Dilemmas." Insurgencies 22 (2016).
13. Mumford, Andrew. "Proxy Warfare and Future of Conflict." RUSI Journal 2.
14. Nielseni, Loke Bisbjerg. "Private Military Companies in Africa: The Case of STTEP in Nigeria." Journal of World Development Studies 2 (December 2016)
15. Parens, Raphael. The Wagner Group's Playbook in Africa: Mali. Foreign Policy Research Institute, (March 2022)
16. Richards, Louise. "Corporate Mercenaries: The Threat of Private Military and Security Companies." War on Want: Fighting Global Poverty N28 (2006).
17. Remli, Fahim, and Rafik Boubchiche. Private Security and Military Companies in the African Continent: A Study on the Justifications for

Presence and Areas of Concentration. Journal of Science and Knowledge Horizons, N2 (2024).

18. Singer, Pettr. W. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security." International Security 26, no. 3 (Winter 2001-2002).
19. Stojanovic, Svetozar. "The Destruction of Yugoslavia." Fordham International Law Journal N2 (1995).
20. Salvador, Santino, and Tom Degroot. "Private Military and Security Companies and the Militarization of Humanitarianism." Journal of Developing Societies , (December 2021)
21. Tishler, Asher. "The Value of Military Intelligence." Defence and Peace Economics N2 (2011)
22. Tracol, Clement. "Private Military Companies in the Contemporary Security Context." E-International Relations, December 21, 2012..

باللغة الفرنسية

1. Boustany, Katia, Olivier Delas, et Marie-Louis Tougas. "Quelques réflexions entourant la participation des compagnies militaires privées aux conflits armés." Revue québécoise de droit international, hors-série (2007).

ثالثا: القواميس

I. باللغة العربية

1. التـــدريب العســـكري "Military training"، **الموســـوعة العربيـــة**، علـــى الرابط:https://www.arab-ency.com.sy، اطلع عليه يوم 12مارس 2025.

2. بالـة صـباح، الموسـوعة السياسـية، الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة_ Private Security Companies، على الـرابط:https://www.political-encyclopedia.org ، تاريخ الاطلاع: ماي2025.

رابعا: الرسائل ومذكرات التخرج

I. باللغة العربية

1. بـــن حجـــاز ســـامية، "**حوكمـــة بنـــاء عمليـــة الســـلام: دور الشـــركات الأمنيـــة والعســـكرية الخاصة**"، رسالة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020)

2. جمـال محمـد صـالح، "**دور الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في إدارة النزاعـات المسلحة في افريقيا بعد نهاية الحرب الباردة**"، رسالة دكتوراه، **(جامعة قالمة**،2019)
3. محمـود رغـدة،" **الحـرب مـن منظـورات العلاقـات الدوليـة: الحـرب الروسـية في القوقـاز**"، رسـالة ماجيسـتير في العلـوم السياسـية، (جامعـة القـاهرة، قسـم الاقتصـاد والعلـوم السياسية،2014)
4. ماكفيـت شـيان،" **المرتزقـة والحـرب: فهـم الجيـوش الخاصـة**"، ترجمـة أحمـد عيشـة، (جامعة الدفاع الوطني واشنطن، ديسمبر 2019).
5. عيـدون الحامـدي، "**دور الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة في حوكمـة الامـن العالمي**"، رسالة دكتوراه، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2022).
6. عبنـون مـراد، "**الحـروب الإعلاميـة في الاسـتراتيجية الأمنيـة الامريكيـة**"، رسـالة دكتـوراة تخصـص علاقـات دوليـة، كليـة العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، جامعـة الجزائـر 03، 2017).
7. شـروف عيسـى داليـا عـاطف، "**المسـؤولية عـن أعمـال الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة العاملـة مـع إسـرائيل: دراسـة في ضـوء أحكـام القـانون الـدولي الإنسـاني والقـانون الـدولي لحقـوق الانسـان**"، رسـالة ماجسـتير تخصـص قـانون عـام، (كليـة الحقوق، جامعة القدس فلسطين،2021).

II. باللّغة الإنجليزية

1. Baun, Joel AC, and Anita MC Gahan. "**Outsourcing War: The Evolution of the Private Military Industry after the Cold War**." (Rotman School of Management, Canada, 2009)
2. hea, Jessica. "**War and Peace: Assessing the Impact of PMCs on the Outcome of Civil Conflicts**." (MA thesis, Western Washington University, 2011).
3. Mkandla, Thamdo Ian. Private Military Contractors' Gains in Containing Boko Haram in Nigeria. MA thesis, Johannesburg, 2017.
4. Lohmus, Erik Herbert. The Role of the Wagner Group in the Russo-Ukrainian War. CMC Senior Theses, Claremont McKenna College, 2023

خامسا: التقارير والأوراق البحثية

I. باللّغة العربية

1. أيدان وليز، "فهم الإشراف على الاستخبارات"، **دليل ارشادي مركز جنيف لرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة**، ترجمة السيد محمود، (2010)
2. الزعامي عامر، "مدخل الى القانون الدولي الإنساني"، **منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر**، (1997)
3. ماهر ماري،" الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تحدي جديد للعلاقات الدولية: شركة صادات التركية في الإقليم"، **المركز المصري للفكر الاستراتيجي**، (2021).
4. نيلس مليزر، "المشاركة المباشرة في العمليات العدائية: بموجب القانون الدولي الإنساني"، دليل **التفسيري للمفهوم الجنة الدولية للصليب الأحمر**، الطبعة العربية، (2010).
5. عمار رضوى، "خصخصة الامن: تصاعد دور الشركات الأمنية والعسكرية في الإقليم"، **المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**، (2015).
6. عبد الرحمان أبو بكر أسامة،" الميليشيات المسلحة ومعضلة التحول الديموقراطي في السودان"، **مركز المبادرة في الإصلاح العربي**، (ديسمبر2022).
7. شافعي بدر حسن، "دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الصراعات الافريقية: قوات الفاغنر نموذجا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (نوفمبر2022).

II. باللّغة الإنجليزية

1. El Mquimi, Nihal. "Private Military and Security Companies: A New Form of Mercenarism?", Policy Brief No. 8, February ,(2022)
2. Mustafaga, Nathan Beauchamp. "Chinese Next-Generation Psychological Warfare." Rand Corporation, 2023
3. Schreier, Fred, and Marina Caparini. Privatizing Security : Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies. Occasional Paper No. 6.) Geneva : Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), (March 2005)

سادسا: المقالات من الجرائد

I. باللّغة العربية

1. خطاب لينا وآخرون، "الشركات الأمنية الخاصة تقتات من فوضى الشرق الأوسط"، **جريدة العربي**، العدد9996، (جويلية2015).

سابعا: المقالات من المو اقع الإلكترونية

I. باللّغة العربية

1. أحمد أبو الخير مصطفى، "**الابعاد القانونية للشركات الامنية والعسكرية الخاصة**" ،على الرابط: https://www.irajournal.academy ، تاريخ الاطلاع:31مارس 2025

2. الفغولي ياسين، الاستخبارات ، على الرابط:-Intelligence, https://www.political اطلع عليه يوم 25 مارس 2025

3. العزاوي مهند، أدوار الاستخبارات الاستراتيجية ،على الرابط: https://www.saqrcenter.net اطلع عليه يوم 2افريل2025

4. الجزيرة، "**مجموعة فاغنر الروسية.. مليشيا تمردت على بوتين فكان مصيرها التفكك**"، على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2025/05/17.

5. جوشار علي،"**الشركات العسكرية الخاصة كعنصر من عناصر خدمات الصناعة الدفاعية بالتعاون مع الدول الإسلامية**"،على الرابط: https://www.assam.org، تاريخ الاطلاع: 19ماي 2025.

6. حسام يونس، "**الشركات الأمنية الخاصة كبديل للانروا في قطاع غزة: الأهداف الاسرائيلية والتأثيرات المحتملة عل المسار الإنساني**"، مركز إسلام للدراسات الاستراتيجية، على الرابط: https://www.peacecss.com ،تاريخ الاطلاع: 2025/05/18.

7. عبد العزيزإيمان، **دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نشر تجارة السلاح وتغذية**، على الرابط: https://www.truestudies.org ، تاريخ الاطلاع:02افريل 2025

8. عبد الحي وليد، "**إسرائيل وشركات الامن الخاصة**"، على الرابط: https://www.natourcenters.com ، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.

9. مركز الاوروبي للدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، **دور الاستخبارات خلال الحروب والنزاعات الدولية**، على الرابط: https://www.europarabet.com ، تاريخ الاطلاع :13مارس 2025

10. **شركات الأمن الإسرائيلية الخاصة.. عين على الحرب وأخرى على الحرب**، على الرابط، Https://www.aljazeera-net.cdn،تاريخ الاطلاع :2025/05/19

11. غـانم يحيى، "**فـاغنرومثيلاتهـا.. هـل تكـون الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة يـديلا للجيـوش؟**"، علـى الـرابط: https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org، تـاريخ الاطلاع: 2025/05/10

II. باللّغة الإنجليزية

1. Hendrix, Cullen S. "Chinese Nationals Have Become Targets for Violence as China Deepens Its International Reach." Peterson Institute for International Economics (PIIE), IIN ,https://bit.ly/3AfwzBn, Accessed December 12, 2024.
2. "How Does Law Protect in War: Direct Participation in Hostilities.".IN : https://www.casebook.rcrc, Accessed March 22, 2025
3. Hiebert, Kyle. "In 2022 Digital Propaganda and Mercenary Campaigns Go Hand in Hand.".IN :https://www.cigionaline.org. Accessed May 15, 2025
4. Klabin, Nathan. "Private Military Companies Find a Role in Gaza's Security Void."IN :https://www.themedialine.org. Accessed May 20, 2025
5. Nantulya, Paul. "Chinese Security Contractors in Africa." Carnegie Endowment for International Peace, IN,https://bit.ly/3PAgAmR, Accessed December 6, 2024
6. .Panpin, Tarapoom. The Rise of Private Military Companies in Modern Conflict. IN : http://www.thenewglobalorder, Accessed March 16, 2025
7. U.S. Department of Defense. Dictionary of Military and Associated Terms IN, https://www.jcs.mil/portals/36/Document/Doctrine/pubs/dictionaey.pdf ,Accessd on4 /04/2025.

ثامنا: المحاضرات العامة والأفلام

I. باللّغة العربية

1. صـدارة محمـد، "محاضـرات في القـانون الـدولي الإنسـاني"، **محاضـرات في القـانون العـام- ماستر-**، كلية الحقوق، جامعة الجلفة، (2020).

II. باللّغة الإنجليزية

1. Batov, Andrei. The Tourist: Russia. Aurum Production and Russian House, 2021. Propaganda film.IN. https://www.youtube.com/watch?v=nxl1-6PcKn8., Accessed May 15, 2025

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة الاختصارات	
الخطة	
مقدمة	13
الفصل الأول: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: مدخل مفاهيمي	
تمهيد	21
المبحث الأول: الشركات الأمينة والعسكرية الخاصة	22
المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	22
أولا: تعريف الشركات الأمنية الخاصة	22
ثانيا: الشركات الأمنية الخاصة والكيانات المشابهة لها	25
المطلب الثاني: نشأة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	30
أولا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: مرتزقة جدد؟	30
ثانيا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فاعل في العلاقات الدولية	31
المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والدولة القومية: أي علاقة؟	33
أولا: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كتهديد لمفهوم السيادة	33
ثانيا: الشركات الأمنة والعسكرية الخاصة كيانات تخدم الدولة	34
المبحث الثاني: مفهوم الحرب	36
المطلب الاول: تعريف الحرب	36
أولا: تعريف الحرب	36
ثانيا: الحرب في القانون الدولي	37
المطلب الثاني: أشكال الحروب	39
أولا: الحروب التقليدية	39
ثانيا: الحروب الجديدة	40

المطلب الثالث: خصخصة الحرب	42
المبحث الثالث: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حالة السلام	45
المطلب الأول: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في عملية حفظ السلام	45
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحماية	47
أولا: الحماية الشخصية	47
ثانيا: حماية المواقع الاقتصادية والمنشآت الدولية	48
ملخص الفصل الأول	50
الفصل الثاني: دورالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية	
تمهيد	52
المبحث الاول: دور التدريب العسكري للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب التقليدية	53
المطلب الأول: تعريف دور التدريب العسكري	53
أولا: التدريب العسكري	53
ثانيا: المفاهيم المشابهة	54
المطلب الثاني: التدريب العسكري إمتداد لدور لجيوش أم بناء لدور جديد؟	56
أولا: التدريب العسكري إمتداد لدور الجيوش	56
ثانيا: بناء لدور جديد	57
المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في انغولا	59
أولا: لمحة عن النزاع	59
ثانيا: استراتيجية شركة (Executive Outcomes) في النزاع الأنغولي	60
المبحث الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في المشاركة المباشرة في القتال	63
المطلب الأول: تعريف بالمشاركة المباشرة	63
أولا: تعريف المشاركة المباشرة في القتال	63
ثانيا: المشاركة المباشرة في النزاعات من منظور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	64
ثانيا: تداعيات المشاركة المباشرة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	66
أولا: على مستوى الامن الدولي	66

ثانيا: على مستوى الامن القومي	67
المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في سيراليون	70
أولا: لمحة عن النزاع	70
ثانيا: استراتيجية الدور بالنسبة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في سيراليون	71
1- شركة Exceutive Outcomes	71
2- ثانيا: شركة Sandline International	73
المبحث الثالث: الدور الاستخباراتي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب	74
المطلب الأول: التعريف بالدور الاستخباراتي	74
أولا: التعريف بالدور الاستخباراتي	74
ثانيا: أنواع الاستخبارات	75
المطلب الثاني: الاستخبارات من وظيفة سيادية الى سوق استخباراتية	77
أولا: الاستخبارات وظيفة سيادية	77
ثانيا: الاستخبارات سوق تجارية	78
المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في يوغسلافيا	80
أولا: لمحة عن النزاع	80
ثانيا: استراتيجية عمل الشركة الأمنية الخاصة MPRI	81
ملخص الفصل الثاني	84
الفصل الثالث: دورالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الجديدة	
تمهيد	86
المبحث الأول:	87
المطلب الأول:إدارة الحروب بالوكالة	87
أولا: تعريف الحروب بالوكالة	87
ثانيا:أسباب الحروب بالوكالة	88
المطلب الثاني: الحروب بالوكالة لماذا الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	89
أولا: الضبابية القانونية	89
ثانيا: إدارة مصالح الدول: الامتداد غير الرسمي للدول الام	90

ثالثا: استراتيجية التلاعب بالمفاهيم	92
المطلب الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وإدارة الحروب بالوكالة	93
أولا:إدارة مصالح الدولة الام	93
ثانيا: إدارة الحرب ضد الجماعات المتمردة	94
المبحث الثاني: دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إدارة الحروب الإعلامية	96
المطلب الأول: تعريف الحروب الإعلامية	96
أولا: الحرب الإعلامية	96
ثانيا:أهداف الحرب الإعلامية	96
المطلب الثاني: استراتيجية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الحروب الإعلامية	98
أولا: صناعة السرديات	98
ثانيا: الدعاية الرقمية	99
المطلب الثالث: شركة فاغنر (Wagner) النموذج الرائد في الحروب الإعلامية	101
المبحث الثالث: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وحفظ امن الكيان الصهيوني	103
المطلب الأول: بناء الدولة والتأسيس للسوق الأمنية الخاصة	103
أولا: بناء دولة الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية	103
ثانيا: السوق الأمنية للكيان الصهيوني	104
المطلب الثاني: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ودورها في حفظ امن الكيان الصهيوني	106
أولا: خدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة	106
ثانيا: مستقبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الكيان الصهيوني بعد طوفان الأقصى	108
ملخص الفصل الثالث	110

الخاتمة	112
قائمة المراجع	117
الفهر س	130